

ماهية التنمية الاقتصادية

- 1- أهمية دراسة اقتصاد التنمية.
- 2- النمو الاقتصادي وقياسه.
- 3- أنواع النمو الاقتصادي.
- 4- محددات النمو الاقتصادي.
- 5- مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره تاريخياً.
- 6- الرؤية الحديثة للتنمية الاقتصادية.



القراءات المساعدة والمراجع

- بدران، أحمد (20149). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.
- الحبيب، فايز إبراهيم (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- العيسوي، إبراهيم (2000) ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق.
- كرم، أنطونيوس (1991) ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مكتبة دار الثقافة، عمان .
- Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

اقتصاديات التنمية Development Economics فرع يانع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلاً عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسينات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب و الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مساحاتها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والدول المتقدمة تقع معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإحاق بركب التقدم.

ونتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاماً على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية.

1- أهمية دراسة اقتصاد التنمية:

إن دراسة اقتصاد التنمية تساعد في الحصول على فهم أفضل وأعمق للظروف التي تعيشها البلدان المتخلفة " أو ما يطلق عليها البلدان النامية" وتعرفنا بالمعوقات التي تمنع تحقيق أهداف التنمية، وشروط تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذه البلدان، كما تساعدنا على الاطلاع على النظريات والنماذج وتجارب التنمية المختلفة واختيار الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للخروج من مأزق التخلف، والتخلص من الفقر، وتردي الأوضاع المعيشية، والصحية والتعليمية، وسوء التغذية الذي يلزم الملايين من البشر في العالم الثالث، من هنا تتأتى أهمية دراسة اقتصاد التنمية على أنها ليست دراسة تحليلية لمتغيرات كمية اقتصادية، ونماذج رياضية بحتة في التنمية الاقتصادية فحسب، بل هي قبل كل شيء دراسة اجتماعية وسياسية واقتصادية واقعية لمعاناة الملايين من البشر في هذه البلدان، وهذا ما يضفي على اقتصاد التنمية طابعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً إلى جانب الصفة التكنيكية"

الفنية" لعمليات التنمية الاقتصادية والتخطيط لها. ولهذا السبب اكتسب موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة، وعلى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- النمو الاقتصادي وقياسه:

يعرف النمو الاقتصادي Economic Growth بأنه " تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة". ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، إلا أن غالبية الاقتصاديين يميلون إلى الأخذ بمعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي ، والدخل الفردي الحقيقي يساوي إجمالي الدخل القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان، بينما معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي ناقصاً معدل التغير في السكان، لذلك يفضل استخدام معدل التغير أو النمو في الدخل الفردي الحقيقي لأنه يأخذ بالحسبان معدل التغير في السكان. (ينطوي التعريف السابق على تحقق شرطين أساسيين لحدوث النمو الاقتصادي):

الشرط الأول: هو أن الزيادة المتحققة في الدخل الفردي يتعين أن تكون حقيقية، لا نقدية، حيث إن الزيادة في الدخل الفردي النقدي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في مستوى معيشة الفرد. فمن المعلوم أن الدخل الفردي النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل الفردي الحقيقي فإنه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يشتريها بواسطة دخله النقدي في ضوء مستوى الأسعار السائد في فترة زمنية معينة. إن القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للنقود توجد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا زاد الدخل الفردي النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الدخل الفردي الحقيقي ينخفض ويتراجع مستوى معيشته عما كان عليه في الفترة الماضية، أما إذا زاد دخل الفرد النقدي بنفس معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، فإن دخل الفرد الحقيقي يظل ثابتاً، ومستوى معيشته يبقى كما هو دون تغيير.

الشرط الثاني: أن يكون معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني، وذلك لأن الزيادة في الدخل القومي، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي. فقد يزداد الدخل القومي بمعدل يساوي معدل الزيادة في عدد السكان، وفي هذه الحالة فإن مستوى الدخل الفردي الحقيقي يظل ثابتاً دون تغيير عما كان عليه في الفترة السابقة. أما إذا ازداد الدخل القومي بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فإن مستوى دخل الفرد الحقيقي يتراجع ومن هنا يميل جمهور الاقتصاديين - كما سبقت الإشارة - إلى الأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، وعليه فإن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي زيادة في مستوى معيشته.

في ضوء ما تقدم يمكن وضع الشرطين السابقين لتحقيق نمو في الدخل الفردي الحقيقي في صورة المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي} = \text{معدل النمو في إجمالي الدخل القومي النقدي} - \text{معدل التضخم} - \text{معدل النمو السكاني}$$

إذا توافرت لديك البيانات الافتراضية التالية عن اقتصاد ما:

السنة	معدل نمو إجمالي الدخل القومي النقدي	معدل التضخم	معدل النمو السكاني
2002	% 15	% 3	% 12
2003	% 20	% 2.5	% 16
2004	% 28	% 2.8	% 18
2005	% 16	% 2.6	% 14

المطلوب:

احسب معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي في السنوات المذكورة.
 علق على مدى استقرار النمو الاقتصادي الحقيقي في هذا الاقتصاد في الفترة 2005/2002.

1. معدل النمو في متوسط الدخل الفردي الحقيقي = معدل النمو في إجمالي الدخل القومي النقدي - معدل التضخم - معدل النمو السكاني
 وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لـ:

لسنة 2002	= % 15	- % 12	- % 3	= 0.0
لسنة 2003	= % 20	- % 16	- % 2.5	= % 1.5
لسنة 2004	= % 28	- % 18	- % 2.8	= % 7.2
لسنة 2005	= % 16	- % 14	- % 2.6	= % 0.6

2. يلاحظ أن هذا الاقتصاد يتصف بعدم الاستقرار ، وهو يتعرض لتقلبات اقتصادية حادة .
ففي عام 2002 لم يحقق هذا الاقتصاد نمواً اقتصادياً حقيقياً ، بينما تراجع معدل النمو الحقيقي
في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2005 ، وذلك لأن معدل التضخم كان
أكبر من معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (تذكر أن معدل النمو في
الدخل الفردي = معدل النمو في الدخل القومي - معدل النمو في السكان).

3- أنواع النمو الاقتصادي:

يصنف الاقتصاديون النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع

- **النمو التلقائي :** هو نمط النمو الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وإطار هذا النمو، الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الإنتاج الأساسية، ونظام السوق الذي يشكل ركناً جوهرياً من أركان الإطار التنظيمي للاقتصاد الرأسمالي. يتحقق هذا النمو بصورة تلقائية "عفوية" بفعل قوى وآليات السوق التلقائية، ودون اتباع أسلوب التخطيط العلمي، وتلعب الدولة والقطاع العام دوراً مساعداً ومكملاً للسوق كأسلوب أساسي للتنمية. يتسم النمو التلقائي عادة بكونه من النوع البطيء والتدريجي، والمتلاحق، وإن كان يمر في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية التي تلازم الاقتصاد الرأسمالي. إلا أن النمو التلقائي هو نمو ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الرأسمالي، مما يضيف عليه صفة الاستمرارية.
- **النمو المخطط :** هو النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي. وهذا النمط من النمو، هو الذي سلكه الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً. وإطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل كأسلوب لتوجيه الموارد وإدارة الاقتصاد الوطني، حيث ينمو الاقتصاد وفقاً لخطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا النمو أيضاً ذاتي الحركة، ويمتلك صفة الاستمرارية. وتجدر الإشارة إلى أن قوة وفعالية هذا النوع من النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين. وبواقعية الخطط المرسومة، وبفعالية التنفيذ والمتابعة، وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.
- **النمو العابر:** يتسم هذا النوع من النمو بكونه لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة مؤقتة - عادة ما تكون خارجية - سرعان ما تزول ، ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط الحالة العامة للنمو الذي عرفته غالبية البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية، ولما كان النمو العابر يحدث في إطار هياكل اجتماعية جامدة، وبنية اقتصادية مفككة غير مترابطة داخلياً،

حيث ترتبط أساساً مع الخارج، مع السوق الرأسمالية العالمية، لذلك فإن النمو العابر قادر على خلق القليل من أثر " المضاعف والمعجل " ومن الترابطات الأمامية والخلفية.

4- محددات النمو الاقتصادي:

من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ما يلي:

1- حجم ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون: النمو في متوسط دخل الفرد أكبر من النمو في معدل زيادة السكان. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان، أي أن:

$$\text{نسبة القوى العاملة} = \frac{\text{عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه}}{\text{عدد السكان}}$$

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج

2- حجم ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما، على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك. فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعلوم أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية للمجتمع ليست ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف موارد جديدة أو يطور الموارد الموجودة ويحسن نوعيتها (كآلات والأراضي الزراعية مثلاً) وذلك بمزيد من الاستثمار خاصة في مجال البحث العلمي.

3- التراكم الرأسمالي:

ونعني به الاستثمار الجديد، أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية. أي بناء مشروعات البنية الأساسية كالطرق والجسور والسدود ومشروعات الري والصرف، وكذلك إقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجهيزات فنية، كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

4- التقدم العلمي والتكنولوجي:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين (18، 19) في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وما صاحبها من نمو اقتصادي خير دليل على ما نقول. كما أنه في الوقت الحالي أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دور كبير في النمو الاقتصادي، وأصبحت الدول التي "تعرف" تحقق نموا اقتصاديا أكبر وأسرع من الدول التي "تملك" مجرد الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية.

5- عوامل اجتماعية ومؤسسية:

فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع.

5- مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره تاريخياً:

كانت التنمية الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تقاس بالزيادة السريعة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو الناتج القومي الإجمالي. وقد ذهب البعض إلى تحديد الزيادة الكمية السنوية المطلوب تحقيقها في الناتج القومي الإجمالي، فعرفت التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح ما بين 5% إلى 7% أو ربما أكثر.

وقد وصل الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلى الحد الذي دفع بمؤسسة عالمية كالأمم المتحدة إلى تحديد هدف العقد الأول للتنمية عام 1960 بتحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي مقدارها 5%.

إن معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي لم يجد قبولا لدى معظم الاقتصاديين. لذلك لجأ العديد منهم إلى استخدام معدل النمو في الدخل الفردي أو الناتج القومي الإجمالي للفرد كمقياس بديل لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي. وحسب رأيهم أن التنمية الاقتصادية وهي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، فإن أهم مقياس للتنمية الاقتصادية هو زيادة مستوى الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة.

إن التنمية الاقتصادية بالمفهوم التقليدي تقاس وتعرف على أنها " الزيادة السريعة والمتواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية طويلة". وحسب هذا الرأي، إن معدلات النمو الاقتصادي السريعة وإن كانت تتركز في أول الأمر في قطاعات اقتصادية محددة أو حتى إذا انحصرت منافعها في نسبة محددة من السكان (الأغنياء) إلا أنها مع مرور الزمن ستعكس مكاسبها على عامة الشعب، إما في صورة فرص عمل، أو فرص اقتصادية أخرى، أو أنها ستخلق الشروط الضرورية لتوزيع منافع النمو الاقتصادية والاجتماعية على أوسع قطاع من السكان، أما مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل فسوف تجد طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما يعرف بأثر التساقط Trickle-down effect.

ولكن قد يحدث النمو الاقتصادي في إجمالي الدخل (الناتج القومي الحقيقي)، وفي متوسط نصيب الفرد منه، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث تنمية اقتصادية، ودون أن يصاحب النمو الاقتصادي في الدخل أي تغير ملموس في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وقد يحدث النمو الاقتصادي مع بقاء أو تزايد مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، بين غالبية السكان، كما أن النمو الاقتصادي في الدخل قد يكون ناتجاً عن أسباب طارئة خارجية، على سبيل المثال إن الارتفاع الكبير في الدخل القومي للدول المصدرة للبترول - خاصة في الفترة 1974 - 1981 - يعود إلى الارتفاع المفاجئ والكبير في أسعار البترول العالمية وليس نتيجة لعملية تنمية اقتصادية.

مما تقدم يمكن أن نلخص التعريف التقليدي للتنمية الاقتصادية في كونه ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها ظاهرة اقتصادية بحتة، جوهرها تحقيق زيادة سريعة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه، أما مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل فتحتل أهمية ثانوية، وذلك باعتبارها - حسب هذا الرأي - مشكلات قابلة للحل تلقائياً، وذلك بعد حل المشكلة الأساسية للتنمية، وهي تحقيق زيادة متواصلة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه.

في هذا الصدد، ينظر جمهور الاقتصاديين إلى الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتنمية الاقتصادية بحذر شديد، وقد وجه إلى هذا المقياس العديد من الانتقادات أهمها:

1. إن الدخل الفردي الحقيقي، وهو عبارة عن إجمالي الدخل القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان لا يعطي دلالة على كيفية أو نمط توزيع الدخل القومي بين طبقات وفئات المجتمع، ولا بين المناطق والأقاليم الجغرافية داخل الدولة، فقد تتحقق زيادة كبيرة في الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، إلا أن معظم الزيادة قد تذهب إلى الطبقات الغنية فتزداد غنى، بينما قد تحصل الطبقات الفقيرة على القليل من هذه الزيادة، أو أن مستوى معيشتها لا يتغير، وهناك العديد من الدول النامية التي حققت زيادات ملموسة في الدخل الفردي، لكنه كان مصحوباً بزيادة حالات عدم المساواة في توزيع الدخل القومي.

2. يفشل معيار الدخل الفردي في التمييز بين أنواع السلع والخدمات المنتج. فقد تكون الزيادة في الدخل القومي والدخل الفردي نتيجة لزيادة السلع العسكرية، فرغم أهمية هذه السلع للدفاع عن البلاد، وحماية

الوطن وأمنه، إلا أن التوسع في إنتاج السلع الحربية عادة يكون على حساب إنتاج السلع المدنية الاستهلاكية والاستثمارية التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد.

3. إن معيار الدخل الفردي يعكس المظهر الكمي المادي للتنمية الاقتصادية، في حين يهمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر على نوعية حياة الفرد والمجتمع، وقد يحدث النمو الاقتصادي في الدخل نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة وتدهورها، دون مراعاة لمصالح الأجيال المستقبلية أو اللاحقة.

6- الرؤية الحديثة للتنمية الاقتصادية:

إن فشل محاولات التنمية الاقتصادية، عزيزي الدارس، في العديد من البلدان النامية التي ارتكزت على المقياس التقليدي الذي يحصر أو يختزل عملية التنمية الاقتصادية إلى مجرد تحقيق النمو الاقتصادي في الدخل القومي أو الفردي الحقيقي، إضافة إلى أوجه القصور التي تشوب معيار الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتنمية الاقتصادية، قد دفع العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المهتمين إلى البحث عن معنى ومقياس جديد للتنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق برز تيار جديد متعاضد من الاقتصاديين ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي. فحسب النظرة الجديدة، إن التنمية الاقتصادية تتضمن أكثر من مجرد النمو الاقتصادي - الجانب الكمي المادي لحياة الناس - وينظر إليها على أنها وسيلة عملية للقضاء على الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل، وعدم المساواة في الفرص.

وبناءً عليه إن الدولة النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الدخل الحقيقي القومي أو الفردي لكنها غير مصحوبة بحدوث تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة، وتوزيع الدخل، وبانخفاض حقيقي في معدلات البطالة والفقر، فإن هذه الدول وفقاً للمقياس التقليدي، تعتبر سائرة في طريق التنمية الاقتصادية، في حين أنها ليست كذلك طبقاً للرؤية الحديثة، أو الجديدة التي تعتمد على معايير الفقر، والبطالة وعدالة توزيع الدخل.

أبرزت خبرة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أهمية ودور العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في طبيعة واتجاهات التنمية الاقتصادية، وقدرة هذه العملية على تحقيق أهدافها بمعزل عن هذه العوامل، وأظهرت أن عقبات التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط، بل أيضاً عقبات سياسية، وثقافية، واجتماعية مردها طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية، وعلاقات القوى، ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والإطار الثقافي والسلوكي للمجتمع، وطبيعة وطرق عمل المؤسسات الوطنية .

وهناك العقبات الخارجية التي يفرضها الإطار الزاكن للعلاقات الاقتصادية الدولية الاستغلالية وغير المتكافئة التي تربط بلدان العالم الثالث بالدول الرأسمالية المتقدمة.

في ضوء ما تقدم يمكن تعريف التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد على أنها "عملية إرادية مقصودة، ذات أبعاد مركبة، تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، إحداث تغييرات جذرية، جوهرية في البنى و الهياكل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وفي هياكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف، واتجاهات المواطنين نحو التنمية، من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة أو اللائقة للفرد والمجتمع".

انتهت المحاضرة

نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية " جزء 1 "

1- نظرية المراحل الخطية.

1-1- نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي

1-2- نموذج هارود -دومار في النمو الاقتصادي

2- نماذج التغير الهيكلي.

1-2- نموذج القطاعين لآثر لويس

2-2- نموذج هوليس تشينيري في "التغير الهيكلي وأنماط التنمية"



القراءات المساعدة والمراجع

- أبو الحلو، مسلم فايز، وصبيح، ماجد حسني، (2000) مدخل إلى التخطيط والتنمية، القدس: جامعة القدس المفتوحة
- بدران، أحمد (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.
- الحبيب، فايز إبراهيم (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- العيسوي، إبراهيم (2000) ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق.
- كرم، أنطونيوس (1991) ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مكتبة دار الثقافة، عمان .
- مصطفى، عبد اللطيف. سانية، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت.
- النجفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح (1988) مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: جامعة الموصل.
- Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

إن كل أمة تسعى إلى تحقيق التنمية. والتقدم الاقتصادي يشكل عنصراً أساسياً منها، ولكنه ليس العنصر الوحيد. وكما أشرنا في المحاضرة الأولى، فإن التنمية تشمل أكثر من الجانب المادي لحياة الناس ولذلك ينبغي لنا أن ننظر إلى التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتطوي على إعادة تنظيم وإعادة توجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية بأكملها.

وسنحاول أن نستكشف التطور التاريخي والفكري في التفكير العلمي حول كيفية وأسباب حدوث التنمية أو عدم حدوثها. سوف نقوم بهذا من خلال فحص أربع نظريات أو مناهج رئيسية للتنمية.

1. نظرية المراحل الخطية The Linear – Stages Theory:

من أبرز النظريات والنماذج التي تمثل نظرية المراحل الخطية، نظرية "روستو" في مراحل النمو الاقتصادي، ونموذج هارود – دومار.

1.1 نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي:

طبقاً لروستو إن الانتقال أو التحول من حالة التخلف إلى حالة التنمية يمكن أن يوصف على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل يجب على جميع الدول أو المجتمعات أن تمر بها، وقد حدد روستو خمس مراحل للنمو الاقتصادي وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة تهيئة شروط الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة السير في طريق النضوج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي أو مرحلة الاستهلاك الوفير. فما السمات الأساسية لكل مرحلة؟

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي Traditional Society:

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أهمها :

- انتشار اقتصاد الكفاف Subsistence Economy لا سيما في الزراعة.
 - انتشار اقتصاد المقايضة Barter Economy.
 - هيمنة القطاع الزراعي وبدائية طرق الإنتاج.
 - انخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية جامدة.
- يضيف روستو، وحيث إن المدخرات والاستثمارات في هذه المرحلة لا تكاد تكفي لتغطية اهتلاك الأصول الرأسمالية، فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن ثابت أو ركودي Stationary Equilibrium.

ثانياً: مرحلة تهيئة شروط الإقلاع The Pre-conditions for take off :

تتصف هذه المرحلة بعدد من السمات أبرزها :

- نمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأس المال في الزراعة.
- تحسن مجالات الادخار والاستثمار، والربح وزيادة فرص العمل والتعليم، وهو ما يؤدي إلى انبثاق فئة المنظمين وإن بحدود ضيقة.

- إن تقسيم العمل والتخصص يولد كميات إضافية للتبادل، وبالتالي تتسع السوق المحلية، وتنمو التجارة الداخلية والخارجية.
- تظهر الحاجة إلى النقل فتزداد الاستثمارات في هذا القطاع لدعم التبادل التجاري.
- تبرز الحاجة لتمويل إضافي فتظهر بعض المؤسسات المالية لتؤدي دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.
- بروز قطاع أو أكثر ليلعب دور القطاع الرائد أو القائد Leading Sector، ويبرز الدور الرائد في هذه المرحلة في القطاع الأولي (الزراعة والتعدين).

ثالثاً: مرحلة الإقلاع أو الانطلاق The take – off:

يحدد «روستو» أن هذه المرحلة تنطوي على تغيرات أساسية ثلاثة، تمثل في نفس الوقت الشروط لدخول مرحلة الإقلاع وهي:

- زيادة نسبة الاستثمارات من الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي إلى أكثر من 10% .
- ظهور صناعة جديدة أو أكثر من الصناعات التحويلية التي تتصف بمعدلات نمو عالية.
- بروز إطار مؤسسي سياسي – اجتماعي موالٍ ومحفز إلى حد كبير للنمو المطرد.
- ضرورة بروز «صفوة» أو «نخبة» - Elite - منظمين في مختلف المجالات خاصة المجالات الصناعية، حيث يلعب إدخالهم المستمر للابتكارات في طرائق الإنتاج والتنظيم دوراً مركزياً في عملية النمو.

يضيف روستو " أن مرحلة الإقلاع تبدأ عادة مع ظهور حافز حاد من نوع معين، وقد يكون:
أ. ثورة سياسية تغير ميزان القوى الداخلي، وتحدث أيضاً تغييرات في القيم الاجتماعية وفي طبيعة المؤسسات الاقتصادية السائدة.

ب. ابتكارات تكنولوجية Technological Innovations من شأنها أن تحرك سلسلة من "التوسعات الثانوية" في القطاعات الحديثة، وتحدث منافع خارجية هامة يستطيع المجتمع استغلالها.

ج. تطورات إيجابية أو سلبية في المناخ الدولي. التطورات الإيجابية يمكن أن تأخذ شكل فتح أسواق جديدة للصادرات، وارتفاع شديد في أسعار السلع المصدرة، وزيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية. أما التطورات السلبية فيمكن أن تكون في صورة "تدهور شروط التبادل التجاري" أو انسداد القنوات الخارجية المألوفة بسبب حرب أو حصار اقتصادي تفرض على الدولة المعنية ضغوطاً للعمل على إنتاج بدائل محلية للسلع المصنعة التي كانت تستوردها في السابق.

ينتهي "روستو" إلى القول بأن الإقلاع في التحليل الأخير ليس إلا ثورة صناعية تخلق تغييرات جذرية في أساليب الإنتاج الفنية، من شأنها أن تعطي نتائج حاسمة خلال فترة قصيرة نسبياً. وهو بذلك يعطي أهمية بالغة لدور التصنيع في مرحلة الإقلاع، وفي مجمل عملية النمو.

رابعاً: مرحلة السير في طريق النضوج

عرف «روستو» هذه المرحلة بأنها فترة طويلة من النمو المطرد والمنقلب، وتشكل الاستثمارات من الدخل القومي بين 10 % إلى 20 % وبما يسمح للإنتاج بالنمو بمعدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية. ويقول روستو أن القطاعات التي كانت رائدة في المرحلة السابقة (مرحلة الإقلاع) تضمحل، وتنتقل من الواجهة الاقتصادية ليحل محلها قطاعات رائدة جديدة. . إن النضوج هو مرحلة تشهد زيادة في سرعة انبثاق الصناعات الحديثة، وبطء الصناعات القديمة، والتحسين المستمر في تكنولوجيا الإنتاج في مجالات واسعة.

خامساً: مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي

في هذه المرحلة الأخيرة تتحول القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بأساليب فنية عالية المستوى. وحسب «روستو» تعتبر الفترة التي يستغرقها الاقتصاد للانتقال من مرحلة الاتجاه نحو النضوج إلى مرحلة الاستهلاك الوفير أطول المراحل. في هذه المرحلة لا يكون في متناول المواطنين جميع السلع الاستهلاكية الضرورية والعديد من السلع الكمالية حسب، بل تتحقق أيضاً حالة الرفاه الاجتماعي التي تضمن للمواطن مستوى عالياً من خدمات التعليم والثقافة والخدمات الصحية والترفيهية.

نقد نظرية روستو

انتقد العديد من الاقتصاديين روستو لأنه لم يقدم نموذجاً نظرياً بالمعنى الحقيقي، أي نموذجاً يسمح باختبار فرضياته وخلاصاته من خلال مواجهتها بالبيانات والمعلومات التي يوردها. وأن نموذج "روستو" لا يحتوي إلا على القليل من القدرة التحليلية. كما انتقد "روستو" لعدم إدخال دور التجارة الخارجية وازدواجية التكنولوجيا في نموده بشكل كاف.

ويرى البعض أن الخط الفاصل بين مراحل النمو عند "روستو" غير واضح، خصوصاً بين مرحلة الإقلاع والمرحلة التي تليها. فنفس الخصائص التي يوردها "روستو" في مرحلة ما نجدها تتكرر في مراحل أخرى. كما ساد الغموض في تحديده لكل مرحلة في مراحل النمو متى تبدأ ومتى تنتهي؟ وما خصائصها المميزة عن المراحل الأخرى؟

من جهة أخرى تعرضت نظرية "روستو" لانتقادات شديدة من قبل المفكرين الماركسيين، وأبرزها أن "روستو" يقدم تفسيراً غير تاريخي يحاول أن يطمس الأسباب التاريخية للتخلف ممثلة في الاستعمار والأمبريالية، حيث يرى "روستو" أن الأسباب الأساسية للتخلف تكمن في نقص المدخرات والتراكم الرأسمالي. كذلك يركز "روستو" في مراحل النمو الاقتصادي على التغيرات الكمية في جانب القوى المنتجة، بالمقابل يهمل أو يتجاهل التغيرات النوعية في علاقات الإنتاج لا سيما أشكال الملكية، وهو بذلك يتجاهل الفروق الجوهرية بين النظم الاجتماعية المختلفة.

إن "روستو" يعزل الشروط الضرورية - زيادة المدخرات والاستثمار الكافي - لحصول التنمية الاقتصادية عن جملة العوامل والشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية - المحلية والدولية - التي تلعب الدور المركزي في نجاح أو فشل عملية التنمية في البلدان النامية اليوم.

2.1 نموذج هارود -دومار في النمو الاقتصادي

يوضح نموذج (هارود-دومار) كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي يتحدد من خلال النسبة s التي يدخرها المجتمع S من دخله القومي Y والتي تعرف بمعامل الادخار والتي يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية.

$$s = \frac{S}{Y} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

بالإضافة إلى معامل رأس المال/ الناتج ويرمز له هنا c Capital - Output Ratio ويعرف بأنه عدد الوحدات اللازم اضافتها إلى رأس المال القومي K للحصول على وحدة واحدة من الناتج القومي Y

$$c = \frac{k}{Y} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (2)$$

على سبيل المثال إذا كان يلزم ثلاثة وحدات نقدية من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي معنى ذلك أن $K/Y = 3:1$

ويتم قياس معدل نمو الدخل القومي $\frac{\Delta y}{y}$ بقسمة معامل الادخار s على معامل رأس المال/الناتج c

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{c} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (3)$$

ومن منطق هذه العلاقة يلاحظ ما يلي:

- يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة طردية بمعامل الإدخار أي نسبة ما يدخره المجتمع من دخله القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل الدخل القومي، والعكس صحيح.

- يرتبط معدل نمو الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/الناتج، بالتالي فإن معدل نمو الدخل القومي يزداد كلما انخفض معامل رأس المال/الناتج، أي زيادة الكفاءة الانتاجية للمخزون الرأسمالي، حيث أن كفاءة الاستثمار تقاس بمعكوس معامل رأس المال c .

وللوصول إلى معدل النمو في الدخل الفردي نطرح معدل الزيادة السكانية (P) من معدل الزيادة في الدخل القومي، فتصبح معادلة النمو في هذا النموذج كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{c} - P \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4)$$



تدريب 1

على افتراض أن معدل الادخار من الدخل القومي في مجتمع معين هو 15%، وأن معامل رأس المال / الناتج (3 : 1)، ومعدل الزيادة السكانية 2 % سنوياً، فإن معدل النمو الاقتصادي معرّفاً بمعدل نمو الدخل الفردي السنوي يساوي:

$$3\% = 2\% - 3\% / 15\%$$



تدريب 2

إذا كانت خطة التنمية الاقتصادية لمجتمع ما تستهدف زيادة الدخل الفردي بمعدل 4 % سنوياً، وأن معامل رأس المال / الناتج (3 : 1)، ومعدل الزيادة السكانية السنوية 3%، فاحسب معدل الادخار السنوي اللازم لتحقيق هدف الخطة. ثم احسب معدل الادخار المطلوب لتحقيق هذا الهدف إذا انخفض معامل رأس المال / الناتج إلى (2 : 1)

$$1. \text{ معدل نمو الدخل الفردي} = \left[\frac{\text{نسبة الادخار (أو الاستثمار) من الدخل القومي}}{\text{معامل رأس المال}} \right] - \text{معدل الزيادة السكانية}$$

$$4\% = \frac{s}{3} - 3\%$$

$$s = 21\%$$

أي أن هذا المجتمع يجب أن يدخر (ويستثمر) 21% من دخله القومي لتحقيق زيادة في الدخل الفردي بمعدل 4 % سنوياً.

$$2. \quad 4\% = \left[\frac{s}{2} \right] - 3\% \\ s = 14\%$$

معنى ذلك أن هذا المجتمع يستطيع أن يحقق هدف النمو في الدخل الفردي عن طريق ادخار (واستثمار) 14% من دخله القومي، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام رأس المال في العملية الإنتاجية.

تدريب (3)

إذا توفرت لديك البيانات السنوية التالية عن اقتصاد ما :	
الدخل القومي	1200 مليون دينار
الادخار القومي	300 مليون دينار
إنتاجية رأس المال	1 / 4
معدل الزيادة السكانية	2 %
المطلوب : باستخدام نموذج هارود- دومار ، احسب معدل نمو الدخل القومي ، ومعدل نمو الدخل الفردي .	
معدل النمو السنوي في الدخل القومي = <u>نسبة الادخار (أو الاستثمار)</u> معامل رأس المال نسبة الادخار = $\frac{300}{1200} = 25\%$ معامل رأس المال إلى الإنتاج = مقلوب إنتاجية رأس المال = 4 ∴ معدل النمو السنوي في الدخل القومي = $\frac{25\%}{4} = 6.25\%$ معدل النمو السنوي في الدخل الفردي = $6.25\% - 2\% = 4.25\%$	

ملاحظات على نموذج هارود - دومار

يعتقد أكثر الاقتصاديين أن أحداً لا يجادل في أهمية ودور الاستثمار ، وضرورة الارتفاع بمعدله كشرط ضروري لتكوين رأس المال، وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن نموذج هارود- دومار قد بالغ في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار، بحيث جعل منه العنصر الأساس والحاسم في عملية التنمية الاقتصادية.

فالاستثمار وإن كان شرطاً ضرورياً لها، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيقها. فهناك جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى غير الاستثمار، تلعب دوراً مركزياً في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة .

كما يؤخذ على هذا النموذج إهماله لأهمية الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وتكوين قوة عمل مؤهلة ومدربة، وتحسين نوعيتها وإنتاجيتها، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

2. نماذج التغير الهيكلي Structural – Change Models:

ركزت، نماذج التغير الهيكلي (البنوي) على كيفية تحويل الاقتصاديات المتخلفة من اقتصاديات معتمدة على الزراعة التقليدية إلى اقتصاديات حضرية معتمدة على تشكيلة متنوعة من الصناعات الحديثة. ولوصف الكيفية التي تتحقق فيها هذه العملية اعتمدت نماذج التغير الهيكلي على أدوات التحليل النيوكلاسيكي: الأسعار، ونظرية تخصيص الموارد، وأدوات التحليل القياسي الحديثة. من أبرز نماذج التغير الهيكلي وأكثرها شهرة ، نموذج « العمل الفائض لقطاعين » لآرثر لويس Arthur Lewis ونموذج هوليس تشينري Hollis Chenery في «التغير الهيكلي وأنماط التنمية».

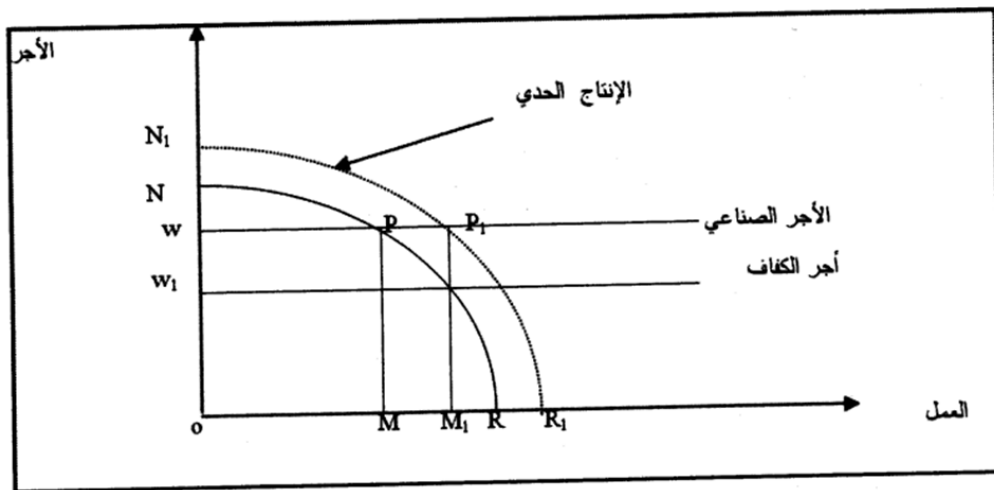
1.2 نموذج القطاعين لآرثر لويس:

ينطلق آرثر لويس في تحليله من اقتصاد مزدوج (Dual Ecoomy) يتضمن قطاعين:

- قطاع زراعي (أولي- تقليدي) يوزع أجوراً عند حد الكفاف، ويتميز بوجود عمل فائض يعود امتصاصه بالفائدة عليه من خلال تقليل عبء السكان على الأرض.
- قطاع صناعي (حديث) يتميز بالتنظيم، ويحتاج إلى اليد العاملة.

ويرى لويس أن الانطلاق الاقتصادي يحدث عندما يتم استنزاف العمل الفائض في القطاع الأولي من طرف القطاع الثاني، عن طريق آلية أن كل توظيف للعمال في الصناعة ينتج تراكم رأسمالياً يُعاد استثماره من جديد فيسمح بتوظيف عدد متزايد من فائض العمال في الزراعة، وينتج عنه تراكم رأسمالي جديد يعاد توظيفه فيوظف عمال جدد... وهكذا إلى غاية استنزاف كل الفائض من العمل كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: نموذج آرثر لويس لانطلاق التنمية في البلدان المتخلفة



المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 137.

يلاحظ من الشكل أن الأجر في الصناعة مرتفع بمقدار $ww1$ لتحقيق تحرك العمال من القطاع الأولي إلى القطاع الحديث، حيث يتم استخدام العمل إلى النقطة التي يتساوى عندها الإنتاج الحدي مع الأجور (أي المقدار OM)، وبالتالي فإن الإنتاج الكلي للعمل هو (ONPM) وهو مقسم بين جزئين الأول هو المدفوعات للعمل بصيغة أجور والثاني فائض رأسمالي (NPW). عندما يعاد استثمار الفائض الرأسمالي فإن الإنتاج الكلي للعمل يرتفع وينتقل بذلك منحني الإنتاج الحدي إلى أعلى (NIR1) فتتوفر فرص عمل أكثر (بافتراض ثبات الأجور) فيرتفع استخدام العمل بمقدار (MM1)، كما أن كمية الفائض الرأسمالي ترتفع من (WNP) إلى (WN1P1) وهذه الكمية يعاد استثمارها وهكذا....حتى يستنزف الفائض من العمل في القطاع التقليدي، وحينها تبدأ الأجور في هذا الأخير بالارتفاع محركاً معدلات التبادل التجاري إلى صالح القطاع الزراعي ومسببة ارتفاع في الأجور في القطاع الصناعي، ومن هنا فإن تراكم رأس المال يلحق بالسكان ولا يبقى مجال للتنمية من المصدر الأولي (نقص عرض العمل بعد استنزاف الفائض)، وأصبح الآن من مصلحة المنتجين في القطاع الزراعي أن ينافسوا للحصول على العمل طالما أن القطاع الزراعي أصبح تجارياً على نحو كامل، ويدخل الاقتصاد مرحلة النمو الذي يديم نفسه بنفسه.

الانتقادات الموجهة لنموذج لويس

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزام المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، فثمة عوامل مؤسسية مثل اتحادات العمال، وأنظمة أجور الخدمة المدنية، والشركات المتعددة الجنسية، وغيرها من العوامل تدفع باتجاه زيادة الأجور في دول العالم الثالث.

2.2 نموذج هوليس تشينيري في "التغير الهيكلي وأنماط التنمية"

على مثال نموذج القطاعين لآرثر لويس، يركز "هوليس تشينيري" في نموذج على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية، التي من خلالها عبر الزمن يتم تحويل هيكل الاقتصاد المتخلف من اقتصاد معتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي. لكن بخلاف "نموذج

القطاعين، و"نظرية مراحل النمو" فإن تشينيري والمشاركين معه - سيركوين Sirquin - ينظرون إلى الادخار والاستثمار كشرط ضروري، لكنه غير كافٍ للنمو الاقتصادي ويضيف " تشينيري " إلى جانب أهمية ودور تراكم رأس المال (المادي والبشري) هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، كمتطلبات للتحويل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث. كما اعتمد « تشينيري » على البيانات التاريخية لحوالي 100 دولة (متقدمة ونامية)، واستخدم التحليل القياسي، لقياس العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي - كمؤشر للنمو - عند مستويات مختلفة، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية. وقادت دراساته التطبيقية، إلى تحديد العديد من الملامح المميزة لعملية التنمية، وقسم تشينيري هذه السمات التي تصاحب عملية التنمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولاً: عمليات التراكم Accumulation Processes

ثانياً: عمليات تخصيص الموارد Resources allocation Processes

ثالثاً: العمليات الديموغرافية والتوزيعية Demographic and distribution Processes

أولاً: عمليات التراكم:

مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد تزداد معدلات الادخار والاستثمار، وهو ما ينعكس في زيادة تكوين رأس المال المادي. كذلك تنخفض تدفقات رأس المال من الخارج، فكلما كانت الدولة أغنى، كانت أقل اعتماداً على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار. كذلك تصاحب عملية التنمية أيضاً ارتفاع معدل تكوين رأس المال البشري، وهو ما يظهر من خلال زيادة نسبة الإنفاق على التعليم، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، كما يصاحب الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، زيادة في الإيرادات الحكومية خاصة الضريبية، وهو ما يشير إلى زيادة دور الحكومة الذي يصاحب عملية التنمية.

ثانياً: عمليات تخصيص الموارد:

تتضمن هذه العمليات التغيرات الهيكلية التالية:

1. تغير هيكل الإنتاج، فمع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ينخفض النصيب النسبي لقطاع الإنتاج الأولي (الزراعة، والصناعات الاستخراجية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بالنصيب النسبي للصناعة التحويلية والمنافع العامة، والخدمات.
2. تغير هيكل الطلب المحلي الاستهلاكي، حيث تنخفض نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الاستهلاك مقارنة بالاستهلاك العام وهو ما يعكس زيادة دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي، كذلك مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد تميل نسبة استهلاك الطعام من إجمالي الاستهلاك إلى الانخفاض، بالمقابل تزداد نسبة الاستهلاك من السلع المصنعة والخدمات.
3. تغير هيكل التجارة الخارجية، فمع تطور الاقتصاد، تصبح الدولة أكثر اعتماداً على التجارة الخارجية، دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة التبعية للخارج. وينعكس التغير في هيكل التجارة في زيادة نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وكانعكاس لتغير

هيكل الإنتاج، يتغير هيكل الصادرات، حيث ترتفع نسبة صادرات السلع الصناعية والخدمات، وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكلية.

ثالثاً: العمليات الديموغرافية والتوزيعية:

يشير التحليل القياسي الذي أجراه «تشينيري» إلى توقع حدوث تغيرات في جوانب المجتمع الديموغرافية والتوزيعية، وذلك مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد وأهم هذه التغيرات:

1. تغير هيكل العمالة، حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي، إلى الصناعة والخدمات، كما تزداد نسبة العمالة الحضرية.
2. اتجاه معدل الوفيات، ومعدل المواليد نحو الانخفاض مع تقدم مرحلة التنمية.
3. تغير توزيع الدخل، حيث تنخفض في المرحلة الأولى للنمو الحصة النسبية للأسر الفقيرة من الدخل القومي، في حين تبدأ بالزيادة في المراحل المتقدمة من النمو.
4. نمو المدن والصناعات الحضرية نتيجة هجرة السكان من الريف إلى المناطق الحضرية.
5. اتجاه حجم الأسرة ومعدل النمو السكاني للانخفاض، وزيادة اهتمام أرباب الأسر بالنوع لا بالكم.

ملاحظات ختامية: العوامل المؤثرة في عملية التنمية

تتمثل الفرضية الرئيسية لنموذج «التغير الهيكلي وأنماط التنمية» عند «تشينيري» والمشاركين معه في أن عملية التنمية تعتبر متماثلة تتشابه ملامحها الأساسية في جميع أو معظم الدول. إلا أن النموذج يعترف بأن نمط التنمية وسرعة تقدمها قد يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة في التنمية، وهي عوامل محلية ودولية، وتشتمل العوامل المحلية على قيود اقتصادية مثل حجم الدولة، والموارد الطبيعية المتاحة في البلد، وعدد السكان، وعلى قيود مؤسسية مثل سياسات وأهداف الحكومة. في حين تتمثل العوامل الدولية في قيود مثل رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، وبيئة التجارة الدولية، والسياسات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن معظم العوامل الدولية المؤثرة في التنمية يقع معظمها خارج سيطرة كل دولة نامية بمفردها.

كما يؤكد أصحاب هذا النموذج على أن البلدان المتخلفة اليوم يمكنها أن تحقق عملية التحول الهيكلي لاقتصادياتها بوتيرة أسرع قياساً بعملية التحول الهيكلي التي تحققت لاقتصاديات البلدان الصناعية الرأسمالية في المراحل المبكرة من تطورها، وذلك لأن البلدان النامية اليوم - حسب اعتقادهم - يتوفر لها فرص أفضل من حيث الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، وأسواق التصدير التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى العكس من آراء وأفكار أصحاب «نموذج التغير الهيكلي وأنماط التنمية» يحتاج أنصار مدرسة التبعية الدولية بأن «المتوسطات الإحصائية» التي قام اقتصاديو «نموذج التغير الهيكلي» بحسابها من دول غنية، ودول فقيرة مختلفة، ليست ذات قيمة عملية محدودة بالنسبة للعوامل الحاسمة المحددة لعملية

التنمية في البلد المعين، بل إنّ هؤلاء الاقتصاديين (تشييري والمشاركين معه) يحرفون الأنظار عن الأسباب الحقيقية الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتي تعمل على تكريس وتخليد الفقر لدى شعوب العالم الثالث.

..... انتهت المحاضرة.....

نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية " جزء 2 "

1- ثورة التبعية الدولية.

1-1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة (نموذج المركز والمحيط):

1-2- نموذج المثال الزائف (الخاطئ)

2- الثورة النيوكلاسيكية المضادة: المقاربات أو المناهج النيوكلاسيكية.

1-2- مقارنة السوق الحرة

2-2- مقارنة الاختيار العام

2-3- مقارنة السوق الصديقة

- نموذج النمو النيوكلاسيكي: نموذج سولو للنمو



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ أبو الحلو، مسلم فايز، وصبيح، ماجد حسني، (2000) مدخل إلى التخطيط والتنمية، القدس: جامعة القدس المفتوحة
- ❖ بدران، أحمد (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.
- ❖ الحبيب، فايز إبراهيم (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- ❖ العيسوي، إبراهيم (2000) ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق.
- ❖ كرم، أنطونيوس (1991) ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مكتبة دار الثقافة، عمان .
- ❖ مصطفى، عبد اللطيف. سانية، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت.
- ❖ النجفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح (1988) مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: جامعة الموصل.

❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

سوف نتابع في هذه المحاضرة التعرف على التطور التاريخي والفكري لنماذج ونظريات التنمية الاقتصادية. ونفحص بدقة نماذج ثورة التبعية الدولية والثورة النيوكلاسيكية المضادة.

1. ثورة التبعية الدولية The International-Dependence Revolution :

خلال سبعينيات القرن العشرين، اكتسبت نماذج التبعية الدولية دعماً متزايداً، وخاصة بين المثقفين في البلدان النامية، نتيجة لخيبة الأمل المتزايدة في كل من نماذج المراحل والتغيير البنيوي. وفي حين فقدت هذه النظرية تأييدها إلى حد كبير خلال الثمانينيات والتسعينيات، فقد شهدت نسخ منها انتعاشاً في القرن الحادي والعشرين مع تبني بعض وجهات نظرها، وإن كان ذلك في شكل معدّل، من قبل منظري وقادة حركة مناهضة العولمة.

وفي الأساس، تنتظر نماذج التبعية الدولية إلى البلدان النامية باعتبارها تعاني من جمود مؤسسي وسياسي واقتصادي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأنها واقعة في علاقة تبعية وهيمنة مع البلدان الغنية.

من أشهر التعاريف للتبعية، تلك التي قدمها "ثيوتونيو دوس سانتوس" وهو "أن التبعية وضع يكون فيه اقتصاد بعض الدول مرتبط بنمو وتوسع اقتصاد آخر..... وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة (المسيطرة) أن تنمو وتتوسع ذاتياً، في حين أن الدول التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك، إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن". وداخل هذا النهج العام هناك ثلاثة تيارات فكرية رئيسية: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة (المركز والمحيط)، ونموذج المثال الزائف، وأطروحة التنمية الثنائية.

1.1 نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة (نموذج المركز والمحيط):

انبتق هذا النموذج عن الفكر الماركسي، وبالتحديد عن عدد من الكتاب والمفكرين، عرفوا بالماركسيين الجدد أمثال "بول باران Paul Baran"، و"أندريه فرانك Andre Frank"، و"أرغيري ايمانويلي A-Emmanuel" والاقتصادي العربي المصري "سمير أمين".

يبين تحليل هؤلاء الكتاب والمفكرين منذ الخمسينات 1950 حتى السبعينات 1970 أن النظرية السائدة للتخلف في الفكر الرأسمالي تنطوي على تفكير مغلوط وسطحي لمشكلة ومعوقات التنمية في البلدان المتخلفة. فهي تركز على المظاهر الخارجية للتخلف مثل: انخفاض متوسط دخل الفرد، ومعدل الادخار والاستثمار، ومستويات التغذية، وارتفاع معدلات الوفيات عند الأطفال، والامية... وغيرها من المظاهر الخارجية المعروفة للتخلف.

وهذا التعريف برأيهم ينطوي على خطأ جوهري، إذ يُصار إلى تمثيل «التخلف» «بالفقر» بوجه عام، والابتعاد بالتالي عن جوهر مشكلة التخلف، التي تتلخص في أن البلدان المتخلفة في المرحلة

الاستعمارية أصبحت جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي وخضعت للتخصيص الدولي غير المتكافئ للعمل، وتمخض عنه تخلف بنيانها الاقتصادي وسد طريق التنمية الوطنية المستقلة، والتراكم الذاتي.

إن جذور التخلف حسب تحليل هؤلاء الكتاب تعود إلى دمج البلدان التي تشكل ما يعرف بـ "المحيط - Periphery" في السوق الرأسمالي العالمي، وهي العملية التي يرجع تاريخها إلى بدء التوسع فيما وراء البحار للرأسمالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ذلك الدمج هو الذي سمح بترتيب سلسلة من علاقات التبعية بين "المركز Center" - أي البلدان الرأسمالية المتقدمة - و"المحيط" - أي البلدان المتخلفة التابعة. ويضيف هؤلاء الكتاب أن التخلف الاقتصادي لبلدان "المحيط" يعبر عن نفسه، أو يظهر من خلال ثلاث خصائص بنيوية أساسية:

1. التبعية الاقتصادية الكاملة «للمركز» الرأسمالي المتقدم، الذي يشكل محور النظام، ويحدد مجالات النشاط والتوسع الاقتصادي في بلدان «المحيط» وفقاً لمتطلبات التراكم في «المركز». وهذه التبعية تؤدي إلى تحويلات مستمرة للفائض الاقتصادي بأشكال مختلفة، من «المحيط» إلى «المركز». وقد أدى هذا النزح المنتظم «للفائض» إلى تفويض كامل الشروط الموضوعية اللازمة لإحداث عملية «تراكم ذاتية» في بلدان «المحيط».

2. تفكك البنيان الاقتصادي وافتقاده إلى الترابط الداخلي بين النشاطات الإنتاجية الأساسية. فالاقتصاد المحلي يتكون من مجرد نشاطات متلاصقة لا يقوم بينها تبادل أو ترابط ديناميكي إلا بدرجة هامشية، حيث إن ترابطها الأساسي مع "المركز" في الخارج. وهذا التفكك في البنيان الاقتصادي الداخلي لا يسمح بحدوث أي استقطاب داخلي لعملية التنمية. فعلى سبيل المثال إن الثروة المعدنية لا تركز لتغذية الصناعات الأساسية في الاقتصاد المحلي. بل تصدر لتغذية المجمعات الصناعية في "المركز" الرأسمالي المتقدم.

3. التفاوت الهائل بين إنتاجية «القطاع الحديث» الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة المستوردة، و«القطاع التقليدي» الذي يستخدم الأساليب البدائية للإنتاج، مما يتسبب بإيجاد «ثنائية» في البنيان الاقتصادي تزداد تعمقاً مع مرور الزمن في غياب أي آلية لنشر وتعميم ثمار «التقدم والتحديث الفني» من قطاع لآخر.

وهكذا تمخض نمط التقسيم الرأسمالي غير المتكافئ للعمل على الصعيد العالمي عن الظواهر المعروفة والمصاحبة للتخلف، كالزراعة الوحيدة المحصول، والإنتاج القائم على منتج تصديري وحيد. وقد أدى هذا «النموذج للإنتاج الاستعماري» إلى ظهور وتبلور «برجوازية كومبرادورية»¹ ترتبط مصالحها بقطاعات الزراعة واستخراج الثروة المعدنية، ونشاطات التجارة والوكالة المرتبطة برأس المال الأجنبي، وبالتالي لا تسعى إلى تحقيق أي شكل من أشكال التنمية المستقلة أو «ذاتية - المركز».

¹ الجماعات الكومبرادورية في نظرية التبعية، النخب المحلية التي تعمل كواجهات للمستثمرين الأجانب.

ينتهي أصحاب نموذج التبعية النيوكولونيالية The Neocolonial – Dependence Model أو ما يعرف بنموذج المركز - المحيط إلى أن أي محاولة لتحقيق النمو الذاتي-المستقل من قبل البلدان المتخلفة في إطار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، حتماً ستؤول إلى الفشل، وذلك لأن قوانين النظام الرأسمالي العالمي هي التي تولد التقدم في جزء من النظام الرأسمالي، والتخلف في الجزء الآخر من النظام نفسه، وهي العملية التي يسميها فرانك وأمين بظاهرة "نمو التخلف"، حيث إن نمو الأطراف - أي البلدان المتخلفة- المبني على أساس الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية المحكومة للتخصص وتقسيم العمل غير المتكافئ على الصعيد العالمي، يحد من نمو السوق الداخلي ويعيق تأسيس الصناعات الأساسية الوطنية، ويقوض الشروط الضرورية لإحداث عملية تراكم ذاتية، ويؤول إلى تعاضم الخصائص البنيوية للتخلف، واستحالة انتقال الأطراف إلى نمو ذاتي - المركز، وذاتي - الديناميكية.

ومن هنا ينادي الراديكاليون بثورة اجتماعية - سياسية، وفك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي كشرط لتحرير شعوب العالم الثالث من أسر التبعية والتخلف، ومن هيمنة البلدان الرأسمالية المتقدمة - دول المركز - ومن أنشطة قاعدتها الاجتماعية المحلية الكومبرادورية، التي تجد مصلحتها في استمرار علاقات التبعية مع السوق الرأسمالية العالمية.

2.1 نموذج المثل الزائف (الخاطئ) The False – Parading Model:

المدخل الثاني من نظرية التبعية الدولية، وهو أقل راديكالية من النموذج السابق - نموذج المركز - المحيط - ويعرف بنموذج المثل الخاطئ أو الزائف، وهذا النموذج يعزو تخلف العالم الثالث إلى النصائح والاستشارات الخاطئة، وغير الملائمة لواقع البلدان المتخلفة التي يقدمها الخبراء والمستشارون الدوليون وغالبيتهم من الغربيين الذين يعملون لحساب الوكالات والمنظمات الدولية التابعة، أو الخاضعة للدول الرأسمالية المتقدمة.

فهذه النصائح والاستشارات، وإن كانت تعرض بحسن نية، لكنها في الغالب تعبر عن قلة المعرفة لدى الخبراء الغربيين بحقيقة الوضع في الدول المتخلفة، كما أنها تتطوي على تحيز، أو نزعة عرقية لدولهم وهؤلاء الخبراء والمستشارون يطرحون عادة مفاهيم وهيكل نظرية أنيقة ونماذج معقدة للاقتصاد القياسي لا تلائم طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة في البلاد المتخلفة، وبالنتيجة غالباً ما تقود إلى تبني سياسات خاطئة، لا تخدم التنمية، بل تصب في خدمة مصالح النخب ومجموعات القوى المتنفذة محلياً.

3.1 أطروحة التنمية الثنائية The Dualistic – Development Thesis:

جاءت فكرة "ثنائية التنمية" ضمنية في نماذج "التغير الهيكلي"، وصريحة في نظرية التبعية الدولية. وتجد "الثنائية" Dualism تعبيرها في فكرة وجود عالم ثنائي المجتمعات: أمم غنية وأخرى فقيرة، وفي الدول المتخلفة تظهر "الثنائية" في تركيز الثروة في أيدي القلة حيث تتواجد جيوب الثراء داخل مناطق

واسعة من الفقر. هذه التباينات والفروق بين الدول والشعوب الغنية، وبين الدول والشعوب الفقيرة، هي في تزايد مستمر.

❖ وعلى وجه التحديد، ورغم استمرار البحث، فإن المفهوم التقليدي للثنائية يتبنى أربع حجج رئيسية: إن مجموعات مختلفة من الحالات، بعضها "متفوق" وبعضها الآخر "أدنى"، يمكن أن تتعايش في مساحة معينة. ومن الأمثلة على هذا العنصر من الثنائية مفهوم لويس للتعايش بين أساليب الإنتاج الحديثة والتقليدية في القطاعات الحضرية والريفية، والتعايش بين النخب الغنية المتعلمة تعليماً عالياً مع جماهير الفقراء الأميين، ومفهوم التبعية الذي يتجلى في التعايش بين الدول الصناعية القوية والثرية والمجتمعات الفلاحية الضعيفة الفقيرة في الاقتصاد الدولي.

❖ إن هذا التعايش مزمن وليس مجرد انتقالي. وهو ليس راجعاً إلى ظاهرة مؤقتة، قد يزول الزمن التناقض بين عناصرها. وبعبارة أخرى، فإن التعايش الدولي بين الثروة والفقر ليس مجرد ظاهرة تاريخية سيتم تصحيحها بمرور الوقت. ورغم أن كلاً من نظرية مراحل النمو ونماذج التغيير البنوي تقتضض ضمناً مثل هذا الافتراض، فإن أنصار نظرية التنمية الثنائية يرون أن التفاوت الدولي المتزايد يدحض هذه الفرضية.

❖ إن الفجوة بين شقي "الثنائية" (العناصر المتقدمة مقابل العناصر المتخلفة) لم تتضاءل فحسب، بل إنها أخذت في الزيادة والاتساع. فمثلاً إن فجوة الإنتاجية بين العمال في الدول المتقدمة ونظرائهم في الدول المتخلفة أخذت في الاتساع مع مرور كل سنة.

❖ إن العلاقة والتأثير المتبادل بين العناصر أو القطاعات المتقدمة والقوية وبين العناصر أو القطاعات المتخلفة والضعيفة، هي من ذلك النوع الذي يلعب فيه وجود العناصر المتقدمة والقوية دوراً ضئيلاً، إن لم يكن معدوماً في تحسين وتطوير العناصر والقطاعات المتخلفة والضعيفة، بل على العكس، إن هذه العلاقة المتبادلة تدفع العناصر أو القطاعات المتخلفة والضعيفة نحو الأسفل، وتنمي تخلفها. وهذا ما عبّر عنه "سمير أمين" من خلال مفهوم "نمو التخلف" حيث إن انخراط البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية يؤول إلى تعاظم الخصائص البنوية للتخلف، وإلى احتجاز نموها، واستحالة انتقالها إلى نمو ذاتي - المركز.

ملاحظات حول ثورة التبعية الدولية:

❖ أخذ البعض على نظريات التبعية الدولية أنها تتضمن نقطتي ضعف أساسيتين: الأولى أن خبرة التنمية في البلدان النامية التي تحمست للتأميم، وإدارة الدولة للإنتاج، أعطت نتائج سلبية على هذا الصعيد. والثانية، أن منظري التبعية الدولية رغم أنهم قدموا تفسيراً للتخلف، وبقاء الدول الفقيرة في حالة تخلف، إلا أنهم لم يقدموا إلا القليل من التفسير لكيف يمكن للدول الفقيرة أن تبدأ بالتنمية وتستمر بها.

كما أن نظرية التبعية تعرضت للنقد بسبب إفراطها في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف، ويرى بعض الاقتصاديين أن الدعوة للقطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية قد يوحي بأن السوق العالمية مجرد حيز جغرافي يمكن الخروج منه أو الدخول إليه بمجرد قرارات ذاتية دون الأخذ بالحسبان أن العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة لقوانين اقتصادية موضوعية بصرف النظر عن رغبات الناس، وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بقرارات ذاتية أو ببناء سور يفصل بين بلدان «المحيط» المتخلف، وبلدان «المركز» الرأسمالي المتقدم.

2. الثورة النيوكلاسيكية المضادة: المقاربات أو المناهج النيوكلاسيكية

وجدت المقاربات (المناهج) النيوكلاسيكية انتشاراً وتطبيقاً واسعاً لها في فترة الثمانينات 1980 مع السيطرة السياسية للحكومات المحافظة في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث ركز أنصار المدرسة النيوكلاسيكية على سياسات الاقتصاد الكلي لجانب العرض وعلى نظرية التوقعات الرشيدة، وخصخصة المؤسسات العامة، وعلى صعيد البلدان النامية نادى النيوكلاسيكيون بالأسواق الحرة، وتفكيك الملكية العامة، والاقلاع عن تخطيط الدولة وتدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي. وقد شكلت هذه الأفكار ثورة مضادة لما كان سائداً من نظريات وسياسات اقتصادية خاصة نظريات التبعية الدولية وخلاصاتها الأساسية، المتعلقة بالملكية العامة، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتخلف الذي يعزى بصفة أساسية إلى انخراط الدول المتخلفة بالنظام الرأسمالي العالمي.

وحصل الكلاسيكيون الجدد على أصوات مهيمنة في مجالس إدارة أقوى وكالتين ماليتين دوليتين في العالم - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالتزامن مع التآكل المتزامن لتنفيذ منظمات مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تمثل وجهات نظر المندوبين من البلدان النامية بشكل أكبر.

تتلخص الحجة الأساسية للثورة النيوكلاسيكية المضادة في أن تخلف العالم الثالث هو نتيجة لقصور أو سوء عملية تخصيص الموارد، والذي يعود إلى سياسات التسعير الخاطئة، وتدخل الحكومات المفرط في النشاط الاقتصادي، ويحتاج كتاب المدرسة النيوكلاسيكية بأن من شأن تدخل الدولة الزائد في النشاط الاقتصادي أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي.

ويزعم الليبراليون الجدد أن السماح للأسواق الحرة التنافسية بالازدهار، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع التجارة الحرة وتوسيع الصادرات، والترحيب بالمستثمرين من البلدان المتقدمة، والقضاء على القيود الحكومية وتشوهات الأسعار في أسواق المنتجات والأسواق المالية، من شأنه أن يحفز الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وبخلاف منظري التبعية الدولية، يجادل أصحاب الثورة النيوكلاسيكية المضادة بأن تخلف دول العالم الثالث لا يعود إلى نهب واستغلال الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها،

بل يعود تدخل الدولة المفرط والفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية. وعليه ان ما تحتاج إليه دول العالم الثالث ليس إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، ولا زيادة المساعدات الأجنبية، ولا السيطرة على النمو السكاني، ولا إلى نظام أكثر فعالية للتخطيط المركزي.

بل إن ما تحتاجه الدول النامية يتعلق بتشجيع وتعزيز الأسواق الحرة، والاقتصاد الحر، وإتاحة المجال للربح لـ "اليد الخفية" ولأسعار السوق لتعمل كموجهة لعملية تخصيص (توزيع) الموارد، وتحفيز التنمية الاقتصادية.

ولاثبات وجهة نظرهم يشير النيوكلاسيكيون إلى النجاح الذي حققته بعض الدول - كأمثلة للأسواق الحرة - مثل كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة. من ناحية، وإلى الفشل الذي حققته الاقتصاديات القائمة على تدخل الدولة في افريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى. يتضمن التحدي النيوكلاسيكي المضاد ثلاث مقاربات (مناهج Approaches) في التنمية هي مقارنة السوق الحرة، ومقاربة الاختيار العام، ومقاربة السوق الصديقة.

1.2 مقارنة السوق الحرة The Free-market Approach:

ينطلق أنصار هذه المقاربة من فكرة، وهي «أن الأسواق بمفردها كفؤة» فأسواق السلع والخدمات تعطي أفضل الإشارات للإستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب بطريقة مناسبة لهذه الصناعات الجديدة، والمنتجون يعرفون جيداً ماذا ينتجون من السلع أو الخدمات وكيف ينتجونها بكفاءة. وأن أسعار السلع، وأسعار عناصر الإنتاج تعكس بدقة - الآن وفي المستقبل - الندرة النسبية للسلع و الموارد. كما أن المنافسة فعالة حتى لو كانت غير تامة.

ويضيف أنصار هذه المقاربة أنه في ظل السوق الحرة تكون التكنولوجيا متاحة مجاناً، ويمكن استيعابها بدون تكلفة تقريباً. كما أن المعلومات الكاملة متاحة، وهي الأخرى يمكن الحصول عليها بدون تكاليف تقريباً. في ظل هذه الظروف يعتقد أنصار هذه المقاربة أن أي تدخل حكومي للاقتصاد هو بلا ريب تدخل هدام ومضاد للإنتاجية .

و يلاحظ أن الاقتصاديين المؤيدين للسوق الحر كأسلوب للتنمية، ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث افترضوا أن الأسواق في العالم الثالث ذات كفاءة، وأنه مهما يكن فيها من عيوب ونواقص، فإن العواقب ستكون بسيطة، لأن تأثير هذه النواقص محدود!

2.2 مقارنة الاختيار العام The Public-choice Approach:

تعرف أيضاً بمقاربة الاقتصاد السياسي الجديد (The New Political Economy). ويستند أصحاب هذه المقاربة إلى مقولة " أن الحكومات غير قادرة على عمل أي شيء بشكل صحيح وسليم" والسبب لأن أصحاب هذه المقاربة يفترضون أن البيروقراطيين، والمواطنين، والدول يتصرفون من منظور المصلحة الذاتية فحسب، حيث يستخدمون قوتهم أو سلطة الحكومة للوصول إلى غاياتهم الأنانية الخاصة.

فالمواطنون يستخدمون تأثيرهم السياسي للحصول على مكاسب خاصة من السياسات الحكومية التي تضع قيوداً على استعمال بعض الموارد الهامة (مثل رخص الاستيراد، وحصص الصرف الأجنبي). و يستخدم موظفو الدولة البيروقراطيون مراكزهم الوظيفية لانتزاع الرشوات. اما الدول فانها تستخدم قوتها وسلطاتها لمصادرة الملكية الخاصة من الأفراد. المحصلة النهائية ليست سوء توزيع الموارد فحسب بل أيضاً إضعاف أو إنقاص الحريات العامة للأفراد. لذلك يصل أصحاب مقاربة الاختيار العام إلى استنتاج مفاده «أن حكومة الحد الأدنى، هي الحكومة الأفضل.»

3.2 مقارنة السوق الصديقة The Market–friendly Approach:

هذه المقاربة هي من أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وهي ترتبط بالدرجة الأولى بكتابات البنك الدولي واقتصاديّه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وغالبيتهم كانوا في فترة الثمانينات من مؤيدي مقارنة «السوق الحرة» أو «الاختيار العام».

إن مقارنة السوق الصديقة تعترف بوجود عيوب ونواقص كثيرة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج في دول العالم الثالث. أيضاً يرى أصحاب هذه المقاربة أن للحكومة دوراً رئيسياً في تيسير وتسهيل عمل الأسواق من خلال التدخلات في بعض النشاطات، على سبيل المثال عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المناخ الملائم لنشاط المشروع الخاص.

كما تختلف مقارنة «السوق الصديقة» عن المقاربات السابقة – السوق الحرة والاختيار العام – من حيث قبولها لفكرة أن مجالات فشل السوق في دول العالم الثالث أوسع انتشاراً – قياساً بالدول المتقدمة – إضافة إلى ظواهر أخرى متوطنة في أسواق دول العالم الثالث مثل نقص أو عدم اكتمال المعلومات، والآثار الخارجية للتعليم وتكوين المهارات، واقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج.

❖ نموذج النمو النيوكلاسيكي: نموذج سولو للنمو

رائد هذا النموذج، هو «روبرت سولو Robert Solow» من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. حصل عام 1987 على جائزة نوبل للاقتصاد لمساهماته في نظرية التنمية الاقتصادية. طور هذه النموذج أساساً لمحاولة تفسير النمو الاقتصادي الطويل المدى في الدول الرأسمالية المتقدمة. وأنداك كان معظم الاقتصاديين يعتقدون – وبعضهم ما زال يعتقد بذلك حتى اليوم – أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل – أي نمو الإنتاجية الذي يؤدي إلى زيادة الناتج للعامل وارتفاع مستوى المعيشة – ومع تراكم رأس المال ترتفع مع مرور الوقت حصة كل عامل من رأس المال. قام «سولو» باختبار هذه الفرضية بجمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة بين عامي 1909 – 1949 ثم حلل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مكونين منفصلين: الأول مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل، والثاني يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يعزى إلى زيادة رأس المال.

فوجئ العديد من الاقتصاديين بنتائج «سولو» التي أظهرت أن 12.5 % فقط (صححت هذه النسبة فيما بعد إلى 19 %) من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود سببه إلى رأس المال الموظف، أما الجزء المتبقي من نمو الإنتاجية والذي يفسر النمو على المدى الطويل، فسماه «سولو» التغير التكنولوجي Technological Change

حسب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، إن نمو المخرجات (الناتج) هو نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل الثلاثة:

1. الزيادة في كمية قوة العمل أو نوعيتها، وذلك عن طريق النمو السكاني والتعليم.
2. الزيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار).
3. التحسينات في التكنولوجيا.

ولكن ما نسب مساهمة كل من العمالة ورأس المال، والتكنولوجيا؟ وكيف يؤثر التغير (أو التقدم) التكنولوجي في النمو؟ في البداية علينا أن نفهم منهج أو طريقة حساب النمو. طور هذه المنهج رواد أمثال «روبرت سولو» وغيره. وهو محاولة لفصل مساهمات المصادر المختلفة لنمو المخرجات. كما هو معلوم إن دالة الإنتاج هي علاقة فنية كمية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs. وللتبسيط نفترض أن نمو المخرجات (Y) يتوزع على ثلاثة مصادر رئيسة هي نمو العمالة (N)، ونمو رأس المال (K)، والتقدم التكنولوجي (A). هذه العلاقة يمكن وضعها بالصيغة التالية:

كما هو معلوم إن دالة الإنتاج هي علاقة فنية كمية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs. وللتبسيط نفترض أن نمو المخرجات (Y) يتوزع على ثلاثة مصادر رئيسة هي نمو العمالة (N)، ونمو رأس المال (K)، والتقدم التكنولوجي (A). هذه العلاقة يمكن وضعها بالصيغة التالية:

$$Y = A F (K , N) \dots\dots\dots(1)$$

ترتبط هذه المعادلة مستوى المخرجات Y بمستوى المدخلات (وهي هنا العمل ورأس المال) ومستوى التكنولوجيا (A). يمكن تحويل المعادلة (1) إلى علاقة محددة بين نمو المدخلات ونمو المخرجات كما في معادلة حساب النمو التالية:

ومستوى التكنولوجيا (A). يمكن تحويل المعادلة (1) إلى علاقة محددة بين نمو المدخلات ونمو المخرجات كما في معادلة حساب النمو التالية:

$$\Delta Y/Y = (1 - \theta) \cdot \Delta N/N + (\theta \cdot \Delta K/K) + \Delta A/A \dots \dots \dots (2)$$

أي ان:

$$\begin{bmatrix} \text{نمو} \\ \text{رأس المال} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} \text{حصة} \\ \text{رأس المال} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{نمو} \\ \text{العمالة} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} \text{حصة} \\ \text{العمل} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{نمو} \\ \text{المخرجات} \end{bmatrix}$$

التقدم التقني

حيث $(1 - \theta)$ تقرأ من جهة اليسار، و θ هي أوزان تعادل على التوالي حصة كل من العمل¹ ورأس المال من الدخل (الناتج) القومي.

توضح المعادلة (2) مساهمة كل من المدخلات (العمل ورأس المال) ومساهمة التحسينات في التكنولوجيا في نمو المخرجات، ويساهم كل من العمل ورأس المال بمقدار يساوي معدل نمو كل منهما مضروباً بحصة ذلك المدخل (العنصر) في الدخل. التقدم التكنولوجي (A)، وهو مقدار الزيادة في المخرجات الذي يعود إلى التحسينات في التكنولوجيا وذلك في ظل افتراض بقاء جميع مدخلات الإنتاج

التكنولوجيا في نمو المخرجات، ويساهم كل من العمل ورأس المال بمقدار يساوي معدل نمو كل منهما مضروباً بحصة ذلك المدخل (العنصر) في الدخل. التقدم التكنولوجي (A)، وهو مقدار الزيادة في المخرجات الذي يعود إلى التحسينات في التكنولوجيا وذلك في ظل افتراض بقاء جميع مدخلات الإنتاج

1 حصة العمل تعني ذلك الجزء من الناتج القومي المخصص لدفع تعويضات العمل ، كالأجور والرواتب وغيرها.

الأخرى ثابتة. وبكلمات أخرى يكون هناك تقدم تكنولوجي عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات من المقدار نفسه من المدخلات (كالعمل ورأس المال).

مثال

افترض أن حصة رأس المال من الدخل القومي 0.25، وحصة العمل 0.75. وإذا كان نمو قوة العمل 1.2 %، ونمو المخزون الرأسمالي 3 %، وافترض أن معدل التقدم التقني هو 1.5 % سنوياً، فما معدل نمو المخرجات السنوي؟
بتطبيق المعادلة (2) نحصل على:

$$\Delta Y/Y = (0.75 \times 1.2\%) + (0.25 \times 3\%) + 1.5\% = 3.15\%$$

تكشف المعادلة (2) عن نقطة هامة، وهي أن كلاً من العمل ورأس المال يرجح بحصته النسبية من الدخل القومي. ولما كانت حصة العمل أعلى من حصة رأس المال، وهذا يعني أن زيادة العمل بنسبة معينة ستزيد المخرجات (الناتج) بمقدار أعلى مما تحدثه نسبة الزيادة في رأس المال. كذلك يمكن معرفة الزيادة الإضافية في المخرجات إذا علمنا معدل الزيادة في مخزون رأس المال. افترض في المثال السابق أن نمو رأس المال تضاعف، أي أصبح 6 % بدلاً من 3 %، في هذه الحالة، سنجد أن نمو المخرجات يزداد من 3.15 % إلى 3.9 %، أي أنه ازداد بأقل من نقطة مئوية واحدة مع أن نمو رأس المال قد ارتفع بثلاث نقاط مئوية إضافية.

من ناحية أخرى، إذا تجاهلنا مؤقتاً التقدم التقني سنلاحظ أن نمو العمل (N) بنسبة 1 %، ونمو رأس المال (K) بنسبة 1 % سيؤدي إلى نمو المخرجات بنسبة 1 % أيضاً، وهذا يعكس العوائد الثابتة للحجم.



تدريب

افترض وجود عنصرين إنتاجيين هما العمل ورأس المال، وأن حصة العمل في الدخل القومي هي 0.6 وحصة رأس المال 0.4، وإذا كانت معدلات النمو السنوي لكل من العمل ورأس المال هي 2 %، و 6 % على التوالي، فاحسب ما يلي:

1. معدل النمو السنوي في المخرجات (الناتج) على افتراض عدم وجود تغير تكنولوجي.
2. افترض أن معدل النمو السنوي في التكنولوجيا هو 2 % فما معدل النمو السنوي في المخرجات.

تدريب :

افترض أن معدل النمو السنوي في المخرجات (الناتج) هو 3 %، وأن حصة كل من العمل ورأس المال في الدخل القومي هي 0.7 % و 0.3 % على التوالي. فما معدل النمو السنوي في التغير التكنولوجي إذا كان معدل النمو السنوي في كل من العمل ورأس المال هو 1 %.

نقد المقاربات الفكرية النيوكلاسيكية:

تعرضت الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنقد بسبب كونها وجهة نظر اقتصادية من طبيعة أيديولوجية، حيث يعتقد منظرو هذه المدرسة - ومعظمهم من الاقتصاديين الغربيين - أن تخلف العالم الثالث ظاهرة داخلية بحتة، تعود أسبابه إلى تدخل الحكومات المفرط في الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية العامة السيئة، متجاهلين بذلك دور العوامل الخارجية أو الدولية. كما يتسم أصحاب الفكر النيوكلاسيكي بالتعصب الشديد لمذهب أو عقيدة السوق Market Fundamentalism، بوصفه مفتاح التنمية في دول العالم الثالث. فالأسواق الحرة، وحكومة الحد الأدنى - حسب رأيهم - هي المقومات الأساسية، أو أنها كل ما يلزم للتنمية في العالم الثالث.

كما يوصف التحليل النيوكلاسيكي بأنه تحليل ضيق، لأنه يهمل أو يتجاهل دور العوامل غير الاقتصادية مثل العوامل الاجتماعية والسياسية ذات الأهمية. والأهم أن التحليل النيوكلاسيكي يهمل حقيقة الاختلاف الجوهرى بين اقتصاديات دول العالم الثالث، واقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تختلف جذرياً من حيث أبنيتها الاقتصادية، وهياكلها التنظيمية، وهو ما يجعل افتراضات وقواعد وتعليمات السلوك النيوكلاسيكية محل تساؤل أو أنها خاطئة.

وأخيراً ركز التحليل النيوكلاسيكي على مسألة التوزيع ذي الكفاية للموارد عبر ميكانيكية السوق، في حين أهمل مسألة توزيع الدخل والعدالة، والتي تركها أيضاً لميكانيكية السوق. ومن المشكوك فيه أن تؤدي هذه الآلية في ظروف الاقتصاد المتخلف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وتحقيق الرفاه العام لجميع أفراد وطبقات المجتمع.

..... انتهت المحاضرة.....

مشكلات التنمية في الدول النامية (التفاوت في توزيع الدخل، الفقر)

1- التفاوت في توزيع الدخل.

- 1.1 منحى لورنز
- 2.1 معامل جيني
- 3.1 نسبة توزيع الدخل

2- الفقر وقياسه.

- 1.2 أسلوب خط الفقر
- 2.2 أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة
- 3.2 قياس الفقر المطلق
- 4.2 مؤشر فوستر-جرير-ثوربيكي



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ بدران، أحمد (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.
- ❖ الحاج، طارق (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة
- ❖ مصطفى، عبد اللطيف. سانية، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت.
- ❖ ميشيل تودارو، (2006) التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب ومراجعة، محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض، دار المريخ.

- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

على الرغم من وجود بعض الاختلافات الموجودة بين الدول النامية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هناك بعض الخصائص المشتركة بينها، توضح الإطار المشترك المتشابه بين هذه الدول، وهذه الخصائص المشتركة هي:

1. انخفاض مستويات المعيشة، ويتمثل في انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل وتدهور الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة الأمية.
2. انخفاض مستويات الإنتاجية.
3. ارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة.
4. ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف الناقص (غير الكامل).
5. الاعتماد الرئيسي على صادرات المنتجات الأولية.
6. شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها.
7. التبعية للدول المتقدمة.

1. التفاوت في توزيع الدخل:

يلجأ الباحثون غالباً إلى الاعتماد على توزيع الإنفاق كمقياس للتفاوت من خلال حساب حصة الأخصاس من السكان في الإنفاق، كما أن تسجيل ما يصرفه الفرد على السلع والخدمات أكثر مصداقية من دخله الشخصي الذي لا يعدو أن يكون الظاهر منه (الأجور والرواتب) ويحجب أنواع دخوله الأخرى التي تكون أساسية في الكثير من الأحيان، ويذهب بعض الاقتصاديين إلى تفضيل استخدام الإنفاق بدل الدخل كون الفرد قد يستهلك جميع دخله، وقد يحيل جزءاً منه للادخار وبالتالي قد تتأثر دراسة قياس مستويات الفقر والرفاهة بذلك.

إن قياس التفاوت في توزيع الدخل يتطلب تصنيف أصحاب الدخل إلى فئات حسب مستوى دخولهم ومن ثم قياس التفاوت في توزيع الدخل. ولقياس التفاوت في الدخل هناك العديد من الطرق التي تبين مدى الاختلاف بين فئات الدخل وتقاس الفروق الناتجة عن سوء توزيع الدخل أهمها:

1.1 منحني لورنز

يعدّ أهم طريقة لتمثيل توزيع الدخل بيانياً، حيث يستخدم منحني لورنز لغرض تمثيل التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق أو متغيرات أخرى بشكل بياني. ويرسم هذا المنحني عادة ضمن مربع طول ضلعه يمثل 100%. حيث إن الإحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد وإن الإحداثي العمودي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل. يرسم عادة مع المنحني المذكور ما يعرف بخط المساواة الكاملة. وهو خط القطر الواصل بين الزاوية أسفل المربع من اليسار والزاوية أعلى المربع من اليمين.

وتتساوى في هذا الخط قيم الإحداثي الأفقي مع قيم الإحداثي العمودي، وهو بذلك يمثل حالة المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ تتساوى فيه النسب المئوية لعدد الأفراد مع النسب المئوية للدخل. وكلما كان منحني لورنز اقرب إلى خط المساواة كانت المساواة في توزيع الدخل أعلى، وتبعاً لذلك تبني بعض مقاييس التفاوت في التوزيع، ومن ضمنها معامل جيني، على فكرة هذا المنحني. ولتوضيح كيفية رسم منحني لورنز وحساب معامل جيني نستخدم البيانات الواردة في جدول (1).

جدول (1): توزيع الأفراد والإنفاق حسب فئات الإنفاق لدولة عربية ما

فئة الإنفاق (ليرة/فرد/سنة)	نسبة الأفراد ضمن الفئة(%)	متوسط إنفاق الفرد (ليرة/ سنة)
(1)	(2)	(3)
أقل من 200	2.0	171
200- أقل من 300	7.1	258
300- أقل من 400	13.2	354
400- أقل من 500	15.0	449
500- أقل من 600	13.3	550
600- أقل من 700	10.8	645
700- أقل من 800	7.9	747
800- أقل من 900	6.3	841
900- أقل من 1000	4.7	943
1000- أقل من 1500	11.3	1199
1500- أقل من 2000	4.1	1711
أكثر من 2000	4.4	3073
الفئات كافة	100	777

من بيانات جدول (1) نقوم بإعداد جدول (2) لإتمام العمليات الحسابية المطلوبة لرسم منحني لورنز، وبالعلاقة مع الجدول رقم (2) فإن:

- عمود 1 = عمود 1 في جدول 1
- عمود 2 = عمود 2 في جدول 1
- عمود 3 = المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد، أي المتجمع الصاعد لقيم عمود 2 في الجدول رقم (2)

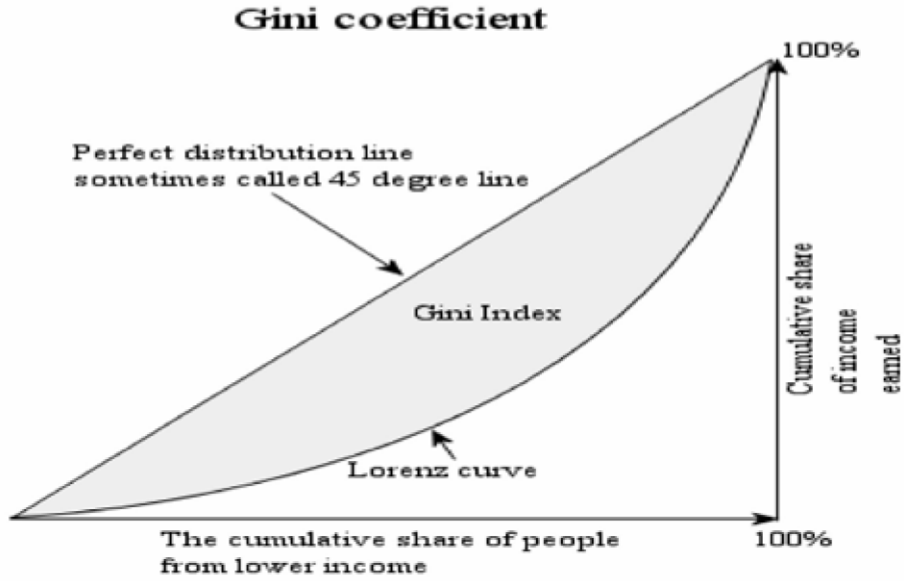
- عمود 4 = عمود 3 في جدول (1)
- عمود 5 = حاصل ضرب متوسط إنفاق الفرد في النسب المئوية لتوزيع الأفراد، أي حاصل ضرب قيم العمود 2 في قيم العمود 4
- عمود 6 = النسبة المئوية لتوزيع الإنفاق لكل فئة، وتستخرج هذه النسبة بقسمة كل قيمة في العمود 5 على مجموع ذلك العمود ثم الضرب في 100.

- عمود 7 = المتجمع الصاعد للنسب المئوية لتوزيع الإنفاق، أي المتجمع الصاعد لقيم عمود 6

جدول (2) بيانات رسم منحني لورنز

المتجمع الصاعدة (%) (7)	توزيع الإنفاق لكل الفئة (%) (6)	متوسط إنفاق الفرد مضروباً في توزيع الأفراد (5)	متوسط إنفاق الفرد (ليرة/سنة) (4)	المتجمع الصاعد (%) (3)	نسبة الأفراد ضمن الفئة (%) (2)	فئة الإنفاق (ليرة/فرد/سنة) (1)
0.4	0.4	342	171	2.0	2.0	أقل من 200
2.8	2.4	1832	258	9.1	7.1	200- أقل من 300
8.8	6.0	4673	354	22.3	13.2	300- أقل من 400
17.5	8.7	6735	449	37.3	15.0	400- أقل من 500
26.9	9.4	7315	550	50.6	13.3	500- أقل من 600
35.9	9.0	6966	645	61.4	10.8	600- أقل من 700
43.5	7.6	5901	747	69.3	7.9	700- أقل من 800
50.4	6.8	5298	841	75.6	6.3	800- أقل من 900
56.1	5.7	4432	943	80.3	4.7	900- أقل من 1000
73.5	17.5	13549	1199	91.6	11.3	1000- أقل من 1500
82.6	9.0	7015	1711	95.7	4.1	1500- أقل من 2000
100.0	17.4	13521	3073	100.1	4.4	أكثر من 2000
-	100.0	77579	777	-	100	الفئات كافة

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن قيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد (العمود الثالث) وقيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق (العمود الأخير) بالنسبة لآخر فئة إنفاق تساوي 100 عند مراعاة الفرق البسيط ، والبالغ 1.0 بالنسبة للعمود الثالث، الناتج عن عمليات التقريب الحسابية. نستخدم لغرض رسم منحني لورنز قيم المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد. شكل 1



الشكل (1) منحني لورنز

2.1 معامل جيني:

لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء وغير فقراء تستخدم مقاييس مختلفة من أكثرها شيوعاً معامل جيني. وبياناً تساوي قيمة معامل جيني قيمة المساحة المحصورة بين منحني لورنز وخط المساواة مقسومة على قيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة. وفي حالة المساواة التامة ينطبق منحني لورنز على خط المساواة فتصبح قيمة المساحة بين منحني لورنز وخط المساواة صفراً، عندئذٍ تساوي قيمة معامل جيني صفراً. أما في أقصى حالة من عدم المساواة في توزيع الدخل، أي الحالة التي لا يحصل فيها أي من أفراد المجتمع على أي دخل باستثناء فرد واحد يستحوذ على كل الدخل، فينطبق منحني لورنز على الضلع الأسفل وعلى الضلع الأيمن للمثلث تحت خط المساواة. عندئذٍ تكون قيمة المساحة بين منحني لورنز وخط المساواة مساوية لقيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة، وبهذا تساوي قيمة معامل جيني 1 أو 100% إذا أخذت بصيغة النسبة المئوية. يستخلص مما سبق أن قيمة معامل جيني المعبر عنها بشكل نسبة مئوية، تقع بين صفر و 1، وكلما كانت قيمة هذا المعامل أعلى كان توزيع الدخل أكثر تفاوتاً، وهي تساوي صفراً في حالة المساواة التامة في توزيع الدخل وتساوي 1 في أقصى حالة عدم مساواة في توزيع الدخل. ولحساب قيمة معامل جيني بشكل نسبة مئوية من البيانات المبوبة يستخدم القانون الآتي:

$$G = 100 - \left(\frac{\sum P_i(S_i + S_{i-1})}{100} \right)$$

حيث G تشير إلى معامل جيني، P_i تساوي النسبة المئوية لعدد الأفراد لفئة الإنفاق أو S_i و S_{i-1} هما قيمة المتجمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابلة لفئة الإنفاق i ولفئة الإنفاق السابق $i-1$ ، على التوالي.

للتوضيح نستخرج معامل جيني باستخدام بيانات جدول (2) التي سبق استخدامها في المثال السابق لرسم منحني لورنز. ويبين جدول (3) العمليات الحسابية المطلوبة لهذا الغرض.

جدول (3): بيانات حساب معامل جيني

فئة الإنفاق (اليرة/فرد/سنة)	المتجمع الصاعد للإنفاق	$S_i + S_{i-1}$	نسبة الأفراد ضمن فئة الإنفاق (%)	$P_i (S_i + S_{i-1})$
(1)	si (%)	(3)	pi (%)	(5)
أقل من 200	0.4	0.4	2.0	0.80
200 - أقل من 300	2.8	3.2	7.1	22.72
300 - أقل من 400	8.8	11.6	13.2	153.12
400 - أقل من 500	17.5	26.3	15.0	394.50
500 - أقل من 600	26.9	44.4	13.3	590.52
600 - أقل من 700	35.9	62.9	10.8	679.32
700 - أقل من 800	43.5	79.4	7.9	627.26
800 - أقل من 900	50.4	93.9	6.3	591.57
900 - أقل من 1000	56.1	106.4	4.7	500.08
1000 - أقل من 1500	73.5	129.6	11.3	1464.48
1500 - أقل من 2000	82.6	156.1	4.1	640.01
أكثر من 2000	100.0	182.6	4.4	803.44
الفئات كافة	-	-	100	6467.82

إن قيم العمود الثاني في جدول (3) تساوي قيم العمود الأخير في جدول (2)، وقيم العمود الرابع في جدول (3) تساوي قيم العمود الثاني في جدول (2) ونجد كل واحدة من قيم العمود الثالث في جدول (3) عن طريق جمع القيمة المقابلة لها في العمود السابق مع القيم السابقة لتلك القيمة في العمود المذكور. وتساوي أول قيمة في العمود الثالث، 0.4، القيمة المقابلة في العمود السابق لعدم وجود قيمة سابقة لها في ذلك العمود. وتساوي ثاني قيمة في العمود الثالث 3.2، القيمة المقابلة في العمود السابق 2.8 مضافا إليها القيمة السابقة في العمود المذكور 0.4 وهكذا بالنسبة لبقية قيم العمود 3. ونجد قيم العمود الأخير من جدول (3) عن طريق ضرب القيمتين المقابلتين في العمودين 3 و 4. ويمثل مجموع العمود الأخير القيمة $\sum P_i(S_i + S_{i-1})$ لتي تعوض في قانون معامل جيني:

$$G = 100 - \left[\frac{6467.82}{100} \right] = 100 - 64.7 = 35.3 \%$$

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة معامل جيني تختلف باختلاف نوع البيانات، (دخل أو إنفاق)، وباختلاف صيغة الفئات، (فئات أسرة أو فرد)، وباختلاف مؤشر توزيع السكان، (أفراد أو أسر). وعليه لا تصلح مقارنة قيم معامل جيني المحسوبة من بيانات مختلفة من حيث النوع أو صيغة الفئات أو مؤشر توزيع السكان إذ قد تؤدي إلى استنتاجات مضللة.

3.1 نسبة توزيع الدخل Income Distribution Ratio

إن أحد أسباب تفشي الفقر سوء توزيع الدخل ويمكن قياس عدالة توزيع الدخل من خلال متابعة نصيب الخمس الأدنى من السكان في الإنفاق إلى الخمس الأعلى من السكان في الإنفاق. بمعنى آخر ما حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر؟ وبتتبع حصة الأخصاس من الإنفاق عبر الزمن يتبين مدى التحسن أو السوء في توزيع الدخل، وكلما زاد نصيب الخمس الأدنى من الإنفاق قل نصيب الخمس الأعلى، وهذا يعني تحسناً في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، والعكس في حالة انخفاض حصة الخمس الأدنى من الإنفاق. ونعرض في الجدول رقم (4) حصة الأخصاس من الإنفاق لدولة نامية.

جدول (4) حصة الأخصاس من الإنفاق لسنوات مختارة

2007/2006	1997/1996	1986	فئة السكان
13.62	11.0	9.0	الخمس الأول
16.38	15.0	13.0	الخمس الثاني
18.15	18.0	13.0	الخمس الثالث
20.58	25.0	20.0	الخمس الرابع
31.28	31.0	45.0	الخمس الخامس
100.0	100.0	100.0	المجموع
2.3	2.8	5.2	حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر

2. الفقر وقياسه:

يوجد أكثر من أسلوب لقياس الفقر، منها أسلوب خط الفقر، وأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة، ويعتمد اختيار الأسلوب الأنسب على مجموعة من العوامل، منها السياسات الاجتماعية، ومدى توفر البيانات المطلوبة، ومدى درجة الدقة التي ينصف بها أسلوب قياس الفقر، وعوامل سياسية واجتماعية.

وقد تقتضي هذه العوامل، وعوامل أخرى غيرها، اللجوء إلى أكثر من أسلوب واحد وأكثر من طريقة ضمن ذات الأسلوب. وبذلك يمكن الجمع بين خصائص طرق وأساليب متنوعة. ومن ناحية أخرى، يتيح العمل بأكثر من أسلوب وطريقة إمكانية المقارنة والتدقيق بين نتائج مختلف الطرق والأساليب، مما يساعد في فهم مسألة الفقر من وجهات نظر متعددة، ويساهم في الوصول إلى صورة أكثر شمولاً ودقة عن أسباب الفقر وسبل معالجته.

أولاً: أسلوب خط الفقر

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعني أولاً إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يسمى بخط الفقر. وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع وخط الفقر النسبي. ويحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة.

يعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات، الأنسب بالنسبة للدول النامية. ويعرف خط الفقر المطلق، ويطلق عليه تسمية خط الفقر العام أيضاً، بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى.

ويستخدم، إضافة إلى خط الفقر المطلق، ما يعرف بخط الفقر المدقع الذي يطلق عليه خط الفقر الشديد أيضاً. وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط.

وإضافة إلى خطي الفقر المطلق والمدقع، تستخدم خطوط فقر خاصة لأغراض معينة. ومن بين هذه الخطوط ما يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنات لنسب الفقر كخط الفقر دولار واحد للفرد في اليوم، ودولارين للفرد في اليوم.

ثانياً: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر السالف الذكر توفر بيانات عن إنفاق ودخل الأسرة لا تتوفر في الغالب بالمستوى المطلوب من التفصيل والدقة. كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ بالاعتبار السلع والخدمات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة بضمنها تلك التي تحصل عليها الأسرة مجاناً أو بأسعار رمزية من الدولة والمتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها. لذلك طور أسلوب الحاجات

الأساسية غير المشبعة لقياس الفقر عن طريق القياس المباشر لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر .

ويعتمد أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية، بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر . يمتاز هذا الأسلوب، إضافة إلى شموله للحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة، بان البيانات المطلوبة لتطبيقه هي أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر . فبوجه عام تستخدم لتطبيق أسلوب الحاجات الأساسية بيانات التعداد العام للسكان أو بيانات مسوحات الأسرة بأنواعها المختلفة، في حين يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو بيانات تفصيلية عن الإنفاق أو الدخل من مصادر أخرى.

ويطبق هذا الأسلوب بطريقة مبسطة عن طريق تصنيف الأسرة بأنها فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من حاجاتها الأساسية غير مشبعة. وتتمثل الخطوة الأولى للتطبيق بتحديد الحاجات الأساسية للأسرة ووسائل إشباع تلك الحاجات. ثم يتم اختيار مؤشر واحد أو أكثر لقياس درجة إشباع كل حاجة أساسية. وتحدد لكل مؤشر قيمة دنيا، تدعى عتبة الحرمان، تعتبر دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة. وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا وقعت في واحدة أو في عدد من الحاجات الأساسية دون عتبة الحرمان.

كما يمكن تطبيق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة عن طريق حساب دليل إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة. ولحساب الدليل تحدد أولا ميادين الحاجات الأساسية ويتم اختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان. وتعطى لكل مؤشر علامة تتراوح بين صفر و 2. وتعطى العلامة صفر لحالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية والعلامة 2 لحالة الإشباع القصوى للحاجة الأساسية. وتمثل العلامة 1 عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية حيث يعدّ الأفراد أو الأسر الحاصلون على علامة اقل من 1 بأنهم يعانون من الحرمان في إشباع الحاجة الأساسية.

وعلى سبيل المثال، يمكن اختيار مؤشر وسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن كأحد مؤشرات ميدان السكن مع إعطاء هذا المؤشر العلامات الآتية:

0	لا يوجد تدفئة
0.5	تدفئة غير مركزية على الحطب أو على الفحم
1.0	تدفئة غير مركزية على الغاز أو الديزل (المازوت)
1.5	تدفئة غير مركزية على الكهرباء
2.0	تدفئة مركزية

وهكذا مثّلت حالة عدم وجود تدفئة حالة الحرمان القصوى، وحالة التدفئة غير المركزية على الغاز أو الديزل تمثل عتبة الحرمان، وحالة وجود تدفئة مركزية تمثل حالة الإشباع القصوى .

ومن الواضح أن تطبيق الدليل ينطوي على الاجتهاد الشخصي من قبل معد الدليل من حيث تحديد ميادين الحاجات الأساسية واختيار المؤشرات الممثلة لهذه الميادين وتحديد علامات كل مؤشر. الأمر الذي يتطلب مشاركة أفراد معنيين ومتخصصين في وضع الدليل وتطويره بحيث يكون معبرا بشكل دقيق لتقييم مستويات إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

لا يمثل أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وأسلوب خط الفقر طريقتين مختلفتين لوصف نفس الظاهرة، وإنما يعكس كل منهما الفقر من وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يكمل أحدهما الآخر. وبناء عليه اقترحت منهجية للجمع بين الأسلوبين عن طريق حساب ما يدعى بمقياس الفقر المتكامل.

في الواقع، قد تصنف ذات الأسرة وفق أسلوب خط الفقر بشكل مختلف عن تصنيفها وفق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة. فقد يكون دخل أسرة ما فوق خط الفقر إلا إنها محرومة من إشباع بعض الحاجات الأساسية لعدم توفر وسائل إشباع تلك الحاجات، كالمدارس ووسائل الصرف الصحي، في منطقة سكنها. كما قد يحصل العكس، فيقع دخل الأسرة دون خط الفقر رغم أن حاجاتها الأساسية مشبعة. وتنطبق هذه الحالة على الأسر التي واجهت انخفاضاً سريعاً في دخولها، بسبب البطالة أو ظروف الحرب أو التضخم أو ما شابه، دون أن يؤدي ذلك إلى حرمانها من الحاجات الأساسية. وبناءً عليه، يمكن تصنيف الأسر إلى أربعة أنواع:

1. فقيرة فقرا مزمنًا: الأسر التي تصنف فقيرة بموجب كلا الأسلوبين.
2. فقيرة حديثًا: الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب خط الفقر إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة.
3. فقيرة هيكليًا: الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوب خط الفقر.
4. غير فقيرة: الأسر غير الفقيرة بموجب كلا الأسلوبين.

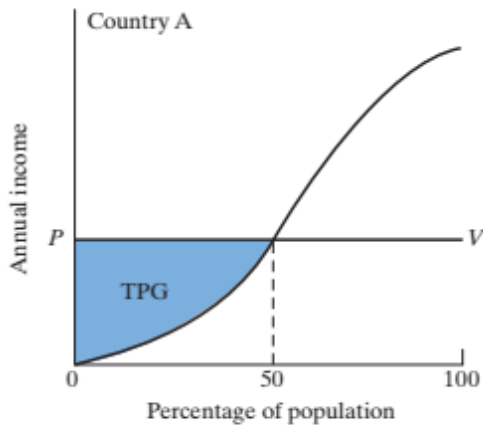
يختلف الأسلوبان أيضا من حيث إمكانية توظيفهما لوضع سياسات التخفيف من الفقر. ويستفاد من أسلوب خط الفقر لوضع السياسات ذات الصلة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية. أما أسلوب الحاجات الأساسية فيستفاد منه لوضع السياسات الكفيلة بتوفير البنية التحتية والخدمات والتسهيلات المتعلقة بالسكن والمياه المأمومة والصرف الصحي والتعليم والصحة والوسائل الأخرى لإشباع الحاجات الأساسية. بعبارة أخرى يمكن توظيف أسلوب خط الفقر بشكل رئيسي في وضع السياسات الاقتصادية في حين يمكن توظيف أسلوب الحاجات الأساسية في وضع السياسات الاجتماعية.

قياس الفقر المطلق:

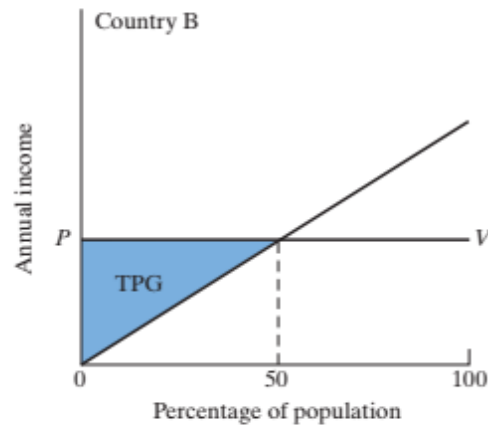
لقد عرفنا مدى الفقر المطلق بأنه عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويتم احتسابهم باعتبارهم العدد الإجمالي الذين يعيشون تحت مستوى أدنى محدد من الدخل الحقيقي - وهو خط فقر دولي - لا يعرف هذا الخط حدوداً وطنية، وهو مستقل عن مستوى الدخل الوطني للفرد، ويأخذ في الاعتبار مستويات الأسعار المختلفة من خلال قياس الفقر باعتباره أي شخص يعيش على أقل من 1.90 دولاراً في اليوم (أو أحياناً عتبات مطلقة أخرى) بالدولارات وفقاً لتعادل القوة الشرائية.

ويتم قياس الفقر المطلق أحياناً بعدد أولئك الذين تقع دخولهم تحت خط الفقر المطلق (Y_p). وعندما نأخذ هذا العدد كنسبة من إجمالي السكان (N)، فإننا نحدد مؤشر عدد السكان الفقراء ($\frac{H}{N}$)، (ويشار إليه أيضاً باسم "نسبة عدد السكان الفقراء"). ويتم تحديد خط الفقر عند مستوى يظل ثابتاً من حيث القيمة الحقيقية حتى يتسنى لنا رسم تقدمنا على مستوى مطلق بمرور الوقت.

ومع ذلك، فإن مجرد حساب عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المتفق عليه له قيود خطيرة. على سبيل المثال، إذا تم تحديد خط الفقر عند 450 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد سنوياً، فيوجد فرق كبير إذا ما كان معظم هؤلاء الفقراء يكسبون 400 دولار أو معظمهم يكسبون 300 دولار سنوياً. يتم منح كلا الأمرين نفس الوزن عند حساب نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر؛ ومع ذلك، من الواضح أن مشكلة الفقر أكثر خطورة في حالة أن معظم الفقراء يكسبون أقل من 300 دولار. لذلك يحاول خبراء الاقتصاد حساب فجوة الفقر الكلي (TPG) التي تقيس إجمالي مقدار الدخل اللازم لرفع كل من هم تحت خط الفقر إلى ذلك الخط. يوضح الشكل التالي كيف يمكننا قياس فجوة الفقر الكلي باعتبارها المنطقة المظللة بين خط الفقر والقيمة الحالية والدخل السنوي للسكان.



(a) A relatively large poverty gap



(b) A relatively small poverty gap

من الشكل نجد أنه على الرغم من أن 50% من السكان في كل من الدولة (أ) والدولة (ب) يقعون تحت خط الفقر نفسه، فإن فجوة الفقر الكلي (TPG) في الدولة (أ) أكبر منه في الدولة (ب). وبالتالي، فإن القضاء على الفقر المطلق في الدولة (أ) يتطلب جهداً أكبر.

فجوة الفقر الكلي (TPG) - المدى الذي تقع فيه دخول الفقراء تحت خط الفقر - يمكن إيجاده من خلال جمع المبالغ التي يقع بها دخل كل فقير (Y_i) تحت خط الفقر المطلق (Y_p)، على النحو التالي:

$$TPG = \sum_{i=1}^H (Y_p - Y_i) \quad (1)$$

وعلى أساس نصيب الفرد، يتم إيجاد متوسط فجوة الفقر (APG) عن طريق قسمة TPG على إجمالي السكان N على الشكل التالي

$$APG = \frac{TPG}{N} \quad (2)$$

غالبًا ما نهتم بحجم فجوة الفقر المتوسطة فيما يتعلق بخط الفقر، لذلك نستخدم فجوة الفقر الطبيعية (NPG) كمقياس لعجز الدخل: ؛ $NPG = APG/Y_p$ يقع هذا المقياس بين قيمتي 0 و 1 وبالتالي يمكن أن يكون مفيداً عندما نريد مقياساً بدون وحدات للفجوة لتسهيل المقارنات.

هناك مقياس آخر مهم لفجوة الفقر هو متوسط العجز في الدخل (AIS)، وهو فجوة الفقر الإجمالية مقسومة على عدد الفقراء: $AIS = TPG/H$ وبقسمة متوسط العجز في الدخل على خط الفقر المطلق نحصل على مؤشر العجز الطبيعي في الدخل (NIS) $NIS = AIS/Y_p$ الذي يخبرنا بالمبلغ المتوسط الذي ينخفض به دخل الشخص الفقير عن خط الفقر.

مؤشر فوستر-جرير-ثوربيكي

إننا كثيراً ما نهتم بدرجة التفاوت في الدخل بين الفقراء، مثل معامل جيني بين الفقراء، أو معامل التباين بين الدخل بين الفقراء. ومن بين الأسباب التي تكسب معامل جيني أو معامل التباين بين الدخل بين الفقراء أهمية كبيرة هو أن تأثير الصدمات الاقتصادية على الفقر قد يختلف إلى حد كبير، اعتماداً على مستوى وتوزيع الموارد بين الفقراء.

على سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الأرز، كما حدث في عام 1998 في إندونيسيا، فقد يجد منتجو الأرز من ذوي الدخل المنخفض، الذين يبيعون القليل من أرزهم في الأسواق المحلية والذين تقل دخولهم قليلاً عن خط الفقر المطلق، أن هذا الارتفاع في الأسعار قد يزيد من دخولهم لإخراجهم من الفقر المطلق. ومن ناحية أخرى، بالنسبة لأولئك الذين لا يملكون سوى القليل من الأراضي التي لا تسمح لهم ببيع أي

من الأرز الذي يزرعونه والذين يشترون الأرز في الأسواق، فإن هذا الارتفاع في الأسعار قد يؤدي إلى تفاقم فقرهم إلى حد كبير. وهكذا، فإن المقاييس الأكثر استحقاقاً للفقر يجب أن تكون أيضاً حساسة لتوزيع الدخل بين الفقراء.

وينص مبدأ حساسية توزيع الدخل على أنه إذا نقلت الدخل من شخص فقير إلى شخص أكثر ثراءً، في ظل تساوي كل العوامل الأخرى، فيجب اعتبار الاقتصاد الناتج هو اقتصاد أكثر فقراً حكماً. لاحظ الاقتصاديون أن مؤشر عدد السكان الفقراء $\left(\frac{H}{N}\right)$ لا يلبي متطلبات مبدأ حساسية توزيع الدخل فظهرت الحاجة إلى مؤشر جديد يأخذ بالاعتبار التباين في توزيع الدخل، و يستند فقط على دخل الفقراء وبمعنى، لا ينبغي لزيادة أو نقصان دخول أولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر أن يؤثر على كيفية قياس مستوى الفقر (ما لم يدفع انخفاض الدخل شخصاً ما إلى ما دون الخط). فظهر مؤشر فقر وهو مؤشر فوستر-جرير-ثوربيك (FGT) والذي يُطلق عليه غالباً P من مقاييس الفقر ويُعطى مؤشر P بالمعادلة:

$$P_{\alpha} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^H \left(\frac{Y_p - Y_i}{Y_p} \right)^{\alpha} \quad (3)$$

حيث Y_i هو دخل الشخص الفقير رقم i ، و Y_p هو خط الفقر، و N هو عدد السكان. واعتماداً على قيمة α ، يتخذ مؤشر P_{α} أشكالاً مختلفة إذا كان $\alpha = 1$ ، نحصل على فجوة الفقر الطبيعية (الفرد). ويمكن استنباط صيغة بديلة لـ P_1 هي $P_1 = (H/N) * (NIS)$ أي نسبة عدد السكان (H/N) مضروبة في العجز الطبيعي في الدخل (NIS) . لذا، فإن P_1 لديه خصائص مفادها أن الفقر يرتفع كلما ارتفع جزء الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو ارتفع العجز في الدخل (عمق الفقر) (أو كلاهما).

إذا كانت قيمة $\alpha = 2$ ، فإننا نأخذ في الاعتبار شدة الفقر، حيث يزداد تأثير زيادة الدخل التي يحققها شخص فقير على الفقر المقاس نسبة إلى مربع المسافة بين مستوى فقر الشخص وخط الفقر. على سبيل المثال، فإن زيادة دخل شخص من أسرة تعيش عند منتصف المسافة من خط الفقر للفرد بمقدار بنس واحد في اليوم، من شأنه أن يسبب خمسة أمثال التأثير على الحد من الفقر مقارنة بزيادة دخل شخص يعيش عند 90% من خط الفقر بنفس المقدار؛ وينتج هذا الاختلاف في الحجم عن تربيع فجوات الفقر، وبالتالي فإن مقياس P_2 يلتقط شدة الفقر.

أصبح مقياس الفقر P2، والمعروف أيضاً بمؤشر فجوة الفقر التربيعي، معياراً لقياس الفقر يستخدمه البنك الدولي وغيره من الهيئات، وهو يستخدم في العمل التجريبي على فقر الدخل بسبب حساسيته لعمق وشدة الفقر.

إن السبب الآخر لتفضيل P2 (أو على الأقل P1) قياساً بالنسب التقليدية للفقر. هو أن الاعتماد على مقاييس نسب عدد السكان الفقراء يخلق الحوافز للمسؤولين لتركيز الجهود على الفقراء الأقرب إلى خط الفقر - لأن هذه هي الطريقة الأسهل والأرخص بالنسبة لهم لإظهار التقدم.

..... انتهت المحاضرة.....

مشكلات التنمية في الدول النامية (النمو السكاني، البطالة)

1- النمو السكاني والتنمية

1.1 جدلية النمو السكاني

2.1 عوامل التزايد السكاني

3.1 التحكم في السكان

4.1 نظرية التحول الديموغرافي

2- نظرية مalthus في السكان

1.2 الآثار المترتبة على النمو السكاني

2.2 نقد نظرية مalthus

3- البطالة

1.3 أنواع البطالة

2.3 أسباب البطالة



القراءات المساعدة والمراجع

❖ بدران، أحمد (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.

❖ الحاج، طارق (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة

❖ مصطفى، عبد اللطيف. سانية، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت.

❖ ميشيل تودارو، (2006) التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب ومراجعة، محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض، دار المريخ.

❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

1. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

1.1 جدلية النمو السكاني:

لا شك أن النمو السكاني وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجري تقييمه بصورة مختلفة باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية والاجتماعية. فهناك وجهة نظر تعدّ النمو السكاني عنصراً وعاملاً مساعداً على تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة أكبر من النمو السكاني البطيء أو من وضع الاستقرار السكاني، حيث يعدّ النمو السكاني القوة الوحيدة القادرة على جعل المجتمعات في الدول النامية تبذل أساليبها وتحولها في المدى البعيد إلى مجتمعات أكثر تقدماً وإنتاجية.

قدم العديد من اقتصاديي عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين حججاً مستفيضة بأن النمو السكاني يمكن أن يدعم التنمية الاقتصادية، حيث يرون أن الحجم الكبير من السكان يزيد الطلب الاستهلاكي، ويخلق الشروط المناسبة لتطوير مشاريع اقتصادية الحجم تتميز بانخفاض التكاليف الإنتاجية العالية.

وهناك وجهة نظر ثانية ترى أن التزايد السريع للسكان يمثل أحد أهم عوامل التخلف في البلدان النامية، وجميع المواجهات تعود إلى التزايد السريع للسكان، الذي يؤدي إلى الفقر ونقص التغذية والمرض والتلوث وانخفاض مستوى المعيشة وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن التنمية الاقتصادية يعيقها التزايد السكاني.

من وجهة نظر أخرى وسطية بين وجهتي النظر السابقتين، تجد أن النمو السكاني ليس السبب الرئيسي لمستويات المعيشة المنخفضة، وعدم المساواة، والتي تتصف بها معظم الدول النامية، وإنما السبب يكمن في الطبيعة المزدوجة للنظام الاقتصادي والاجتماعي. وترى أن مشكلة السكان ليست في عددهم بقدر ما هي في نوعية حياة السكان ومستوى معيشتهم ووضعهم المادي بصورة عامة، والذي هو انعكاس لهيمنة الدول المتقدمة على موارد الدول النامية، من حيث كمية هذه الموارد والانتفاع منها وأوجه توزيعها. ولذلك على الدول النامية بالإضافة إلى وضع استراتيجية للتنمية لمعالجة المتغيرات السكانية، التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية مثل: الفقر المطلق، وسوء التغذية، والبطالة، والمستوى التعليمي المنخفض للسكان ومدى مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك. وأكثر من ذلك من المستحيل وجود أي من المتغيرات الاقتصادية أو السكانية بصورة منفردة أو منعزلة عن العوامل الأخرى، لذلك فمن مهمة العلوم الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وبعض العلوم الأخرى، اكتشاف وتحقيق العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السكانية، وقياس طبيعة وحدود هذه العلاقة.

2.1 عوامل التزايد السكاني:

لا يولد كل تزايد سكاني سلبيات ومشاكل إلا إذا تقادم وتعدى حدود الإنتاج والإمكانات المتاحة حيث يصبح مشكلة. والقضية نسبية ففي حين يشكو بلد مثل مصر الاكتظاظ رغم أن معدل التزايد السنوي فيه (22) في الألف سنوياً، نجد ليبيا لا تشكو منه رغم أن سكانها يتزايدون بمعدل (35) في الألف سنوياً. إن معدل التزايد هذا عبارة عن محصلة لعوامل عديدة تتركز تأثيراتها أولاً على كل من: معدل المواليد أي الإنجاب والتوالد ثم مستوى ونمط الوفاة ثم الهجرة الخارجية. غير أن كلاً من معدل المواليد ومستوى الوفاة والهجرة بدورها متأثرة بعوامل عديدة أخرى:

- معدل المواليد: من بحوث عديدة ومقارنات على مدى أجيال اتضح أن الخصوبة العالية، أي زيادة عدد المواليد لكل أسرة أو انخفاض أعدادهم، يتأثر بالعوامل التالية أساساً: زواج المرأة بسن مبكرة، والأمية، وعدم مشاركة المرأة في العمل المنتج اقتصادياً، وضعف أو عدم وجود نظام تنظيم الأسرة.
 - الوفاة: العامل الأكثر تأثيراً على رفع أو خفض مستوى الوفاة هو النظم الصحية: توفرها والأخذ بأسبابها.
 - الهجرة: من الخارج وإليه، وهذه يتحكم فيها عامل الجذب الاقتصادي وإمكانية التجاوب معه.
- معدل النمو السكاني = معدل المواليد - معدل الوفيات + معدل صافي الهجرة الخارجية

3.1 التحكم في السكان

اتبع العديد من البلدان سياسات سكانية جديدة. وأهم ما في هذه السياسات السكانية الجديدة المقترحة ما يلي:

- أهمية نشر الوعي بضرورة تحديد أعداد المواليد الجدد "تحديد النسل"، إضافة إلى التشجيع وتوفير التعليم.
- ضرورة حث أعداد أكبر من النساء على التعليم، وتسهيل الحصول على الرعاية الصحية. وتشير الدراسات حول العلاقة بين نسبة التعليم لدى النساء معدل المواليد، إلى أنه كلما زاد نسبة التعليم عند النساء انخفضت نسب المواليد. ومن البلدان التي نجحت في اتباع سياسات سكانية جديدة، وانتقلت بها من مرحلة «الانفجار الديمغرافي» إلى مرحلة «التحول الديمغرافي» الصين وإيران وتونس واندونيسيا وفيتنام وتايلاند والبرازيل.
- وبينت الدراسات أن السياسات السكانية الجديدة قد أدت إلى تحسن كبير في القطاع الاقتصادي، مما أدى إلى تحسن واضح في الحياة الاجتماعية ومستوى معيشة السكان اقتصادياً، حيث ازدادت الرعاية الصحية والدخل الفردي وقلت الخلافات حول الموارد المائية والأراضي الزراعية في المناطق التي كانت تعاني من انفجار في السكان ونقص الموارد.

4.1 نظرية التحول الديموغرافي

في عام 1929 قام وارين تومسون Warren Thompson بتجميع بيانات عن المتغيرات الديموغرافية لبعض دول أوروبا. ومن خلال دراسة هذه البيانات توصل تومسون إلى أن التاريخ الديموغرافي لهذه الدول يوحى بإمكانية تصنيفها إلى 3 مجموعات رئيسية وفقا لأنماط النمو السكاني التي سادت هذه الدول كالآتي:

المجموعة (أ) (تشمل شمال وغرب أوروبا).

أوضحت دراسة بيانات المتغيرات الديموغرافية فيها أن هذه الدول انتقلت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر حتى عام 1927 من معدلات مرتفعة للزيادة الطبيعية (المواليد الخام - الوفيات الخام) إلى معدلات منخفضة للزيادة الطبيعية، وأن هذه الدول قد تواجه توقفا في معدلات الزيادة في السكان، ثم تأخذ بعدها أعداد السكان في هذه الدول في الانخفاض (نمو سكاني سالب).

المجموعة (ب) (إيطاليا وأسبانيا وسلوفاكيا في وسط أوروبا).

حيث وجد تومسون أن هذه الدول تواجه انخفاضا في كل من معدلات المواليد والوفيات. ولكنه رأى أن معدل الوفيات أكثر سرعة في الانخفاض من معدل المواليد. وأن ظروف هذه الدول تشابه الظروف التي عاشتها المجموعة الأولى منذ 30-50 عاما.

لمجموعة (ج) (باقي الدول).

وهذه الدول لم يتوصل تومسون إلى أي دليل على وجود أي نوع من التحكم في معدلات المواليد أو الوفيات فيها. ونتيجة لنقص السيطرة على المواليد فقد شعر تومسون بأن هذه الدول سوف تستمر في النمو إلى الحد الذي يتحدد بمستوى حد الكفاف. أي أنه رأى أن النمو السكاني في هذه الدول يتحدد عند توازن حد الكفاف وفقا لمالثوس.

وفي عام 1945 قام فرانك نوتشتاين بإعادة تناول دراسة تومسون واقترح إعطاء المسميات الآتية للمجموعات الثلاث:

المجموعة الأولى أسماها الانخفاض الملموس.

المجموعة الثانية أسماها النمو التحولي.

المجموعة الثالثة أسماها النمو المرتفع.

من هنا برز مصطلح التحول الديموغرافي إلى السطح، ويعبر عن فترة النمو السريع للسكان حينما

ينتقل المجتمع من معدلات مواليد ووفيات مرتفعة، أي من النمو المرتفع، إلى الانخفاض الملموس. ومن الواضح أن نظرية التحول الديموغرافي بدأت في صياغاتها الأولى كوصف للتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الدول المتقدمة بصفة خاصة عملية التحول من معدلات المواليد والوفيات المرتفعة إلى معدلات المواليد والوفيات المنخفضة. وقد كان المفهوم في البداية عبارة عن ترتيب وصفي للدول وفقا لمعدلات

النمو السكاني، ثم تم تطويره بصورة تؤكد أن كافة المجتمعات السكانية تعيش عملية تحول ديموغرافي عند نقطة معينة في تاريخها.

ففي المرحلة الأولى من عملية التحول تؤدي تركيبة معدلات المواليد المرتفعة والوفيات المرتفعة إلى وجود مجتمع سكاني متوازن عند معدلات نمو سكاني منخفضة أو قد تصل إلى الصفر. ثم تأخذ معدلات الوفيات في الانخفاض بسبب بعض العوامل الخارجية (عن سلوك النمو السكاني)، مثل تحسن مستويات التغذية واختراع الأدوية الفعالة وانتشار الخدمات الصحية العامة. ويترتب على انخفاض معدلات الوفيات مع استمرار معدلات المواليد المرتفعة حدوث نمو كبير في السكان. على أن نظرية التحول الديموغرافي تؤكد أنه بعد فترة تأخير معينة تبدأ معدلات المواليد في الانخفاض أيضا استجابة لانخفاض معدلات الوفيات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو السكاني إلى مستوى توازني جديد، حيث تكون معدلات المواليد والوفيات منخفضة. وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص المراحل التي تشملها نظرية التحول الديموغرافي في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فيها تفترض النظرية أن هناك توازناً في حجم السكان عند معدلات زيادة طبيعية منخفضة ناتجة عن ارتفاع معدلات المواليد والوفيات. حيث إن ارتفاع معدلات الوفيات في ظل انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتطعيم وغيرها من العوامل تدفع بالمجتمع إلى تبني سلسلة من الإجراءات للحفاظ على معدلات المواليد عند مستويات مرتفعة. وإلا فإن المستويات المرتفعة من الوفيات سوف تؤدي إلى انخفاض أعداد السكان، وشيئاً فشيئاً يزول المجتمع. وبمرور الوقت تأخذ الوفيات في الانخفاض عند توافر الأساليب الصحية وهو ما يؤدي إلى الموقف الذي ترتفع فيه مستويات معدلات المواليد وتقل مستويات الوفيات، وهكذا يحدث اختلال في توازن المرحلة الأولى وهو ما يدفع بالمجتمع نحو المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يحدث نمو سكاني سريع ناجم عن عدم التوازن بين أنماط انخفاض معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. حيث يكون انخفاض معدلات الوفيات أكبر من انخفاض معدلات المواليد وهو ما يدفع بالنمو السكاني نحو الزيادة.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يأخذ أفراد المجتمع في محاولة التحكم في مستويات المواليد (استجابة لانخفاض معدلات الوفيات)، مما يدفع بحجم السكان بصورة مستمرة نحو التوازن عند المستويات المنخفضة من الوفيات.

ويتمثل جوهر نظرية التحول الديموغرافي في أن هناك فترة تأخير Time Lag بين انخفاض معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، وأن هذه الفترة من التأخير تستمر إلى الحد الذي تتغير فيه الظروف الاجتماعية التقليدية وكذلك الظروف الاقتصادية وتتغير المؤسسات التي تشجع المستويات المرتفعة من معدلات المواليد. ويحدث التحول الناتج عن التحديث Modernization والذي يؤدي إلى تفضيل المستويات المنخفضة من المواليد التي تتماشى مع المستويات المنخفضة للوفيات. ويقصد بعملية التحديث عمليات

التصنيع والتحضر Urbanization. وبالرغم من أن عملية التحديث هي التي تدفع بمعدلات الوفيات نحو الانخفاض (بسبب التقدم الصحي وارتفاع مستويات المعيشة)، إلا أنها تؤدي أيضا إلى انخفاض معدلات المواليد.

غير أن النظرية قد قدمت اقتراحا لا يمكن تجاهله، وهو أن مستويات المواليد والوفيات تميل إلى أن تكون مرتفعة في المجتمعات التقليدية (غير الصناعية)، ومنخفضة في المجتمعات المتقدمة (الصناعية). وبين مرحلة المجتمع التقليدي (غير الصناعي) والمجتمع الصناعي هناك فترة تحول ديموغرافي.

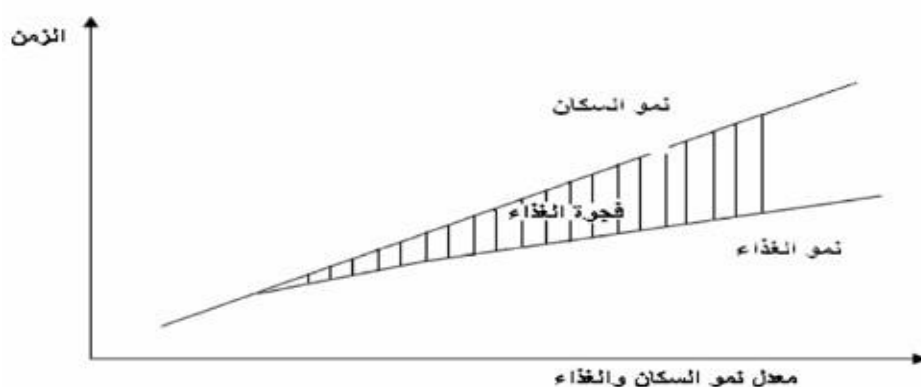
2. نظرية مalthus في السكان:

نشر روبرت مالثوس مؤلفه عن أساسيات السكان وتأثير السكان على رقي المجتمع، وهدف مالثوس إلى دحض وجهات النظر النفاؤلية حول السكان. وقد وضع مالثوس افتراضين رئيسيين هما:

أولاً: إن الغذاء ضروري لوجود البشر.

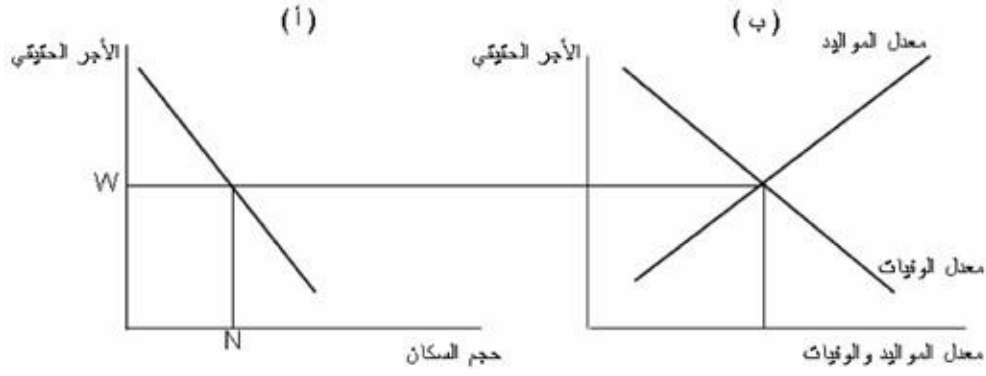
ثانياً: إن الحاجة إلى التزاوج (ومن ثم الإنجاب) ضرورة من الضروريات الإنسانية المستمرة. ومن وجهة نظر مالثوس فإن المشكلة الأساسية تتمثل في أن قدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان (حد الكفاف). ولشرح الفكرة الأساسية افترض مالثوس أن السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32)، أي يتزايدون بمقدار الضعف، بينما يتزايد إنتاج الغذاء على شكل متوالية عددية (1، 2، 3، 4، 5) أي يتزايد بمقدار المثل.

وإذا ما عبرنا عن هذين النمطين من النمو بيانياً فإننا نحصل على الشكل الآتي:



شكل (1): يوضح نظرية مالثوس

من الشكل يتضح أنه نظرا لاختلاف طبيعة عملية النمو بين السكان والغذاء تنشأ فجوة الغذاء. وبحكم قانون حياتنا الطبيعية الذي يجعل من الغذاء ضرورة لحياة الإنسان، تتعادل آثار كل من هاتين القوتين. وبمعنى آخر، فإن فجوة الغذاء سوف تتحكم في قدرة الإنسان على النمو. حتى يحدث التوازن عند مستوى حد الكفاف. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الآتي الذي يوضح التوازن عند مالثوس.



شكل (3): يوضح التوازن عند مalthus

يوضح المقطع (أ) من الشكل البياني العلاقة بين الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل من خلال أجره النقدي) وحجم السكان.

حيث يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الحد الأقصى للسكان (N) الذي يمكن أن يصل إليه السكان في أي مجتمع وأجر الكفاف (W)، حيث يتحدد الحد الأقصى للسكان عند مستوى أجر الكفاف. ذلك أن زيادة السكان عن هذا الحد تعني انخفاض الأجور عن مستوى الكفاف، وهو ما يؤدي إلى انتشار سوء التغذية وبالتالي ارتفاع معدلات الوفيات بالشكل الذي يكفل العودة بمستوى السكان إلى حده الأقصى الذي يسمح به مستوى أجر الكفاف. وتتضح هذه العلاقة بشكل أوضح في المقطع (ب) من الرسم.

إذ إن المستويات المرتفعة للأجور عن مستوى حد الكفاف سوف تدفع إلى زيادة المواليد على أساس أن هناك علاقة طردية بين الأجر الحقيقي ومعدل المواليد، غير أن زيادة المواليد سوف تعني في هذه الحالة زيادة عرض العمل، ومن ثم ميل مستوى الأجر الحقيقي إلى الانخفاض. على الجانب الآخر نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الأجر الحقيقي ومعدلات الوفيات.

فزيادة مستوى الأجر الحقيقي تقلل من الوفيات، وعلى العكس فإن انخفاض مستوى الأجر الحقيقي يؤدي إلى زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية. وأجر الكفاف وفقاً لمalthus هو الأجر الذي يحدث عنده التوازن بين المواليد والوفيات. فزيادة الأجر الحقيقي عن حد الكفاف ستؤدي إلى وجود فجوة بين المواليد والوفيات لصالح المواليد، لأن زيادة الأجر الحقيقي سوف تدفع إلى زيادة المواليد، ومن ناحية أخرى إلى تقليل الوفيات بسبب تحسن المستوى الصحي (تغذية أفضل).

أما انخفاض الأجر الحقيقي عن حد الكفاف فإنه سيقلل من الرغبة في إنجاب الأطفال، وفي ذات الوقت زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية. وعلى ذلك يتحدد عند أجر الكفاف الحد الأقصى للسكان ومن ثم تعادل مستويات المواليد والوفيات.

1.2 الآثار المترتبة على النمو السكاني:

اعتقد مalthus أن الفقر هو الأثر الطبيعي للنمو السكاني. وهذه نتيجة منطقية للحجج التي قدمها مalthus في معرض حديثه عن طبيعة عملية النمو لكل من السكان والموارد. فقد آمن مalthus بأن الناس لديهم اتجاه طبيعي نحو الإنجاب وأن الزيادة في عرض الغذاء لا يمكن أن تساير النمو السكاني.

وفي سياق تحليله قام مalthus بقلب حجج آدم سميث رأساً على عقب. فبدلاً من اعتماد النمو السكاني على الطلب على العمل مثلما افترض آدم سميث، يرى مalthus أن الحاجة إلى الإنجاب تدفع دائماً النمو السكاني لأن يتعدى الطلب على العمل.

وبالتالي فإن التضخم السكاني over population (معبراً عنه بارتفاع معدل البطالة) سوف يدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى المستوى الذي لا يمكن الأفراد من الزواج والإنفاق على الأسرة.

ولكن عند هذا المستوى المنخفض للأجور وفي ظل وجود بطالة، وحاجة كل شخص إلى العمل أكثر وأكثر للحصول على أجر الكفاف، فإن أصحاب الأرض يمكنهم استخدام قدر أكبر من العمال وبالتالي استزراع مساحة أكبر من الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض الغذاء.

إلا أن مalthus يرى أن هذه الدورة من زيادة موارد الغذاء تؤدي إلى زيادة أعداد السكان بأكثر من مستوى عرض الموارد المتاحة وهو ما يؤدي إلى الفقر، والذي يعد وفقاً لمalthus جزءاً من القانون الطبيعي للسكان. وبمعنى آخر فإن الزيادة في عرض الغذاء سوف تعني في النهاية مزيداً من السكان يمكن أن يعيشوا في حالة من الفقر.

2.2 نقد نظرية مalthus

بدأت انتقادات مalthus منذ اللحظة الأولى التي خرج فيها مؤلفه عن السكان إلى الوجود عام 1798. وتتمثل الجوانب الرئيسية لانتقاد مalthus في:

- التأكيد على أن زيادة إنتاج الغذاء لا يمكن أن تجاري الزيادة في أعداد السكان. فقد نبعت نظرة مalthus التشاؤمية من عدم إيمانه بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

فقد آمن مalthus بفكرة أن كل مجتمع به مجموعة من المؤسسات التي أرست مستوى جامداً للمعيشة. ولقد كان مalthus على وعي بالثورة الصناعية في عهده، إلا أنه كان متشككاً حول قيمتها على المدى الطويل.

بل على العكس من ذلك رأى مalthus أن الزيادة في الأجور التي صاحبت الثورة الصناعية سوف تؤدي فقط إلى زيادة سكانية لا يصاحبها زيادة في الإنتاج الزراعي اللازم لإطعام هذه الأفواه الإضافية. لذلك يرى البعض أن مalthus فشل في أن يرى، أو رفض أن يعترف بأن التطور التكنولوجي أمر ممكن، وأن نتيجته النهائية هي مستوى أعلى من المعيشة.

- الاستنتاج بأن الفقر هو النتيجة الحتمية لنمو السكان. فوفقاً لوجهه نظر مalthus يستطيع العامل أن يحصل على مستوى معيشة مرتفع عندما يؤخر سن الزواج إلى الحد الذي يتمكن عنده من تكوين أسرة.

إلا أنه من الناحية التاريخية تدل الوقائع على أنه بين عامي 1801 - 1835، فإن إدخال قوانين مكافحة الفقر في إنجلترا لم يترتب عليها ارتفاع في مستويات المواليد أو الزواج أو المستوى العام للسكان على النحو الذي توقعه مalthus.

وتتبعي الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى مalthus، فإن القيمة الحقيقية لأفكاره تتضح عندما ننظر إلى عاصفة الجدل التي ثارت حول أفكاره.

3. البطالة

يتم تعريف البطالة من خلال تعريف العاطل عن العمل. وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه «كل من هو في سن العمل وقادر عليه، وراغب فيه، وبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجده». من خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل عاطلاً عن العمل، فالتلاميذ على مقاعد الدراسة، والمعاقون، والمسنون، والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، (العمالة المحبطة)، ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. وهذا التعريف يؤدي إلى تقليص الرقم الحقيقي للعاطلين، ويحتسب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{القوى العاملة (العاملون + العاطلون)}}$$

تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس، والسن، ونوع التعليم والمستوى الدراسي. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية وتقارير منظمة العمل العربية إلى أنه لا يوجد دولة في العالم تخلو من مشكلة البطالة، وإن اختلفت معدلاتها من دولة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى داخل الدولة، ولكن تفاقمت هذه المعضلة في الولايات المتحدة بشكل خطير في أعقاب الأزمة المالية عام 2008.

1.3 أنواع البطالة

1. البطالة الإجبارية أو القسرية:

هي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الاقتصاد المحلي عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة عند الأجر السائد في السوق.

2. البطالة الطوعية:

هي التي تنتج عن انخفاض الأجور أو عدم رغبة أفراد المجتمع في شغل بعض الوظائف لأسباب اجتماعية.

3. البطالة الموسمية:

هي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين حيث يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم، ويتوقفون عن العمل في باقي المواسم أو مثلاً هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركوداً في الشتاء أو العكس.

4. البطالة الدورية:

هي البطالة التي تسببها الدورات الاقتصادية التي تلازم البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث يرتفع هذا النوع من البطالة في أوقات الركود والكساد الاقتصادي.

5. البطالة المقنعة:

هي البطالة التي يعاني منها الكثير من الدول، وهي التي يمكن وصفها بأنها مخفية وغير ظاهرة بحيث لو تم ابعادها فان الانتاج لن يتأثر. فهناك بعض المنشآت فيها 100 موظف لو تم تخفيضهم إلى 50 موظفاً لن يتأثر الانتاج. ينتشر هذا النوع عادة في القطاع الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتوظيف عاملين أو موظفين في قطاعات ليست بحاجة أصلاً للعاملين، كما تنتشر في القطاع الزراعي في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية مع وجود مساحة زراعية قليلة. وهناك أصناف أخرى للبطالة مثل البطالة الهيكلية، وتنشأ نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد أو في سوق العمل.

2.3 أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر كما أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تزيد من أعداد العمال العاطلين

1. تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفض الطلب على عنصر العمل البشري.
2. انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، مما أثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة.
3. لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري والاستثماري في مختلف المجالات. وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية التي تزيد من مشكلة البطالة:

إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمثلاً نجد بلداً كالهند يصل عدد سكانها إلى ما يزيد على المليار نسمة، تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنوياً، وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان . كما نجد أن بعض الأفراد قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تتناسب مستواهم الاجتماعي أو المستوى العلمي، أو أنها لا تتناسب تنشئتهم الاجتماعية وبالتالي تظهر البطالة هنا في شكل البطالة الاختيارية.

.....انتهت المحاضرة.....

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

- 1- استراتيجيات الدفعة القوية
- 2- استراتيجية النمو المتوازن
- 3- استراتيجية النمو غير المتوازن



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ بدران، أحمد (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. القاهرة.
- ❖ شافعي، محمد زكي (1970) التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة
- ❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة
- ❖ مصطفى، عبد اللطيف. سانية، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت.
- ❖ ميشيل تودارو، (2006) التنمية الاقتصادية، الطبعة الإنجليزية، تعريب ومراجعة، محمود حسني، ومحمود عبد الرازق، الرياض، دار المريخ.
- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

ما المقصود باستراتيجية التنمية؟

يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها أن تقوم على أساس من استراتيجية ملائمة، ولا يخفى أن اختيار استراتيجية التنمية الاقتصادية إنما يتوقف على العديد من الاعتبارات والعوامل التي تختلف من بلد لآخر، بل من مرحلة لأخرى من مراحل التنمية بالنسبة للبلد الواحد. المقصود باستراتيجية التنمية تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من وضع التخلف إلى وضع التقدم. أو هي الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي.

يمكن تشبيه عملية الانتقال هذه بأنها معركة يخوضها الاقتصاد القومي، والمجتمع ضد قوى التخلف والركود، التي تمسك بخناق، وتحول دون نموه وتحركه نحو وضع أفضل. لهذا فهو يحتاج إلى استراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف. وعليه ليس من الممكن صياغة وتحديد استراتيجية التنمية دون أن يكون هناك تحديد واضح للهدف الاستراتيجي والجوهري الذي تسعى الاستراتيجية لتحقيقه.

إن معظم الاقتصاديين الذين تناولوا قضايا التخلف والتنمية من منظور استراتيجية الاستثمار قد أجمعوا على ضرورة أن يكون معدل الاستثمار مرتفعاً حتى يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق، وقد ذهب بعض الكتاب إلى القول بأن الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت يمثل عصب التنمية وأساسها الراسخ، وأنه لتجاوز التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية يتعين على الاقتصاد المتخلف أن يستثمر جزءاً كبيراً من دخله القومي، تبرز هنا ما يعرف باستراتيجية الدفعة القوية .

فما المقصود منها؟ وما الاعتبارات التي تستند إليها لتبرير الدفعة القوية؟ من ناحية أخرى وتحت تأثير النظرة المبالغ فيها لدور الاستثمار في تحقيق التنمية، فإن عدداً كبيراً من الاقتصاديين قد نظر إلى الاستثمار على أنه مرادف لعملية التنمية. وبالتالي إن تحديدهم لاستراتيجية التنمية الاقتصادية كان بالتحليل الأخير، تحديداً لاستراتيجية الاستثمار .

في هذه العلاقة برزت استراتيجيتان متميزتان نالتا شهرة كبيرة في أدبيات التنمية هما: استراتيجية النمو المتوازن، واستراتيجية النمو غير المتوازن.

1. استراتيجيات الدفعة القوية Big-Push Strateg

صاحب هذه الاستراتيجية هو عالم الاقتصاد "روزنشتين - رودان". «Rosentein Rodan» الذي قدم الأسس النظرية والعملية لهذه الاستراتيجية في مقال له نشر في عام 1943، كان «روزنشتين - رودان» مهتماً في الأساس بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب شرق أوروبا (التي ينتمي إلى إحدى دولها). ولكن عدداً من الاقتصاديين حاولوا في مراحل لاحقة تعميمها على المناطق المتخلفة من العالم .

ينطلق «روزنشتين - رودان» من الاعتقاد الراسخ بأن التصنيع هو الطريق الصحيح والوحيد لخروج أوروبا الشرقية والجنوبية من حالة التخلف التي كانت تعيشها حتى الأربعينات من القرن الماضي. تنصرف فكرة الدفعة القوية إلى «حد أدنى من الموارد الاستثمارية يجب تكريسه لعملية التنمية الاقتصادية قبل أن يتسنى للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي» وهذا يعني أن بلوغ حد أدنى من معدل النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لانطلاق الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الذاتي، ويترتب على ذلك أن حجم الدفعة القوية إنما يتحدد من هذه الناحية بمقدار الاستثمار اللازم لإجرائه بانتظام لتحقيق هذا الحد الأدنى من معدل النمو الاقتصادي.

يذهب أنصار استراتيجية الدفعة القوية في تقريبها للذهن إلى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة فوق الأرض، حيث إن هناك حداً أدنى من السرعة الأرضية يتعين أن تتجاوزه الطائرة قبل أن تنطلق في الجو. وينطبق الشيء نفسه على الاقتصاد المتخلف، ذلك أن هناك حداً أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها الاقتصاد المتخلف، والانطلاق به بالتالي في طريق النمو الذاتي.

ينطلق «روزنشتين - رودان» من أن المناطق المتخلفة تعيش في حالة ركود، فالسوق المحلية ضيقة، وبذلك لا تشكل حافزاً على الاستثمار في الصناعات الحديثة التي تتطلب سوقاً واسعة لكونها تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة وذات طاقة إنتاجية كبيرة جداً. في حين أن الاستثمار الخاص في مثل هذه الظروف لا يكون مجدياً، وعليه لو تركت مسألة أخذ قرار الاستثمار للقطاع الخاص، فإن النمو الاقتصادي سيكون بطيئاً للغاية، في الوقت الذي تحتاج فيه المناطق المتخلفة إلى تنمية سريعة تسمح لها بالخروج من حالة الركود والفقر التي تعيشها. ومن هنا دعوة «روزنشتين - رودان» لدور بارز للدولة في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي تتطلبها استراتيجية «الدفعة القوية».

وبموجب هذه الاستراتيجية على الدولة ضرورة تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة، بحيث توجه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها. في حين أن كلاً منها على انفراد لم يكن يملك مثل هذه الجدوى.

ذهب «روزنشتين - رودان» إلى أن «الدفعة القوية» تمليها اعتبارات أساسية هي: عدم قابلية بعض دوال الإنتاج (أو العرض) للتجزئة، وعدم قابلية الطلب للتجزئة (أو تكامل الطلب)، وعدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

❖ عدم قابلية بعض دوال الإنتاج للتجزئة :

يتمثل في رأس المال الاجتماعي (أو البنية التحتية) أبرز مثال لعدم القابلية للتجزئة من جانب العرض. ومثاله مشروعات الاتصالات، وشبكة الطرق، والموانئ والمطارات، والكهرباء، والمياه وغيرها. فهذه المشروعات قد يصعب تجزئتها إذا ما أريد الانتفاع منها على الوجه الأكمل. على سبيل المثال إن

إقامة محطة لتوليد الكهرباء أو بناء سد أو جسر ليست مسألة قابلة للتجزئة بسهولة، وبالتالي فإنه ما لم يتم تنفيذ المشروع بكامله فليس من الممكن الاستفادة منه. كما أن حسن الانتفاع من هذه المشروعات، قد يستوجب توافر قدر من التلازم الزمني بين مختلف أنواع مشروعات المنافع العامة، وذلك نظراً لتكاملها واعتمادها على بعضها. من هنا يتطلب تنفيذها حداً أدنى من الاستثمار، وعادة ما يكون مقدار الاستثمارات اللازم للقيام بهذه المشروعات مرتفعاً، وخصوصاً في البلاد المتخلفة التي تفقر إلى هذه المشروعات.

❖ عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب:

المقصود بذلك أن ضيق نطاق السوق في البلاد المتخلفة يزيد أو يرفع مخاطر الاستثمار في المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة، وذلك نظراً لحالة الشك حول مقدرة السوق على تصريف منتجات المشروع أو الصناعة. على أن الأمر يختلف عند إنشاء جملة من المشروعات، والصناعات المتكاملة، وفي وقت متقارب.

عندئذٍ سوف يخلق كل مشروع من هذه المشروعات والصناعات سوقاً أو طلباً لتصريف منتجات المشروعات الأخرى، ومن هنا سوف يؤدي تكامل الطلب إلى تقليل مخاطر عدم وجود أو ضعف نطاق السوق، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار. وهذا يعني أن تكامل الطلب - وهو يقضي بإنشاء عدد كبير من المشروعات أو الصناعات المتكاملة والمتزامنة - إنما يتطلب القيام بحد أدنى معين من الاستثمارات.

❖ عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة :

المقصود بذلك أن ارتفاع الحد الأدنى اللازم من الاستثمار يتطلب ارتفاع مقدار قيمة المدخرات اللازمة لتمويل هذا الحد الأدنى من الاستثمار. وفي ظروف البلاد المتخلفة قد تقصر الموارد المتاحة للاستثمار بسبب انخفاض مستوى الادخار، عن تمويل الحد الأدنى اللازم من الاستثمار. ويقرر «روزنشتين - رودان» أنه على حين يتميز عرض الادخار بالبلاد المتخلفة بضالة المرونة بالنسبة لتغير السعر (أي سعر الفائدة) فإنه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل.

2. استراتيجية النمو المتوازن Blanced Growth Strategy

تعزى استراتيجية النمو المتوازن إلى الاقتصادي "راجنار نيركسه" الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها "روزنشتين - رودان" في استراتيجية الدفعة القوية، وأعطاه صيغة أكثر حداثة .
ركز "نيركسه" في استراتيجية النمو المتوازن على دور حجم السوق المحلية في تحفيز أو إعاقة الاستثمار. ففي الدول المتخلفة يشكل ضيق حجم السوق - حسب رأيه - العقبة الرئيسية المباشرة في طريق الاستثمارات. يفهم "نيركسه" حجم السوق ليس عدد السكان أو المساحة الجغرافية، وإنما الأهم من ذلك إنتاجية الاقتصاد التي يعبر عنها بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية. ينطلق "نيركسه" من مقولة

أساسية، وهي أن التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة يجب أن تعتمد على خلق وتوسيع السوق الداخلية، لكن توسيع السوق الداخلية في هذه البلدان تعترضه مشكلة قصور الطلب على رؤوس الأموال، بسبب ضعف الحافز على الاستثمار، الذي يعود إلى نقص الادخار، بسبب انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي الذي يرجع إلى انخفاض مستوى الإنتاجية التي ترد إلى ضعف الحافز على الاستثمار، وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة (من جانب الطلب).

وللخروج من هذه الحلقة، يوصي "نيركسه" الدول المتخلفة بضرورة القيام بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في وقت متزامن أو متقارب، على جبهة عرضه من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كصناعة الأحذية والملابس، وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق السوق من خلال ما تخلفه هذه المشروعات من دخل وطلب، وبذلك تشكل كل صناعة من الصناعات سوقاً لغيرها، ومن هنا كان "النمو المتوازن" وسيلة أساسية لتوسيع حجم السوق، وبالتالي لخلق حوافز الاستثمار، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه عن طريق إقامة مشروع واحد أو صناعة واحدة بمفردها .

ويلاحظ من الأمثلة التي يعطيها "نيركسه" عن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري الضخم والمتزامن بأنها صناعات استهلاكية خفيفة، أما الصناعات الثقيلة كصناعة الآلات والمعدات فيرى نيركسه أنها ليست في متناول الدول المتخلفة، خصوصاً في المراحل الأولى من عملية التنمية، وبالتالي لا بد من استيراد ما تحتاجه هذه الدول من منتجات هذه الصناعات. وهنا تقتضي الإشارة إلى الملاحظات التالية التي توضح بشكل أعمق المقصود «بالتوازن» عند نيركسه، وهي:

1. لا يناع «نيركسه» قط فيما ينبغي للسياسة الإنمائية من توخي التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، بل يقرر أن العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة تقدم مثالاً واضحاً على ضرورة توفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي. ذلك أنه ما لم ينطلق هذان القطاعان جنباً إلى جنب في غمار عملية النمو الاقتصادي، فإن تخلف أحدهما حتماً سيؤدي إلى عرقلة نمو الآخر.

2. إن مضمون فكرة «النمو المتوازن» لنيركسه إنما تتحصل في الإنماء المتوازن لطائفة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بعبارة أخرى، يتحصل في توازن أفقي على جبهة عريضة من صناعات سلع الاستهلاك. ومن ثم لا يستوجب «نيركسه» توازناً رأسياً بين الاستثمار في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، والاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي كالنقل والمواصلات، وشبكات الطرق والكهرباء.. الخ

3. إن "النمو المتوازن" للصناعات الاستهلاكية المختلفة لا يعني أن تنمو تلك الصناعات بمعدلات متساوية، بل من المتوقع أن تنمو هذه الصناعات بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية على منتجات هذه الصناعات .

❖ الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن:

تعرضت استراتيجية النمو المتوازن لانتقادات مختلفة كان أبرزها انتقاد «هانز سنجر» Hans.w.singer و «ألبرت هيرشمان» "A. Hirshman" وتمثل أهمها فيما يلي:

1. أشار «سنجر» إلى أن استراتيجية النمو المتوازن - وهي تدعو إلى إقامة عدد كبير من صناعات الاستهلاك في وقت متزامن، فضلاً عما تقتضيه هذه الصناعات من العمل على تنمية الزراعة، وتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي - تتطلب موارد تمويلية ضخمة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ، الأمر الذي لا يتوفر أصلاً للبلاد المتخلفة عموماً.
2. يأخذ "هيرشمان" على استراتيجية "النمو المتوازن" أنها تنتهي إلى فرض صناعات استهلاكية حديثة ومتكاملة على قمة اقتصاد تقليدي راكد ومتخلف، مما يعني نشوء ظاهرة "الاقتصاد الثنائي"، حيث ينشطر الاقتصاد القومي إلى قطاعين منفصلين، أحدهما صناعي حديث متقدم، والآخر تقليدي راكد متخلف لا يرتبط الواحد فيهما بالآخر إلا بأوهن الصلات، ولا يعدّ هذا الوضع نمواً بطبيعة الحال، بل نمطاً "ثنائياً للتنمية".
3. أخذ البعض على هذه الاستراتيجية أنها تهتم بالتكامل الأفقي بين الصناعات الاستهلاكية، ولا تهتم بصناعات سلع الإنتاج.
4. أخذ البعض على "نيركسه" قوله بأن تنفيذ استراتيجية "النمو المتوازن" مسألة إدارية بحتة، حيث لا يهم إذا كان تنفيذها من قبل القطاع الخاص أو القطاع العام، كما لا يهم أيضاً إذا كانت سوف تنفذ من خلال آليات السوق الحرة أو من خلال أسلوب التخطيط، ويرى البعض من غير المتصور أن تتحقق هذه الاستراتيجية من تلقاء نفسها، أو بفضل "اليد الخفية" The invisible hand وبالتالي لا بديل عن التدخل الحكومي من خلال التخطيط الشامل لتنفيذ هذه الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة.

3. استراتيجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Strategy

يعتقد هيرشمان Hirschman أن العقبة الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية - حسب افتراض كل من "روزنشتين- رودان" و "نيركسه" - وإنما في ضعف المقدرة على اتخاذ قرارات التنمية خصوصاً قرارات الاستثمار. وإذا كانت استراتيجية النمو المتوازن قد اعتمدت للقضاء على عقبة نطاق السوق على إنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية بشكل متزامن، وعلى نحو يحقق تكامل الطلب، فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تهدف إلى التغلب على عقبة الحافز على الاستثمار من خلال جانب العرض. ويتأتى ذلك بالعمل على خلق ضغوط وعدم توازنات، من شأنها أن تحض على الاستثمار والنماء في قطاعات

أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية لهذه القطاعات. فكل استثمار سوف ينتفع من الوفورات الخارجية التي نجمت عن استثمارات سابقة، كما أن هذا الاستثمار نفسه سوف يخلق وفورات جديدة لصناعات واستثمارات أخرى. من هنا تتأتى أهمية القطاعات "الرائدة" أو "القائدة" التي تقود هذه العملية. وهكذا يؤدي النمو غير المتوازن لبعض القطاعات إلى الحز على الاستثمار في قطاعات أخرى، ويمكن النظر إلى الاستثمار الذي يتم في هذه القطاعات الأخرى على أنه استثمار مدفوع إليه، أو مستدرج أو محرض، وذلك في محاولة لاستعادة التوازن من جديد.

ويؤكد هيرشمان على أن النمو الاقتصادي تاريخياً اتخذ صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي، وأدى نمو هذه القطاعات القائمة إلى حز القطاعات الأخرى على النمو. ومن أمثلة القطاعات القائمة يقدم أنصار استراتيجية «النمو غير المتوازن» بعض الشواهد التاريخية: قطاع المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر، وقطاع السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وقطاع إنتاج المواد الغذائية للتصدير في الدانمارك، وقطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية، وقطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات، وقطاع الصناعات الثقيلة في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. فالتنمية الاقتصادية تتم على شكل نمو وتقدم بعض القطاعات أو الصناعات القائمة، بحيث يترتب على نمو وتقدم القطاعات القائمة نمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي.

وتأسيساً على ما سبق تتحصل السياسة الإنمائية في ضرورة تركيز الجهود الإنمائية في عدد محدود من القطاعات أو الصناعات ذات المقدرة في الحز على القيام بالاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. ويتفق «هيرشمان» مع «رونشتين - رودان» و «نيركسه» على ضرورة «الدفع القوي» في البلاد المتخلفة، لكن «هيرشمان» يؤكد على أن «الدفع القوي» يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية محدودة، يكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية.

إن التنمية الاقتصادية - طبقاً لهيرشمان «عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة عدم توازن إلى حالة عدم توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وكل حالة عدم توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة عدم التوازن السابقة، وخلق حالة توازن لاحقة. من هنا يؤكد «هيرشمان» على أنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام، فإن مهمة السياسة الإنمائية تتمثل في الإبقاء على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن.

تتعرض استراتيجية النمو غير المتوازن لسؤال رئيسي، يتعلق بتحديد أولويات تنفيذ الاستثمارات. فما النمط الأمثل لتتابع الاستثمارات عبر الزمن؟ وبعبارة أخرى ما نمط الأولويات في تنفيذ الاستثمارات الذي يتمخض عن أفضل النتائج؟

يقدم «هيرشمان» مدخلين للإجابة عن هذا السؤال

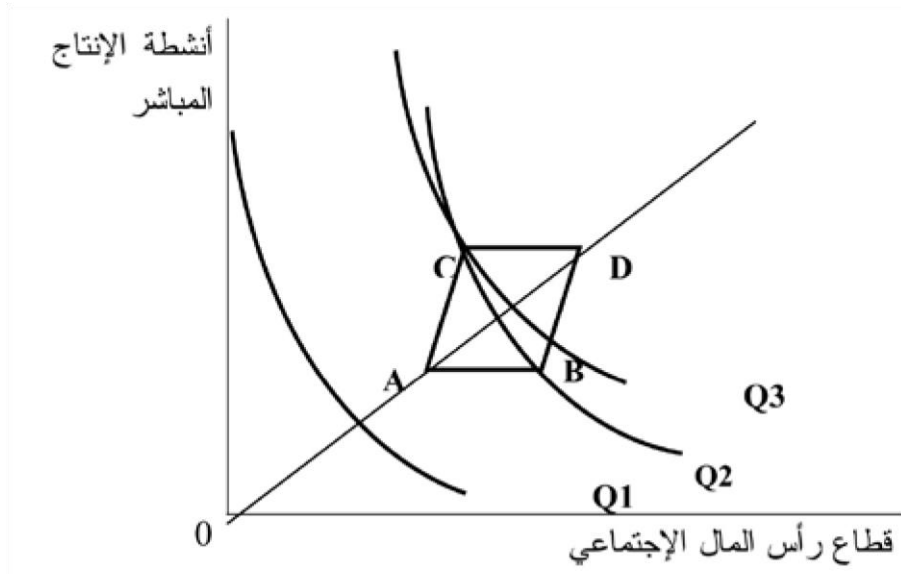
المدخل الأول :

المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض في المقدرة الإنتاجية لقطاع رأس المال الاجتماعي، بالقياس إلى الطلب عليه من جانب أنشطة الإنتاج المباشر، والتنمية عن طريق إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي المتاحة لهذه الأنشطة.

المدخل الثاني: المفاضلة بين الاستثمار في مختلف أنشطة الإنتاج المباشر ذاتها، وذلك طبقاً لما تحدثه من آثار دفع للأمام Forward Linkage Effects وآثار دفع للخلف Backward Linkage Effects. وفيما يتعلق بالمدخل الأول، فإنه يتمثل في الخيار بين مسارين أو طريقين: إما أن تعمل السياسة الإنمائية للدولة على خلق فائض في الطاقة الإنتاجية لقطاع رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية)، بحيث يتولد عن هذا الفائض خفض أسعار خدمات هذا القطاع (طاقة، مياه، مواصلات، واتصالات .. إلخ) وعلى نحو يعمل على حفز المستثمرين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، وإما أن تعمل الدولة على إحداث عجز في الطاقة الإنتاجية لقطاع رأس المال الاجتماعي، بالمقارنة مع الطلب عليها، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى وجود ضغط سياسي واجتماعي على أجهزة الدولة للقيام بسد هذا العجز، نظراً لما يترتب على استمرار العجز فيها من عرقلة نماء أنشطة الإنتاج المباشر.

ويوضح الشكل (1) مسار النمو طبقاً للنمطين السابقين من اختلال التوازن. ويستعين "هيرشمان" في تحليله بمنحنيات الناتج المتساوي الذي يعبر كل منها عن مستوى إنتاج كلي معين يمكن تحقيقه بأي نسبة مزج فنية ممكنة بين الموارد الاستثمارية الموجهة لكل من قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاعات أنشطة الإنتاج المباشر. ومن المعروف أن منحنى الناتج المتساوي الذي يقع على مستوى أعلى من غيره يعبر عن مستوى أعلى من الناتج الكلي، وأن المزيج الأمثل للموارد الاستثمارية الموجهة لهذين النوعين من الاستثمار يقع على ما يعرف بخط التوسع Expansion Path الذي يخرج من نقطة الأصل.

وطبقاً لمنطق هذا التحليل من الممكن أن يأخذ مسار النمو طريق A-C-D، حيث يكون اختلال التوازن لصالح أنشطة الإنتاج المباشر مع حدوث اختناق (عجز) في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، بحيث يعوض النقص في المستقبل عن طريق السير نحو النقطة D. أو أن يأخذ مسار النمو طريقه A-B-D الذي يوضح اتجاه الاستثمارات نحو قطاع رأس المال الاجتماعي، حيث يكون اختلال التوازن لصالح هذا القطاع، ومن ثم يؤدي الفائض في خدمات رأس المال الاجتماعي في مرحلة لاحقة إلى دفع الاستثمارات نحو أنشطة الإنتاج المباشر، مما يترتب عليه توازن القطاعين عند النقطة D.



شكل رقم (1)

ويلاحظ من الشكل البياني رقم (1) أن نقطة التوازن (A) بين قطاعي الإنتاج المباشر ورأس المال الاجتماعي سوف تنتقل إلى نقطة (D) وبرأي «هيرشمان» إن المشكلة أمام البلدان المتخلفة هي في الانتقال من النقطة (A) حيث إن معظم هذه البلدان لا تعرف أي طريق تسلكه، وهذه هي المشكلة التي تجابهها. ويرى «هيرشمان» أن إحداث اختناق في رأس المال الاجتماعي، أي المسار A-C-D هو الأفضل، لأن هذا الاختلال في التوازن أقوى في دفع قرارات الاستثمار، وخلق الحوافز لها.

فاتخاذ قرارات الاستثمار يتم بناءً على توقعات الأرباح، أو بناءً على الضغط السياسي. ويرى «هيرشمان» أن اختلال التوازن في شكل اختناقات أقوى من اختلال التوازن في شكل فوائض بالعلاقة مع حفز الاستثمارات. فإحداث فوائض في خدمات رأس المال الاجتماعي، وهو يعني انخفاض أسعارها، وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج في الأنشطة الإنتاجية المباشرة، وهذا ليس بالضرورة دافعاً قوياً للمشروع الخاص لاتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأنشطة، في حين أن التوسع في أنشطة الإنتاج المباشر، وفي نفس الوقت حدوث اختناقات في خدمات رأس المال الاجتماعي، على نحو تشكل قيداً قوياً على توسع الإنتاج المباشر من شأنه أن يخلق ضغوطاً سياسية قوية على الحكومات للقيام بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي.

أما المدخل الثاني:

الذي قدمه «هيرشمان»، وهو المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، فيعتمد على التفرقة بين آثار الدفع إلى الخلف (لترابطات الخلفية) وآثار الدفع إلى الأمام (لترابطات الأمامية). ويقصد بآثار الدفع إلى الخلف ما يترتب على الاستثمار في صناعة معينة مثل (A) من الحضر على الاستثمار في الصناعة (B) والتي تقدم للصناعة (A) مستلزمات الإنتاج (أو الاستهلاك الوسيط)، ومثال ذلك إن قيام صناعة للحديد والصلب يحفز على قيام صناعة استخراج الحديد الخام حيث يؤدي قيام

صناعة الحديد والصلب إلى خلق السوق (أو الطلب) على خامات الحديد، وهي صناعة تأتي في المرحلة السابقة لإنتاج الحديد والصلب.

أما آثار الدفع إلى الأمام، فيقصد بها ما يترتب على الاستثمار في صناعة معينة من حفز للاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتج هذه الصناعة كمستلزمات إنتاج، مثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب من الحفز على قيام صناعات لإنتاج الآلات والمعدات، والمصنوعات الحديدية، وما يترتب على قيام صناعة لتكرير البترول من قيام للصناعات البتروكيمياوية، وهي صناعات تأتي في المرحلة اللاحقة لإنتاج البترول.

في ضوء ما تقدم، كيف تتقرر أولوية استثمار معين على استثمار آخر؟ وبعبارة أخرى كيف يتحدد القطاع القائد أو الرائد؟

تتحدد أولوية الاستثمار أو القطاع القائد على أساس ما يحدثه الاستثمار من جملة آثار الدفع إلى الخلف وإلى الأمام، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم / المنتج . ويرى «هيرشمان» أن الحالة المثلى تتحقق عند القيام باستثمارات تحقق أقصى قدر ممكن من الترابطات الأمامية والخلفية، وعادة تقف الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج على رأس القائمة نظراً لارتفاع ما تحدثه من جملة آثار للدفع إلى الأمام والخلف، وتأسيساً على ذلك يلفت «هيرشمان» النظر إلى سبب اهتمام البلاد المتخلفة بصناعة الحديد والصلب، فالتوسع في هذه الصناعة سيؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن، حيث يعمل على إيجاد اختناق في الصناعة التي تسبقها، وفائض للصناعة التي تليها. ومن ثم تخلق آثار دفع إلى الخلف وإلى الأمام في آن واحد، وذلك عن طريق هذا الاختناق وهذا الفائض. وبالتالي يحتل هذا القطاع أو الصناعة المرتبة الأولى، ويليه بعد ذلك الصناعة التي لها قوة دفع أكثر للخلف، لأن من شأنها أن توجد السوق الداخلي، ثم تأتي الصناعة التي لها أكبر قوة دفع للأمام، ومهمتها توفير مستلزمات الإنتاج في المراحل اللاحقة للإنتاج.

ويرى «هيرشمان» أن الاستثمار أو الصناعة التي تعمل على توفير الطلب أو السوق الداخلي أفضل في الحفز على الاستثمار من الصناعة التي تعمل على توفير المادة الأولية أو مستلزمات الإنتاج.

تلك هي استراتيجية «النمو غير المتوازن» على النحو الذي صاغها «هيرشمان» وطبقاً لها فالعقبة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، تتمثل في ضعف القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، وأنه لا سبيل لتجاوز هذه العقبة إلا من خلال منهج إنمائي يتميز بقدرته على خلق الضغوط، وعدم التناسب، واختلال التوازن، والتي من شأنها حفز الاستثمار وتشجيع رجال الأعمال على استثمار أموالهم.

الانتقادات الموجهة لاستراتيجية «النمو غير المتوازن»

1. انتقد البعض استراتيجية النمو غير المتوازن لأنها تهمل دور التخطيط ، وتبعاً لـ «هيرشمان» إن قرارات الاستثمار متروكة لرجال الأعمال والمبادرة الفردية. أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار أو عدم التوازن الذي قد يحدث. لكن «هيرشمان» نفسه يؤكد أن قرارات الاستثمار في البلاد المتخلفة هي التي تمثل العقبة الرئيسة في طريق التنمية الاقتصادية، فكيف إذن تترك هذه القرارات للمبادرات الفردية دون وضع خطة متناسقة ومتكاملة بحيث تساعد في اتخاذ تلك القرارات.
 2. تفترض استراتيجية «النمو غير المتوازن» أن المهم فقط هو القضاء على عقبة رئيسية هي ضعف القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية، وهي بذلك تختزل مشاكل التنمية في البلاد المتخلفة إلى قضية أحادية الجانب ، وهي القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار.
 3. يأخذ البعض على استراتيجية «النمو غير المتوازن» أنها تعتمد على المبادرات الفردية سبباً أساسياً لتحقيق التنمية بالبلاد المتخلفة من خلال خلق الاختلالات التي تحفز هذه المبادرات. ويرى البعض أن هذا الأمر مشكوك في صحته إلى حد كبير، حيث يثبت التحليل النظري، وكذلك تجارب النمو استحالة قيام القطاع الخاص بمفرده بتحقيق التنمية، أو إمكان اضطراره بقيادتها.
- انتهت المحاضرة.....

النماذج المعاصرة للتنمية الاقتصادية

- 1- معجزة شرق آسيا
- 2- استراتيجيات تشخيص النمو
- 3- نظرية الحلقة



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ بني هاني، عبد الرزاق. (2020). نظرية التنمية والنمو والسكان. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن. عمان.
- ❖ حواس، أمين. (2021). نظريات التنمية. منشورات جامعة ابن خلدون
- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

1- معجزة شرق آسيا East Asia Miracle

أضيفت عبارة "المعجزة الاقتصادية لبلدان شرق آسيا" والمصطلح "الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء العالي" High-Performing Asian Economies للقاموس الاقتصادي تزامنا مع نشر البنك الدولي كتاب "معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة" عام 1993. بعد ذلك، اعتمدت هذه المصطلحات بشكل مباشر من قبل عدد من الاقتصاديين الذي يرون أنها تؤرخ لمرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية العالمية.

أدى تحقيق تلك البلدان لمعدلات نمو مذهلة ومستمرة لتحويلها من بلدان فقيرة نسبيا ومتخلفة تكنولوجيا إلى قوى اقتصادية كبرى ذات صناعات موجهة للتصدير وبلوغها تقريبا نفس مستويات معيشة البلدان الغنية في العالم الغربي. وبالنظر أن نمط النمو السريع الذي شهدته المنطقة صاحبه انتعاش ملحوظ في مختلف مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كانخفاض مستويات الفقر، ارتفاع معدلات العمر المتوقع، انخفاض مستويات الأمية والبطالة إلى جانب تحول هيكل الإنتاج و الصادرات، تم الإشارة إليها بالمعجزات الآسيوية.

أن تفسير تلك الطفرة في نمط التنمية الاقتصادية بدأ أولا بالتركيز على التجربة اليابانية التي استطاعت في ظرف أربعة عقود أن تتحول من بلد فقير ومهزوم في الحرب العالمية الثانية لثاني أكبر اقتصاد في العالم، و بزيادة في نصيب الفرد من الدخل تقدر بعشرة أضعاف خلال تلك الفترة. ثم لفت الانتباه للمعجزة الاقتصادية الكورية التي عرفت زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بثلاثة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن، وإلى التسارع المماثل في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع لكل من هونغ كونغ و سنغافورة و تايوان و التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ "الثلاثينات الآسيوية الأربعة" Four Asian Dragons أو "النمور الآسيوية الأربعة".

تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا التجربة "الوحيدة" التي استطاعت الدمج بين النمو الكبير السريع والعدالة في توزيع الدخل. لذلك، ليس مستغربا أن يقابل هذا النجاح بالتقليد: حيث يتم حاليا في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات عبر استنساخ تلك السياسات الناجحة لاقتصاديات شرق آسيا، والقيام بعدد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل تلك "المعجزة". قامت دراسة البنك الدولي (1993) بتحديد مصدريين هامين للمعجزة: تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري والتغير في الإنتاجية- هذا الأخير يقاس بدلالة نمو إنتاجية العوامل الكلية (TFP) التي يمكن حسابها ببساطة في الإطار النيوكلاسيكي بطرح جزء النمو الناتج عن تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال البشري (مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية كتقريب) ونمو القوة العاملة من نمو الناتج الكلي.

أما السمات الأساسية الأخرى لقصة نجاح شرق آسيا فتتمثل في

- 1- الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية.
- 2- عمليات التعلم بالممارسة وإقامة المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية التي ساعدت لحد كبير في تحقيق الكفاءة.
- 3- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية.

4- التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد (كما تم التأكيد عليه في دراسة البنك الدولي) الذي مثل عنصراً رئيسياً للنمو السريع. على سبيل المثال، ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة: من المنسوجات ولعب الأطفال، الصلب والكيماويات، صنع السفن إلى صناعات التكنولوجيا العالية، أما تايوان فقد ركزت على صناعة الكمبيوتر، البرمجيات، وتصاميم البحث والتطوير، كما أنها أقامت صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة لتقفز فيما بعد لمرحلة إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة. أما اليوم، فتتنافس تايوان العديد من البلدان المتقدمة في مجالات التكنولوجيا الفائقة.

عناصر النمو الآسيوي

عند البحث في أسرار النجاح الآسيوي، لا بد الأخذ بعين الاعتبار فكرة وجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع NIES والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق آسيا ASEAN¹ تشمل تلك البلدان على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات، الأديان، الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عملياته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية.

1.1 تعبئة الموارد المحلية:

يرى بعض الباحثون أن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في شرق آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة-عرفت بلدان مثل اليابان و NIES سواءاً زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية. في هذا الصدد، كشفت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته بلدان NIES بعد الحرب يرجع أساساً لنمو عوامل المدخلات (رأس المال المادي والعمل)- أي وجود معدلات ادخار كبيرة، استثمارات عملاقة وساعات عمل طويلة-.

وبالفعل، عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1 بالمائة سنة 1960 إلى 35 بالمائة في الوقت الحالي، أما سنغافورة فبعد تحقيق معدلات صفرية للادخار عام 1960 أصبحت حالياً تدخر نسبة تقدر بأكثر من 40 بالمائة من GDP. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير لمستويات الادخار في جزء منه للسياسات الحكومية المشجعة للادخار.

¹ These countries -- Brunei Darussalam, Burma, Cambodia, Indonesia, Laos, Malaysia, Philippines, Singapore, Thailand, and Vietnam

2.1 السياسات الصناعية:

إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية "تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد. وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد والصلب وأواخر الأربعينات وبداية الخمسينات نظرا لأهمية نواتج تلك الصناعات كمدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى، والتي يُعتبر تطويرها عنصرا رئيسيا لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد. وبشكل مماثل، قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيمياوية في الخمسينات بهدف إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل. وبناءا على مبدأ الاختيار، تتلقى "الصناعات الفائزة Winner Industries" عموما في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة، لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية- تسمى هذه العملية ببناء "المزايا النسبية الديناميكية. Dynamic Comparative Advantages".

3.1 سياسات التوجه نحو الخارج:

إحدى أهم الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في الاقتصادات الآسيوية النامية تتمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات لصالح سياسات التوجه نحو الخارج: والتي انعكست في انخفاض محسوس لمعدلات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة وتقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. من منظور آخر، قامت تلك البلدان بالتوجه نحو الخارج للحصول على التكنولوجيا الأجنبية وذلك عن طريق شراء التكنولوجيا عبر العديد من الآليات بما في ذلك نقل التكنولوجيا عن طريق التراخيص، استيراد رأس المال والسلع الوسيطة والتدريب الأجنبي.

4.1 سياسات القطاع الضريبي والمالي:

قدم الآسيويون حوافز ضريبية مختلفة وتدخلوا في الأسواق المالية من أجل توفير رأس المال اللازم وبتكلفة منخفضة للاستثمار في الصناعات المستهدفة. والواضح خلال المراحل الأولى للتنمية يتطلب القيام باستثمارات عملاقة في مجال التصنيع حجما كثيفا من رأس المال، لذلك يسمح وجود حوافز ضريبية بإمكانية جمع الشركات للأموال داخليا من خلال استثماراتها. وتشمل هذه الحوافز من بين الأمور الأخرى ضرائب جد منخفضة أو حتى صفرية على السلع الرأسمالية المستوردة وإعفاء الشركات من الضرائب لفترة معينة من الزمن. والملاحظ أيضا في تجربة تلك البلدان توجيه الحكومات للأموال في الأسواق المالية لصالح الصناعات المحفزة من أجل توفير رأس المال اللازم لتوسيع الناتج والصادرات.

5.1 الاستثمار في الموارد البشرية:

إن التصنيع السريع الذي شهدته اليابان وبلدان "الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء العالي" لم يكن ممكنا دون إحداث نمو كبير في مؤهلات ومعرفة وقدرة القوى العاملة المحلية. في عملية التنمية يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية (الفترة قصيرة ومتوسطة المدى)، ومع ذلك على المدى الطويل يتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا مما يعني انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تتقدم في مرحلة لاحقة وبالتالي لا يمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في التكنولوجيا (أو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP).

وبالفعل مع حلول 1986، بدأت اقتصاديات شرق آسيا باستثمارات عملاقة في أنشطة البحث والتطوير التي تجسد التكنولوجيا الجديدة والتي تهدف بشكل كبير لتحسين كفاءة العملية الإنتاجية. بالتالي، تم رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي ليس بسبب التكنولوجيا المتقدمة المجسدة في الاستثمارات المادية الجديدة فحسب بل أيضا بسبب زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري التي عملت على رفع مستوى جودة عنصر العمل. كما تبنت تلك البلدان أيضا استثمارات عملاقة في برامج أخرى لتعزيز الموارد البشرية بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة.

6.1 سياسات التكنولوجيا:

أن أحد أهم السمات المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم بدلا من الابتكار. على ذلك، كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في عدد من البلدان كاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرها من البلدان المصنعة حديثا. من هذا المنطق، يرى بعض الاقتصاديين أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية.

لقد سعت تلك البلدان لتضييق الفجوة في القدرة التكنولوجية بينها وبين البلدان الصناعية، و الظاهر أن عملية اللحاق بالركب تطلب في البداية استيعاب التكنولوجيا من خلال شراء كميات كبيرة من التكنولوجيا الأجنبية.

اتجه دور الحكومة أساسا لتكوين المهارات نحو الحصول على أفضل الشروط لنقل التكنولوجيا، والإنفاق بشكل كبير على التعليم وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير تدريجيا. لكن مع مرور الوقت، بدأ يظهر نوع من التفاوت بين بلدان شرق آسيا بسبب اتخاذ قرار الانخراط في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بـ "صنع" التكنولوجيا. وفي الوقت الذي استمرت فيه بعض البلدان في شراء التكنولوجيا الأجنبية والاستثمار في القدرات الإنتاجية وربما تنفيذ مشاريع لتأهيل المهارات، بدأت شركات رائدة في بلدان أخرى تطوير تكنولوجيا جديدة كشرط أساسي لتعزيز قدراتها التنافسية واستمراريتها، كما أن تزايد الضغوط التنافسية

للاقتصاديات النامية الصاعدة حديثا على بلدان شرق آسيا أجبر هذه الأخيرة للعمل على تطوير التكنولوجيا والارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية.

لتحقيق ذلك وبمشاركة الحكومات أنشئت "معاهد وطنية لتطوير التكنولوجيا". ولأن وجود قاعدة ضعيفة للبحوث والتنمية من National Technology Development Institutes الممكن أن يجعل تلك البلدان تعتمد على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، إلا أن هذه الاقتصاديات نجحت في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية

ويمكن تبرير التدخل الحكومي في سياسات التكنولوجيا من منطلق أن الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين، تكاليف جد مرتفعة وحد أدنى لأنشطة البحث والتطوير - هذه الأسباب ربما تؤدي لنقص استثمارات الشركات الخاصة في مثل تلك الأنشطة.

قد ننق جميعا على أن السياسات التي تم وصفها في وقت سابق تقود نحو نمو اقتصادي عال ومستمر، إلا أن التساؤل المهم الذي يطرح نفسه يتمثل في مدى السهولة أو الصعوبة التي واجهت حكومات شرق آسيا في تطبيق واستمرارية تلك السياسات على تجربة التنمية خلال العقود الماضية. في الواقع، نجاح تلك السياسات يرجع أساسا إلى طريقة التنفيذ التي تمت بها وإلى "تأثير التقليد" القوي للنجاح الياباني وبلدان NIEs على بلدان أخرى في المنطقة، وإلى ظهور توافق (وعي) اجتماعي داعم لبرامج التنمية.

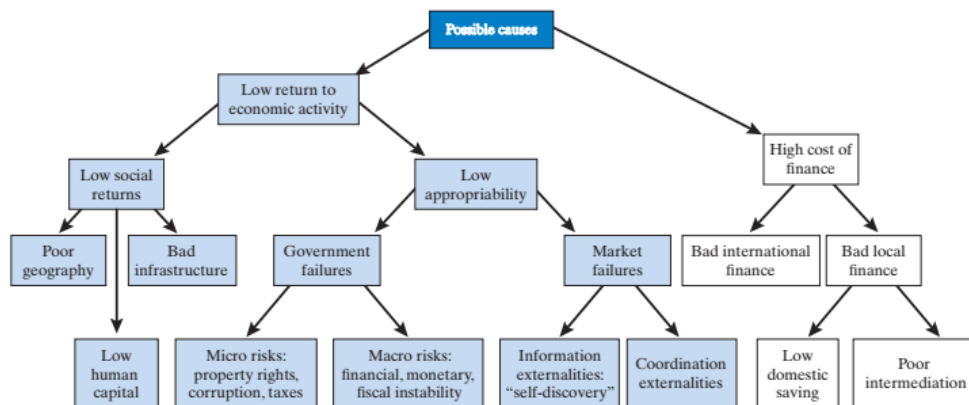
2- استراتيجية تشخيص النمو Growth Diagnostic

في سياق مناقشة إصلاح السياسات والإصلاح المؤسسي، قام Dani Rodrik (2006) بوضع تمييز مهم للغاية بين عملية بدء النمو وعملية الحفاظ عليه، وانتقد ما أسماه "الأسس المؤسسية" أو الفكرة الاقتصادية القائل بأن النمو والتنمية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم اعتماد كتالوج بالجملة للإصلاحات المؤسسية التي اقترحتها المنظمات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: تضمن هذا الكتالوج (من بين الأمور الأخرى) الحكم الرشيد، المساءلة و القضاء على الفساد، سيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة المحددة جيدا، حماية الحقوق الملكية الفكرية، الإصلاح الضريبي، التخلص من التدخل الحكومي المفرط، تحرير الأسواق المحلية و الأنظمة التجارية وأسواق رأس المال. لكن في تحليل احصائي لتسارع النمو، أظهر (Hausmann, Pritchett and Rodrik 2005) أن هناك عدد من البلدان النامية شهدت تسارعا للنمو ولم يسبق لها القيام بالإصلاحات الشاملة كالتي دعا إليها كتالوج البنك العالمي، و تشمل الأمثلة كل من الهند و الصين التي تسارع النمو فيها حتى قبل تنفيذ الإصلاحات الرئيسية. في حالة الصين مثلا، كانت حقوق الملكية غير محددة بشكل جيد وكانت الحدود الفاصلة بين الملكية العامة للدولة والملكية الخاصة غامضة وحقوق الملكية الفكرية ليست محمية بشكل جيد، ومع ذلك كل هذا لم يمنع نمو الاقتصاد بسرعة فائقة.

قد لا تكون العوامل المساعدة على اقلاع النمو هي نفسها العوامل التي تحافظ عليه. من أجل بدء النمو، نحتاج تحديد القيود الأكثر إلزاما (إلحاحا 0) التي تواجه بلدا معينا، ومع ذلك تختلف هذه القيود من بلد آخر حيث أن نجاح إصلاح سياسة في مكان ما قد يسبب نتائج عكسية تماما إذا طبق في مكان آخر. في هذا الإطار، طور (Hausman, Velasco and Rodrik (2005) إطارا تشخيصيا هاما يساعدنا على تحديد أهم القيود الملزمة التي تواجه بلدا معينا. عند المستوى الأول، يميز إطار تشخيص النمو البلدان التي تعيقها التكلفة المرتفعة للغاية لتمويل الاستثمار المحلي والبلدان ذات العائد المنخفض على الاستثمار الخاص المحلي. عند المستوى الثاني، يمكن أن تنجم التكلفة العالية لتمويل الاستثمار عن سوء التمويل

FIGURE 4.3 Hausmann-Rodrik-Velasco Growth Diagnostics Decision Tree

Problem: Low levels of private investment and entrepreneurship



Source: Hausmann, Ricardo, Rodrik, Dani and Velasco, Andrés (2006), 'Getting the diagnosis right,' *Finance and Development* 43. Reprinted with permission.

الدولي (مخاطر عالية في البلد وظروف الاستثمار غير جذابة) أو سوء التمويل المحلي (عندما تعمل أسواق رأس المال المحلية بشكل سيئ). أما عائد الاستثمار الخاص المنخفض فيرجع بسبب مجموعة متنوعة من العوامل تشمل ارتفاع مخاطر المصادرة والضرائب المفرطة ونقص رأس المال البشري والتأثيرات الخارجية الكبيرة والإنتاجية جد المنخفضة -إحدى أسباب انخفاض الإنتاجية هي البنية التحتية المادية الضعيفة- .

كل هذه القيود تتطلب استجابات سياسية مختلفة: على سبيل المثال، لا فائدة من توفير تمويل أجنبي إضافي إذا كانت العوائد المنخفضة من الاستثمار الخاص هي المشكلة الرئيسية. لذا، يشدد إطار تشخيص النمو على ضرورة البدء بإصلاحات السياسة التي تستهدف القيود الأكثر إلحاحا بدلا من استهداف إصلاح شامل للسياسة الذي من المرجح أن يفشل. إذا كان بالإمكان تحديد القيود الملزمة وإمكانية إجراء إصلاحات مستهدفة مناسبة يمكن بدء تسريع النمو، لكن في المقابل لا توجد وصفات قياسية (معيارية) لبدء اقلاع النمو.

3- نظرية الحلقة O-Ring Theory

قد قدم الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2019 مايكل كريمر نموذجًا مبتكرًا ومؤثرًا يوفر رؤية مهمة حول مصائد التوازن المنخفضة المستوى. الفكرة هي أن الإنتاج الحديث (وخاصة على النقيض من إنتاج الحرف التقليدية) يتطلب القيام بالعديد من الأنشطة معًا بشكل جيد حتى يصل أي منها إلى قيمة عالية. وهذا شكل من أشكال التكامل القوي، والذي إلى جانب اقتصاديات الحجم هو سمة مميزة أخرى للاقتصادات المتقدمة بشكل عام والإنتاج الصناعي بشكل خاص.

اسم نموذج كريمر مأخوذ من كارثة تشالنجر عام 1986، حيث تسبب فشل جزء صغير وغير مكلف في انفجار مكوك الفضاء.

وقد وظف الاقتصاديون هذه النظرية في مجالات متعددة، منها التنظيم الصناعي، وتنظيم عمليات الإنتاج والعمل وحجمه، وطوروا تطبيقات متعددة جدًا للنظرية في مجال الاقتصاد الوطني والفقر والبطالة. تعتمد نظرية الحلقة على عدة افتراضات، متضمنة في ما يسمى دالة الإنتاج الحلقية

(O-Ring Production function) وهذه الافتراضات على النحو التالي:

الافتراض الأول: يعتمد الإنتاج على تكاملية سلسلة من المهام. أو ربما تتألف حلقات وسلسلة الإنتاج من أعمال معينة وأدوار ووظائف محددة يقوم بها العاملون على خطوط الإنتاج بشكل تكاملي. وبالتالي أي إخفاق في أي مرحلة من مراحل الإنتاج سوف ينعكس في الإنتاج النهائي.

الافتراض الثاني: فشل أية مهمة من المهام يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، أو ربما إخفاق عملية الإنتاج بالكامل، وقد تصل قيمة الإنتاج إلى صفر.

الافتراض الثالث: لا يمكن التعويض عن القليل الجيد بالكثير السيء.

دالة الإنتاج الحلقية (O-Ring Production function): تأخذ الشكل التالي

$$Q = f(L_i, q_i) \quad 0 \leq q \leq 1$$

حيث تمثل Q كمية الإنتاج بالمطلق أو نسبته مما هو مرغوب فيه. وترمز L إلى العمالة أو عدد المهام المطلوبة لإنجاز العمل، و (i) إلى العامل (i) ، و (q) إلى مستوى نوعية العامل أو مستوى كفاءة إنجاز المهمة.

مفهوم كريمر لـ q مرّن للغاية، قد تتضمن التفسيرات الأخرى مؤشر جودة لخصائص السلعة: لنفترض أن $q = 0.95$. من بين التفسيرات الأخرى، يمكن أن يعني هذا:

- (1) أن هناك فرصة بنسبة 95% لإتمام المهمة بشكل مثالي، وبالتالي يحتفظ المنتج بأقصى قيمة، وفرصة بنسبة 5% لإتمامها بشكل سيئ للغاية بحيث لا يكون لها قيمة؛
- (2) أن المهمة تكتمل دائمًا بشكل جيد بما يكفي بحيث تحتفظ بنسبة 95% من قيمتها القصوى؛
- (3) أن المنتج لديه فرصة بنسبة 50% للحصول على قيمة كاملة وفرصة بنسبة 50% لحدوث خطأ يقلل من قيمة المنتج إلى 90%.

الشيء اللافت في كفاءة العامل هو أن تفاعل العمالة مع بعضها البعض في سلسلة الإنتاج تتميز بالخاصية التضاعفية أو الضربية انخفاضاً أو ارتفاعاً، مما يعني أن الكفاءة المنخفضة تسحب الكفاءة العالية إلى الأسفل وهو ما يتضح في المثال التالي:

مثال توضيحي لنفترض بأن $(q_i = .8 = 80\%)$... ما يعني بأن احتمالاً مقداره **(80%)** أن يؤدي العامل مهمته المطلوبة منه ... وهناك احتمال مقداره **(20%)** أن يخفق العامل في إنجاز مهمته ... وقد تعني بأن هناك احتمالاً مقداره **(50%)** لاستكمال العامل مهمته بنجاح تام، واحتمال مقداره **(50%)** لانخفاض قيمة الإنتاج بمقدار **(40%)**، وذلك حسب المعادلة الآتية ...

$$(50\% \times 1) + (50\% \times 60\%) = .5 + .3 = .8 = 80\%$$

أداء المهمة بنجاح تام

تخفيض قيمة الإنتاج بمقدار 40%

النتيجة النهائية المحتملة

وبالتالي هناك عدد لا محدود من توليفات النجاح والفشل التي يمكن استنباطها من المعادلة، لكن كلها يشير إلى النتيجة النهائية.

ننتقل إلى دالة (Q) وهي دالة تحديد الإنتاج وقيمه كما ونوعاً وعلاقة ذلك بكفاءة العمالة الموظفة (q_i) كمية الإنتاج Q تساوي عدد العمال أو عدد المهام ضرب الأثر التضاعفي لكفاءة العمال. أي

$$Q = L \times (q_1 \times q_2 \times q_3 \dots \times q_L)$$

المنتج النهائي، كما ونوعاً، أو نسبته من مجموع الإنتاج المطلوب

عدد العمال أو عدد المهام

مستوى كفاءة العامل الأول

مستوى كفاءة العامل الثاني

مستوى كفاءة العامل الثالث

مستوى كفاءة العامل الأخير

لنفترض أن عدد العمال أو عدد المهام يساوي $(L=10)$ وأن كفاءة كل منهم كانت $(q_i=1=100\%)$ مما يعني أن

$$Q = L \times (1 \times 1 \times 1 \dots \times 1) = 10 \times 1 = 10 = 100\%$$

المنتج النهائي، كما ونوعاً، أو نسبته من مجموع الإنتاج المطلوب

عدد العمال أو عدد المهام

مستوى كفاءة العامل الأول

مستوى كفاءة العامل الثاني

مستوى كفاءة العامل الثالث

مستوى كفاءة العامل العاشر

مستوى الكفاءة الكلية

المنتج النهائي، كما ونوعاً، أو نسبته من مجموع الإنتاج المطلوب

ولكن لو افترضنا أن $(L=10)$ وأن كفاءة كل منهم كانت $(q_i=0.99=99\%)$ لكانت كمية المنتج النهائي

$$Q = L \times (.99 \times .99 \times .99 \dots \times .99) = 10 \times .99^{10} = 9.044 = 90.44\%$$

كما يلي:

أي أن الإنتاج انخفض بمقدار 9.54% نتيجة انخفاض كفاءة العامل بمقدار (1%).

مثال آخر:

لو افترضنا بأن ($L = 10$) ، وأن كفاءة كل واحد منهم كانت ($q_i = .95 = 95\%$) لكانت كمية المنتج النهائي أو نسبته من المجموع المتوقع كما يأتي ...

$$Q = L \times (.95 \times .95 \times .95 \dots \times .95) = 10 \times .95^{10} = 5.987 = 59.87\%$$

أي أن الإنتاج انخفض بمقدار أكثر من (40%) بقليل ... !!! نتيجة لانخفاض كفاءة العامل بمقدار (5%)

لو افترضنا بأن ($L = 10$) ، وأن كفاءة كل واحد منهم كانت ($q_i = .90 = 90\%$) لكانت كمية المنتج النهائي أو نسبته من المجموع المتوقع كما يأتي ...

$$Q = L \times (.9 \times .9 \times .9 \dots \times .90) = 10 \times .9^{10} = 3.487 = 34.87\%$$

أي أن الإنتاج انخفض بمقدار أكثر من (65%) بقليل ... !!! نتيجة لانخفاض كفاءة العامل بمقدار (10%) وهكذا ...

تطابق المستويات في نظرية الحلقة Quality matching O-Ring theory

يقصد بتطابق المستويات جميع مستويات كفاءة العاملين المتشابهين مع بعضها، فالمستوى العالي يجمع مع مثيله العالي، والمستوى المتوسط يجمع مع مثيله المتوسط. فإذا دمجت المستويات العالية مع بعضها فالإنتاج يبقى مرتفعاً، وإذا دمجت المستويات الرديئة مع بعضها فالإنتاج لن يتغير. أما إذا مزجت المستويات العالية مع الرديئة فإن الإنتاج سينخفض حكماً.

لنفترض بأن (q_h) ترمز إلى النوعية العالية وترمز (q_l) إلى النوعية الرديئة ... وقد وضع عاملان من كل مستوى كما يلي ...

$$2q_h^2 + 2q_l^2 \rightarrow 2q_hq_h + 2q_lq_l$$

كفاءات ونوعيات خلطية

بالقسمة على (2) نحصل: ($q_hq_h + q_lq_l = 2q_hq_l$) أو ($q_h^2 + q_l^2$) ... ما يمكن أن ينتج ($q_h^2 + q_l^2$)

لنفترض بأن ... ($q_h = 1$) وأن ($q_l = .7$) ... ما يعني بأن نتيجة ($q_h^2 + q_l^2$) تكون كما يلي ($1^2 + .7^2 = 1.49$) وتكون نتيجة ($2q_hq_l$) كما يلي ($2(1)(.7) = 1.4$) ... لكن ($1.49 > 1.4$) ... ما يعني بأن تجميع المتطابق أفضل من الخلط بين النوعيات المتباينة ...

كفاءات ونوعيات مختلفة

$$(q_h - q_l)^2 > 0 \rightarrow q_h^2 + q_l^2 - 2q_hq_l > 0$$

كفاءات ونوعيات متطابقة كفاءات ونوعيات متطابقة

لنفترض بأن

$$(q_h - q_l)^2 > 0 \rightarrow q_h^2 + q_l^2 > 2q_hq_l$$

وبالتالي يكون إنتاج التوليفات المتطابقة أعلى من إنتاج التوليفات المختلفة ... ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الأجور في عمليات الإنتاج التي تعتمد على توليفات عالية الكفاءة وبالاقتصاد الوطني بشكل عام ... وانخفاض معدل الأجور في عمليات الإنتاج التي تعتمد على توليفات متدنية الكفاءة، وبالاقتصاد الوطني بشكل عام ...

تبعات نظرية الحلقة ... *Implication of the O-Ring Theory*

أولاً) تطابق **مستويات الكفاءة** في الاقتصادات التنافسية يؤدي إلى ارتفاع **معدلات الأجور** ... ويكون أثر **النوعية** على حجم **الإنتاج ومعدل الأجور** متصاعد وغير خطي ... فارتفاع الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأجور وارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع الأجور ... وينطبق ذلك على كل الاقتصاد ...

ثانياً) رأس المال العالي القيمة والمعقد يميل إلى النوعية العالية من العمالة والمتطابقة معه ... إذ أن أفضل العمال يعملون مع أفضل الآلات ...

ثالثاً) عمالة الدول الفقيرة تخصص في الصناعات البسيطة، والغنية تخصص بالصناعات المعقدة ...

رابعاً) كلما انخفض عدد المهام الموكلة للعمال ارتفعت كفاءة الواحد منهم ...



.....انتهت المحاضرة.....

التخطيط الاقتصادي للتنمية

- 1- تعريف التخطيط التنموي
- 2- أنواع الخطط الاقتصادية
- 3- خصائص الخطة الجيدة
- 4- طبيعة التخطيط التنموي
- 5- أسباب التخطيط في الاقتصادات النامية



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

1- تعريف التخطيط التنموي Development Planning

لم يتفق الاقتصاديون وغيرهم من المهتمين على تعريف واحد للتخطيط، وربما يعود ذلك إلى تباين منطلقاتهم الفكرية والسياسية. لكن بصفة عامة تنطوي عملية التخطيط الإنمائي على إجراء ثلاث عمليات فنية أساسية هي:

- تحديد أهداف منسقة، وأولويات معينة للتنمية.
- تحديد الوسائل والإجراءات الملائمة لبلوغ تلك الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.
- وضع تلك الوسائل بالفعل موضع التنفيذ بقصد تحقيق الأهداف المنشودة خلال فترة محددة من الزمن.

إن التخطيط بوصفه نشاطاً يرمي إلى تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية منسقة في مجتمع معين لا بد أن يفضي إلى تعبير كمي عن سياسة اقتصادية واجتماعية، لذا تعدّ خطط التنمية التجسيد الدقيق لمضمون السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تلك الخطط وينبثق عن عملية التخطيط، الخطة الاقتصادية Economic Plan، وهي مجموعة محددة من الأهداف الاقتصادية مع تحديد الوسائل والأساليب والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية محددة، وهي بذلك - أي الخطة الإنمائية - تتحلل إلى ثلاثة عناصر أساسية:

1. الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها.
2. الوسائل التي تتخذ لتحقيق تلك الأهداف.
3. الفترة الزمنية المحددة لإنجاز الخطة.

2- أنواع الخطط الاقتصادية

يختلف مضمون التخطيط وأهدافه ودرجة شموله باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، والاختلاف في نوع التخطيط لا ينعكس فقط في طبيعة الأهداف التي ترمي الخطط الاقتصادية إلى تحقيقها، ولكن في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق هذه الأهداف، وكذلك في مدى قدرة التخطيط في التأثير على مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا تعددت أنواع التخطيط الاقتصادي، فإن الخطط الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى أنواع متعددة تبعاً للمعيار المستخدم في التفرقة. وفي هذه العلاقة عدة معايير أهمها البعد الزمني، ودرجة الشمول، والبعد الجغرافي، ودرجة المركزية.

2-1 - من حيث درجة الشمول:

تقسم الخطط الاقتصادية وفقاً لمعيار درجة الشمول إلى خطط جزئية، وخطط شاملة

1- الخطط الجزئية

يكون التخطيط جزئياً إذا اقتصرَت الخطة الاقتصادية على قطاع اقتصادي واحد، أو على منطقة جغرافية واحدة دون القطاعات أو المناطق الأخرى، فمثلاً قد تضع الدولة خطة لتطوير القطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي أو غيرها من القطاعات ذات الأهمية على المستوى القومي. وإذا كان اتباع التخطيط الجزئي له ما يبرره في بعض الدول، فإن من عيوبه عدم إدخال قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في الحساب. فلا يخفى أن تخطيط قطاع معين إنما يأخذ في حسابه الموارد الإنتاجية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا القطاع وحده. ولما كانت إمكانية تحقيق ذلك تتوقف على مدى إمكانيات القطاعات الأخرى، فقد يصعب تحقيق التناسق بين مختلف القطاعات، ومن ثم يتعذر تحقيق أهداف القطاع المخطط.

2- الخطط الشاملة

هي التي تشمل كل أجزاء الاقتصاد قطاعياً وجغرافياً، وصفة الشمول تعني احتواء الخطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية جميعاً، وعناصر السياسة الاقتصادية كذلك، على نطاق جميع مناطق البلاد الجغرافية.

إن اتباع النظرة الشمولية في إعداد خطة التنمية يتيح المجال للرحب لإزالة التناقض بين الأهداف المتعددة لخطة التنمية، وتجنب حدوث تعاكس بين مفعول السياسات الاقتصادية، وضمان عدم قيام فجوات أو حالات تأزم في مجرى تنفيذ الخطة، والذي يعد من المشاكل المألوفة في حالة غياب التخطيط الشامل.

2-2- من حيث درجة المركزية:

يقوم معيار التفرقة بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي على أساس مقدار الأوامر والتوجيهات التي تصدرها هيئة التخطيط المركزية للوحدات الاقتصادية المختلفة بصورة مباشرة، فكلما قلت الأوامر الموجهة إلى الوحدات والمشاريع الاقتصادية، وترك لها حرية اتخاذ قراراتها الاستثمارية والإنتاجية اقترب التخطيط من اللامركزية، والعكس صحيح وهو أن زيادة تدخل هيئة التخطيط المركزية في قرارات المشاريع والوحدات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة مركزية التخطيط.

2-3- من حيث البعد الجغرافي:

يفرق المخططون والاقتصاديون بين الخطط القومية والخطط الإقليمية. وتشمل الخطة القومية جميع أقاليم ومناطق الدولة الجغرافية. أما الخطة الإقليمية Regional Plan فإنها تقتصر على إقليم أو منطقة واحدة أو أكثر دون الأقاليم والمناطق الأخرى. ويهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق درجة من التوازن في نمو الأقاليم والمحافظات في البلد المعين، ولذلك يتم وضع خطة لإقليم أو لأقاليم معينة يقصد تحقيق هذا الهدف.

2-4- من حيث البعد الزمني

تقسم الخطة الاقتصادية من حيث بعدها الزمني إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الخطة الطويلة الأجل، والخطة المتوسطة الأجل، والخطة القصيرة الأجل.

1- الخطة الطويلة الأجل

بعدها الزمني عشر سنوات فأكثر، وقد يصل إلى عشرين أو ثلاثين سنة. وتكون هذه الخطط عادة من طبيعة التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية لتطوير الاقتصاد القومي، وهي تشير إلى التغيرات المرغوبة أو المتوقعة في هيكل الاقتصاد، وتغيير نمط توزيع الدخل القومي والارتقاء بالمستوى التكنولوجي للإنتاج وغيرها من الأهداف بعيدة المدى. إن الغرض من وضع هذا النوع من الخطط هو رسم الآفاق البعيدة للملامح الأساسية المتوقعة للاقتصاد القومي في المستقبل، وتقل درجة التفصيل في هذه الخطط، وتستخدم كمرشد في إعداد الخطط الأخرى.

2- الخطة المتوسطة الأجل

يتراوح بعدها الزمني بين ثلاث سنوات إلى سبع، وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع الخطط السابقة. فهي تتعرض لهيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، وتفعيل هيكل العمالة وغيرها. إن الخطة المتوسطة الأجل تتطلب النزول إلى مستويات عديدة ومختلفة من التفاصيل التي قد تصل إلى مستوى فرع الصناعة أو الوحدة الإنتاجية.

3- الخطة القصيرة الأجل

الأفق الزمني لهذه الخطة هو عام واحد، لذلك تسمى أيضاً بالخطة السنوية، وتتولد الخطة السنوية بتجزئة الخطة المتوسطة الأجل حسب سنواتها. وتحتوي الخطة السنوية على تفاصيل أكثر مما تحتويه الخطة المتوسطة الأجل، فهي الوسيلة التنفيذية للخطة المتوسطة الأجل، وهي ترتبط بالموازنة العامة للدولة، وتتميز الخطة القصيرة الأجل بتفصيل الأهداف وتفصيل وسائل تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد لا يكون لها خطط من الأنواع الثلاثة السابقة، وغالباً ما تكفي البلدان النامية بخطط متوسطة الأجل، وفي أحيان أخرى بخطط سنوية ترتبط بالموازنة العامة للدولة.

3- خصائص الخطة الجيدة

يشترط في الخطة الاقتصادية الجيدة توافر عدد من الخصائص، وفيما يلي أهمها:

1- الكفاءة الاقتصادية

يقضي مبدأ الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في استخداماتها المتعددة بحيث يحصل على أقصى قدر ممكن من الإنتاج، إن الكفاءة الاقتصادية لا تقتصر على مجال الإنتاج فقط، بل يجب أن تتحقق أيضاً في مجالات الاستهلاك والتوزيع. وفي الحياة العملية نادراً ما تتحقق الكفاءة الاقتصادية، والأغلب حدوثاً هو أن تؤدي

عملية إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات والأنشطة المختلفة إلى زيادة الإنتاج في بعض الأنشطة، ونقصه في أنشطة أخرى. ومن هنا فإن القصد من أن تحقق الخطة الكفاءة الاقتصادية، إنما ينصرف إلى محاولة المفاضلة بين كمية الإنتاج المكتسبة وكمية الإنتاج المضحي بها، ونقيرير أيهما أفضل من وجهة نظر المجتمع.

2- التوافق (التناسق)

يقصد به أن تكون أجزاء الخطة وعناصرها المكونة متناسقة تناسقاً كاملاً، سواء على مستوى الأهداف، أو مستوى الوسائل بعضها مع بعض، أو مستوى الأهداف ووسائل تحقيقها معاً. وعلى سبيل المثال يجب أن لا يتعارض هدف تحقيق أفضل معدل لنمو الدخل القومي مع هدف مكافحة البطالة، وتحقيق التشغيل الكامل أو عدالة التوزيع للدخل، أو أن يتناقض هدف زيادة العمالة مع فنون الإنتاج التي تعتمد عليها الخطة .

ومن ناحية أخرى يقضي مبدأ التوافق المنطقي عدم زيادة مجموع الاستخدامات المخططة من الموارد، عن مجموع الموارد المتاحة.

3- الواقعية

المقصود بذلك أن الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف تتوافق مع إمكانيات المجتمع وظروفه. وفي حالات كثيرة وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، تخرج الخطط الاقتصادية عن الواقعية بدافع تجميع الحماس لبذل أقصى جهودهم في تنفيذ الخطة، مع العلم المسبق بأن الأهداف الموضوعية لن تتحقق بكاملها.

4- المرونة

من المعروف أن بعض الظروف والأحوال المفترضة في الخطة قد لا تتحقق بالدرجة نفسها، أو أنها لا تتحقق أبداً أثناء تنفيذ الخطة لأسباب عديدة، مثلاً حدوث كوارث طبيعية، أو تغير مفاجئ في الموقف الدولي أدى إلى انقطاع المساعدات الأجنبية، أو نقص كبير في حصيللة الصادرات من النقد الأجنبي، أو قد تحدث ظروف يلزم معالجتها بأساليب مختلفة عن الأساليب والسياسات الموضوعية في الخطة. وتعني مرونة الخطة ضرورة وجود وسائل وإجراءات يمكن بواسطتها تعديل السياسات المقررة، بحيث تتفق مع الأهداف المراد تحقيقها في ظل الظروف الجديدة، ويمكن تحقيق قدر من المرونة عن طريق وجود خطط سنوية تجري بواسطتها التعديلات المطلوبة لمواجهة أي ظروف جديدة قد تحدث أثناء تنفيذ الخطة.

4- طبيعة التخطيط التنموي

تتسم اقتصادات البلدان النامية بكونها اقتصادات مختلطة يتعايش فيها أنماط إنتاج متعددة: بقايا العلاقات الإنتاجية لما قبل الرأسمالية، وعلاقات إنتاجية رأسمالية ناشئة عن التوظيفات الرأسمالية الأجنبية،

خاصة في الصناعات الاستخراجية، والمصارف والتجارة الخارجية، وأخرى بفعل التوظيفات الرأسمالية للقطاع الخاص المحلي. وإلى جانب القطاع الخاص يوجد قطاع عام، يتفاوت من بلد لآخر من حيث حجمه ومجالاته، واتجاهات نموه.

ويتكون القطاع الخاص في الاقتصادات النامية المختلطة عموماً من أربعة أشكال للملكية الفردية أو الخاصة، هي:

1. اقتصاد الكفاف في الزراعة التقليدية، والصناعة الحرفية اليدوية، التي تخصص إنتاجها بصفة أساسية لإشباع حاجات الاستهلاك الشخصي للمنتجين أنفسهم، وللتبادل في السوق عرضياً أو بصورة ثانوية.
2. مؤسسات تجارية صغيرة وأنشطة اقتصادية أسرية في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي خاصة في المناطق الحضرية .
3. مؤسسات تجارية متوسطة الحجم في الزراعة والصناعة، والتجارة والنقل، يملكها ويديرها أصحاب عمل محليون.
4. مشاريع وشركات كبيرة يشترك في ملكيتها رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي، أو أنها مملوكة بالكامل للشركات الأجنبية في الصناعات التعدينية والمناجم، وبعض الصناعات التحويلية، والمزارع الكبيرة المعد لإنتاجها للتصدير، إضافة إلى تحويل أرباحها للخارج.

وإلى جانب القطاع الخاص، يوجد قطاع عام، لكن في معظم البلدان النامية تكون الأهمية النسبية للقطاع الخاص، فهو يلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني. لذلك فالخطة الاقتصادية للحكومة المركزية، وأهدافها الإنمائية ملزمة للقطاع العام، في حين أنها من طبيعة تأشيرية Indicative لها صفة التوصيات، وتأخذ طريق الإقناع لتنفيذها بالنسبة للقطاع الخاص.

وفي ضوء هذا الواقع الاقتصادي السائد في معظم الاقتصادات النامية المختلطة، فإن مضمون عملية تخطيط التنمية الاقتصادية ينطوي على مكونين (عنصرين) أساسيين:

1. تخطيط استثمارات القطاع العام من خلال قيام أجهزة التخطيط الحكومية (وزارة التخطيط مثلاً) بوضع برنامج يمتد مدة زمنية معينة، (خمس سنوات عادة)، تتحدد فيه مجالات توظيف الموارد المالية الحكومية، والتمويل الأجنبي - إن وجد - المخصصة للمشاريع الاستثمارية الحكومية، خصوصاً لمشروعات البنية التحتية، كالطرق ومشاريع المياه والكهرباء والمدارس والمرافق الصحية العامة .. إلخ.
2. استخدام أدوات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، ومنظومة من الحوافز والإجراءات للتأثير على السلوك الاقتصادي للقطاع الخاص لتوجيه استثماراته نحو القطاعات والأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للحكومة المركزية. ومن هذه الأدوات

الضرائب، وتراخيص الصناعة، وأذونات الاستيراد، والرسوم الجمركية، وأسعار الفائدة، وأسعار عوامل الإنتاج .. إلخ، وقد تلجأ الحكومة إلى الرقابة المباشرة على نشاطات القطاع الخاص، بهدف التأكد من قيام علاقة انسجام بين هذه النشاطات، وأهداف الخطة الاقتصادية للحكومة المركزية. وهنا تبرز الطبيعة التساومية والتوفيقية للتخطيط في اقتصاد الدول النامية المختلطة. وهنا تظهر بعض المشكلات أثناء تنفيذ الخطة، فإذا كان من السهل تنفيذ مشاريع القطاع العام المحددة في الخطة الاقتصادية، فمن الصعب تنفيذ المشاريع والأهداف التي أسندت في الخطة للقطاع الخاص، مما يعني أن هذا الجزء من الخطة يبقى غير مضمون التنفيذ، وذلك لأن السياسات وأدوات الرقابة غير المباشرة هي من طبيعة تأشيرية غير ملزمة، وبالتالي غير مضمونة النتائج على سلوك القطاع الخاص.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن التخطيط التنموي في الاقتصادات النامية المختلطة، عبارة عن محاولة حكومية مقصودة لتنسيق صناعة القرار الاقتصادي بقصد التأثير على اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية، والنتائج المحلي الإجمالي، والاستهلاك والاستثمار والتشغيل والتصدير والاستيراد .. إلخ. لإنجاز مجموعة من الأهداف الإنمائية المحددة مسبقاً، لكنها تكون غالباً من طبيعة تأشيرية لها صفة التوصيات، يعتمد تنفيذها أساساً على الإقناع، نظراً لسيطرة القطاع الخاص في هذه الاقتصادات.

5- أسباب التخطيط في الاقتصادات النامية

في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، حظيت موضوعة التخطيط الاقتصادي بقبول عالمي لا سيما في البلدان النامية التي استقلت حديثاً، باعتبار التخطيط الطريق الأكثر موثوقية لتجاوز العقبات الأساسية للتنمية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ودائم، كما علقت البلدان النامية آمالاً كبيرة على التخطيط للخروج بالاقتصاد القومي من حالة التخلف والإسراع بسيره نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لذلك قام كثير من البلدان النامية بوضع خطط اقتصادية متوسطة الأجل، لمدة خمس سنوات، وجميع البلدان النامية أخذت تطلق على خططها الجزئية اسم خطة التنمية القومية. ويعود القبول المبكر والواسع للتخطيط الاقتصادي كأداة للتنمية في البلدان النامية إلى العديد من الأسباب، ومن بينها يمكن تحديد ثلاثة أسباب تعد الأكثر تناولاً بشكل عام:

1. فشل السوق Market Failure

يعتقد أن البلدان النامية اليوم ليس باستطاعتها أن تعتمد على ميكانيكية السوق أو جهاز الأسعار أداة للتنمية الاقتصادية، وذلك كما كان الحال في الدول الصناعية الرأسمالية، إبان المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن أسباب ذلك أن الأسواق في معظم اقتصادات البلدان النامية تعاني من أوجه قصور Imperfections، ومواطن ضعف، ونواقص كثيرة تنعكس في محدودية دور السوق في إنجاز مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبرز هذه النواقص والعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. نقص المعلومات أو عدم كفايتها، وانتشار حالة عدم التأكد، إضافة إلى نقص أدوات ووسائل الحصول على المعلومات. ولذلك فالسلوك الاقتصادي الأمثل - الذي يعظم أرباح المنتجين ومنفعة المستهلكين - يبنى على أساس معلومات غير كافية في أحسن الحالات، بالنتيجة إن جهاز الأسعار أو ميكانيكية السوق لا تساعد المنتجين والمستهلكين على اتخاذ القرارات الاقتصادية بكفاءة، ومن ثم لا يتم التخصيص الأمثل للموارد في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

ب. وجود تأثيرات خارجية Externalities جوهرية لا تعكسها أسعار السوق. وبسبب وجود هذه التأثيرات الخارجية تظهر فوارق جدية بين الربحية الخاصة والربحية الاجتماعية في العديد من السلع الجماعية، وعوامل الإنتاج، فهناك العديد من السلع مع أنها ذات عائد اجتماعي عالٍ مثل خدمات التعليم، والرعاية الصحية، فإن القطاع الخاص لا يتوجه نحو الاستثمار فيها بسبب عدم توفر الحافز أو لانخفاض ربحيتها الخاصة. ولما كان جهاز الأسعار يعمل من خلال الربحية الخاصة، فإنه لا يتم الحصول على النتائج المرغوب فيها اجتماعياً في مثل هذه الحالات، وبالتالي لا يتم التخصيص الكافي للموارد من وجهة نظر المجتمع. لذلك يكون من واجب الحكومة في مثل هذه الحالات التدخل للقيام بهذه المشروعات لعجز ميكانيكية السوق أو جهاز الأسعار عن توجيه الموارد إليها.

ج. حتى لو افترضنا أن السوق تعمل نسبياً بكفاءة في تخصيص الموارد، إلا أن ذلك لا يلغي دور الحكومات في الاقتصادات النامية، خصوصاً في المراحل الأولى من عملية التنمية، فلا يزال للحكومات دور هام تلعبه في مجال تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل، وإقامة مشروعات البنية التحتية اللازمة لحفز الاستثمارات الإنتاجية، وحتى في المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، فإن القطاع الخاص في البلدان النامية قد يعجز عن توفير التمويل الضخم اللازم لإقامة بعض الصناعات كالصناعات الثقيلة، والتي ربما تحتاج أيضاً لفترة طويلة نسبياً لاسترداد رأس المال المستثمر فيها، وبالتالي لا تدر عائداً سريعاً.

2. تعبئة الموارد وتخصيصها Mobilization and Allocation of Resources

لا تحتل الاقتصادات النامية أن تبدد مواردها المالية المحدودة ومواردها البشرية المؤهلة على المغامرة في مشاريع غير منتجة، كما أن مشاريع الاستثمار يجب أن لا يتم اختيارها بشكل منفرد على أساس تحليل الإنتاجية الجزئية التي تعبر عنها نسب رأس المال/ الناتج لكل مشروع، بل يجب أيضاً أن تؤخذ في سياق برنامج عام أو كلي للتنمية، يأخذ بالاعتبار الوفورات الخارجية External economies والآثار غير المباشرة، والأهداف البعيدة المدى للمجتمع Long-term objectives، كما أن قوة العمل المؤهلة أو الماهرة يجب أن توظف في المجالات التي تكون فيها مساهمتها أعلى ما يمكن.

إن التخطيط الاقتصادي يساعد في التغلب على القيود وآثارها الناجمة عن محدودية الموارد، وذلك من خلال التعرف على هذه القيود، ووضع الحلول لها وكذلك عن طريق اختيار وتنسيق مشاريع الاستثمار بحيث تخصص الموارد النادرة أو المحدودة للمشاريع الأكثر إنتاجية من وجهة نظر المجتمع أو الاقتصاد

القومي. وإذا ما تركت التنمية الاقتصادية لقوى السوق وحافز الربح، فإن المشروعات ذات الربحية المرتفعة أو السريعة سيكون لها الأولوية بصرف النظر عن أولويات المجتمع، وربما تؤدي قوى السوق إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات ذات تفضيل اجتماعي منخفض (مثلاً السلع الاستهلاكية للأغنياء)، ولا تأخذ بالاعتبار المنافع الإضافية التي يمكن الحصول عليها في حالة وجود برنامج استثماري مخطط .

3. استقطاب المساعدات الأجنبية Foreign Aids

يعدّ وضع الخطط للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية شرطاً ضرورياً للحصول على المساعدات الأجنبية الثنائية والمتعددة الأطراف. وعليه اعتقد البعض بأن السبب في اتباع التخطيط في هذه البلدان - حتى لو كانت الخطط الاقتصادية في صورة قوائم لتسويق مشاريع حكومية لدى الجهات المانحة - هو ضمان حصول هذه البلدان على المساعدات الأجنبية، إذ من الأفضل لحكومات الدول النامية أن تضع خططاً اقتصادية لإقناع المانحين بأن أموالهم سوف تستغل بصورة سليمة في إطار خطة عمل واضحة ومحددة للتنمية.

.....انتهت المحاضرة.....

مراحل التخطيط الاقتصادي للتنمية

- 1- مرحلة بناء الخطة: التخطيط بأسلوب المراحل
 - 1-1 تصميم الإطار العام للخطة
 - 1-1-1 تحديد الأهداف الإنمائية (التطويرية)
 - 1-1-2 تحديد وسائل بلوغ الأهداف
 - 1-1-3 تحديد نسبة النمو لمجموع الاقتصاد الوطني
 - 1-2 تنسيق المشاريع الإنمائية، واختيار أساليب الإنتاج الفنية
- 2- مرحلة تنفيذ الخطة
- 3- مرحلة متابعة وتقييم أداء الخطة



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

تمر عملية التخطيط الاقتصادي بالعلاقة مع الخطة الاقتصادية القومية في ثلاث مراحل رئيسية هي:

1. مرحلة بناء (إعداد) الخطة.
2. مرحلة تنفيذ الخطة.
3. مرحلة متابعة وتقييم أداء الخط.

1- مرحلة بناء الخطة: التخطيط بأسلوب المراحل

يقوم التخطيط بأسلوب المراحل على أساس تجزئة عملية وضع الخطة إلى مراحل وخطوات متلاحقة، يتم فيها الانتقال من الكل (العام) إلى الجزء (الخاص)، وهذه المراحل هي:

أولاً : مرحلة مجموع الاقتصاد الوطني.

ثانياً : مرحلة تخطيط القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً : مرحلة تخطيط مشاريع القطاعات.

أولاً: مرحلة مجموع الاقتصاد الوطني

تتناول هذه المرحلة دراسة الاقتصاد الوطني بقصد التعرف على أهم عناصره الكمية والنوعية، وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن الكشف عن الإمكانيات المتاحة وقت إعداد الخطة، وبالتالي التعرف على قدرة الاقتصاد الوطني على النمو، ومن ثم وضع الإطار العام للخطة الإنمائية القومية. إن العناصر التي يتم دراستها في هذه المرحلة ذات طبيعة كلية، مثل الدخل القومي، الادخار، الاستثمار، الاستهلاك، التجارة الخارجية، السكان وتركيباتهم، القوى العاملة وتركيبها، والثروات الطبيعية، إضافة لمصادر التمويل الداخلية والخارجية وغيرها من العناصر القابلة للقياس الكمي. ومن النماذج التي يمكن أن يستفاد منها في هذه المرحلة هي نماذج النمو الكلي.

نماذج النمو الكلي

تتعامل هذه النماذج مع متغيرات اقتصادية كلية ذات أهمية بالغة في تحديد مستويات ومعدلات نمو الناتج أو الدخل القومي كالادخار والاستثمار والمخزون الرأسمالي والصادرات والواردات والمساعدات الأجنبية وخلافها. وتستخدم هذه النماذج للتنبؤ بمعدلات نمو الناتج وبمعدلات نمو التوظيف على مدى ثلاث سنوات إلى خمس. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه النماذج تستند إلى النموذج الأساسي المعروف بـ هارود- دومار، مع بعض الاختلاف البسيط.

يفترض نموذج هارود- دومار للنمو أن محدودية المدخرات تمثل القيد أو العائق الرئيسي للنمو الاقتصادي الكلي. وهو يستخدم لتقدير المدخرات المحلية الضرورية لتحقيق معدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP المحدد أو المقدر في الخطة، مع افتراض أن نسبة رأس المال / الناتج القومي معطاة. لكن في معظم الحالات لا تحقق المدخرات المحلية الضرورية لتحقيق معدل النمو المقدر. ومن هنا تتمثل

السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع في كيفية توليد مدخرات محلية إضافية أو العمل على استقطاب مساعدات أجنبية.

ولأغراض التخطيط، يصاغ نموذج هارود-دومار على النحو التالي:

$$\dot{k} = (s_{\pi} - s_w) (\pi / Y) + s_w$$

k = المعامل المتوسط (ويساوي الحدي) لرأس المال/ الناتج

g = معدل النمو

δ = وتتمثل نسبة ذلك الجزء من المخزون الرأسمالي المستهلك في سياق عملية الإنتاج في فترة معينة.

s_{π} = الميل للادخار من الأرباح (π)

s_w = الميل للادخار من الأجور w

Y = الدخل القومي

تستخدم هذه المعادلة للتأكد من كفاية المدخرات المحلية الجارية من دخل الأجور، ودخل الأرباح.

وعلى سبيل المثال إذا كان معدل النمو المرغوب هو 4%، وأن $\delta = 3\%$ ، و $k = 3$ ، وأن 0.5

$$\pi / Y = 0.42 \quad s_{\pi} + s_w =$$

فإذا كانت المدخرات المحلية من دخل الأرباح الرأسمالية 25 %، فهذا يعني أن الادخار من دخل

الأجور يجب أن يكون 17 % لبلوغ معدل النمو المنشود.

وفي حالة عدم كفاية معدل الادخار الضروري، فإنه يمكن للحكومة أن تستخدم سياسات ترمي

إلى زيادة المدخرات المحلية، أو تبحث عن تمويل خارجي.

نموذج آخر يعرف بـ "نموذج الفجوتين Two-Gap Model" تم تطوير هذا النموذج من قبل

المخططين، لتقدير فجوة المدخرات المحلية في البلدان النامية، وتقدير احتياجاتها من العملات الأجنبية

لأغراض التنمية الاقتصادية، كما تستخدم لمعرفة ما إذا كانت هذه البلدان تعاني من نقص المدخرات

المحلية، أو العملات الصعبة، وما إذا كان عدم كفاية الاحتياجات من النقد الأجنبي يشكل قيداً أو عائقاً

للتنمية الاقتصادية؟

يرتكز تحليل نموذج الفجوتين على مطابقة الدخل القومي، وهي أن:

الإنتاج أو (الدخل) الكلي = الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + X - M \dots \dots (1)$$

حيث: C الانفاق الاستهلاكي الكلي (الخاص والعام)

I الانفاق الاستثماري الكلي (الخاص والعام)

X الصادرات

M الواردات

ويمكن إعادة كتابة المتطابقة (1) على أساس أن مجموع الموارد المتاحة = مجموع استخدامات الموارد في الاقتصاد.

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots (2)$$

وبطرح C من طرفي المتطابقة (2) نحصل على:

$$Y + M - C = I + X \dots\dots\dots (3)$$

ومن المعلوم ان الادخار هو ذلك الجزء المقطوع من الدخل بغرض الإنفاق في المستقبل، أو بغرض الاستثمار، معنى ذلك أن:

$$S = Y - C \dots\dots\dots (4)$$

وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (3) نحصل على المتطابقة (5) بعد إعادة ترتيب كتابتها كما يلي:

$$S - I = X - M \dots\dots\dots (5)$$

تشير المتطابقة (5) إلى أن: فجوة المدخرات المحلية = فجوة النقد الأجنبي.

وتمثل فجوة الادخار المحلي الفرق بين المدخرات المحلية الفعلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق مستوى معين من الناتج أو الدخل القومي. أما فجوة النقد الأجنبي فهي تمثل الفرق بين الصادرات والواردات، أو (رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الدولية). أي أن فجوة النقد الأجنبي هي كمية النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد السلع والخدمات، وأيضاً لتحقيق مستوى معين من الناتج أو الدخل، والتي لا يتمكن قطاع التصدير من توفيرها عن طريق الصادرات.

تعدّ نماذج النمو الكلي محاولة أولية تقريبية حول الاتجاهات العامة التي قد يأخذها الاقتصاد. والأهم أن نماذج النمو الكلي تركز على المستوى الكلي، بينما يحتاج بناء الخطة الاقتصادية للتنمية إلى نموذج يعكس علاقات التداخل المتبادل بين الصناعات والقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد، أي إلى نموذج متعدد القطاعات مثل النموذج الذي يعرف بنموذج المدخلات - المخرجات .

ثانياً: مرحلة تخطيط القطاعات

في هذه المرحلة يتم تقسيم هيكل الاقتصاد الوطني إلى أجزاء أو قطاعات: قطاع زراعي، قطاع صناعي، قطاع الخدمات، قطاع التجارة ... إلخ، ويمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين: قطاع الاستهلاك، وقطاع الاستثمار.

تتطلب هذه المرحلة الدخول في تفاصيل أكثر وأدق مما تتطلبه مرحلة نمو مجموع الاقتصاد، حيث تتناول هذه المرحلة دراسة حجم إنتاج كل قطاع، وحجم العمالة المستخدمة في القطاع وإنتاجيتها، ومكافئ رأس المال الخاص لكل قطاع، والطلب المحلي والخارجي على منتجات القطاع حاضراً ومستقبلاً، ومستوى التقنية (التكنولوجيا) المستخدمة في القطاع، وعلاقات التشابك الاقتصادي بين كل قطاع والقطاعات الأخرى. وغير ذلك من العناصر التي تحدد قدرة القطاع على النمو والتوسع. ولا شك أن مجموع نمو القطاعات

يجب أن يكون مطابقاً لنسبة النمو الكلية للاقتصاد الوطني في مجموعه، والتي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى. ومن النماذج التي يمكن استخدامها في هذه المرحلة نموذج تحليل المدخلات - المخرجات.

نموذج تحليل المدخلات - المخرجات

يهتم نموذج المدخلات - المخرجات بالتحليل الكمي للعلاقات المتداخلة والمتبادلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وتتجلى العلاقات المتبادلة في أن كل قطاع يأخذ من منتجات القطاعات الأخرى ويعطيها من إنتاجه لأغراض الاستخدام النهائي، أو الاستخدام الوسيط. لذلك في جدول المدخلات - المخرجات، يظهر القطاع الواحد مرتين. الأولى بوصفه قطاعاً منتجاً، والثانية بوصفه قطاعاً مستخدماً (مستهلكاً).

وعلى سبيل المثال يظهر القطاع الزراعي قطاعاً منتجاً للقمح مثلاً، ويظهر قطاعاً مستخدماً للمخصبات الزراعية التي يحصل عليها من القطاع الصناعي.

بصفة عامة يستخدم نموذج المدخلات - المخرجات في الأغراض الرئيسية التالية:

1. تحليل هيكل الاقتصاد القومي، ودراسة العلاقات الفنية المتداخلة والمتبادلة بين قطاعاته المختلفة .

2. التخطيط الاقتصادي من حيث المساعدة في وضع الخطط الاقتصادية المتناسقة، ورسم سياساتها اللازمة لتنفيذها دون اختناقات واختلالات .

3. التنبؤ الاقتصادي.

ما يهمنا هنا هو استخدام النموذج في اغراض التخطيط الاقتصادي، مثل تقدير الإنتاج الكلي القطاعي اللازم لإشباع طلب نهائي مخطط، وبيان أثر التغير في الطلب النهائي أو في أحد مكوناته على مستويات الإنتاج القطاعية المطلوبة.

ثالثاً: مرحلة تخطيط المشاريع

يعدّ المشروع أصغر وحدة اقتصادية في عملية التخطيط الاقتصادي. إن كل قطاع يتألف من مشاريع، وتنمية أي قطاع تقوم على أساس إنشاء مشاريع جديدة في نطاق القطاع المعني، وتوسيع مشاريعه القائمة أو القيام بالإنشاء والتوسيع معاً.

تتطلب مرحلة تخطيط المشاريع الدخول في تفاصيل أكثر من مرحلة تخطيط القطاعات. وهذه المرحلة تتناول البنود المتعلقة بتكاليف إنشاء كل مشروع وكذلك بمقدار العائدات المباشرة وغير المباشرة المتوقعة للمشروع.

إن تكاليف المشاريع تتعلق بجانب الموارد اللازمة لتمويل الخطة، بينما عائدات (منتجات) المشاريع تتعلق بأهداف الخطة.

في هذه المرحلة يقوم جهاز التخطيط بتجميع المشاريع كمفردات، ويقوم الجهاز بفحص تكاليف وعائدات كل مشروع، ثم يقوم بغرلة المشاريع وتنسيقها داخل الإطار العام للخطة الإنمائية الذي سبق أن

وضعه نفس الجهاز في ضوء الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وقدرته على النمو من جهة، وعلى هدى الأهداف الإنمائية من جهة أخرى.

وهكذا يتألف الاقتصاد الوطني من عدة قطاعات، وكل قطاع يتألف من عدة مشاريع، ومن البديهي أن:

نمو مجموع الاقتصاد = مجموع نمو القطاعات = مجموع نمو المشاريع
وبهذه الطريقة، أي تجزئة النسبة الكلية لنمو الاقتصاد إلى نسب فرعية تبعاً للقطاعات الاقتصادية، وتجزئة حصة كل قطاع إلى أجزاء بحسب المشروعات التابعة للقطاع المعني، يتضح الدور الإنمائي لكل قطاع في الاقتصاد الوطني. حيث يكون حاصل جمع النمو على صعيد المشروعات، مساوياً لحاصل جمع النمو على صعيد القطاعات، كما يكون حاصل جمع نمو القطاعات مساوياً للنسبة الكلية لنمو مجموع الاقتصاد الوطني.

وفي هذه المرحلة يساعدنا تقييم المشروعات وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية في اختيار المشاريع المناسبة

تقييم المشروع وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية

إذا كانت نماذج النمو الكلي تحدد استراتيجية عريضة لنمو الاقتصاد، وأن نموذج المدخلات والمخرجات يحاول أن يضمن التناسق الداخلي لمجموعة من الأهداف القطاعية، فإن تقييم المشروع، وهو أسلوب للتحليل الجزئي، يهدف إلى ضمان كفاءة تخطيط واختيار المشاريع الفردية داخل كل قطاع. لكن ما لا ينبغي إغفاله أن درجة التفاعل المتبادل بين هذه المراحل الثلاث للتخطيط تحدد بدرجة أو بأخرى مدى النجاح الذي تحققه عملية التخطيط.

إن تحليل التكلفة والعائد الاجتماعي أداة تحليلية أساسية تساعد صانع القرار في القطاع العام على تقييم المشروع وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المحدودة.

إن الفكرة الأساسية لتحليل التكاليف والمنافع تتلخص فيما يلي: إنه لاتخاذ قرار بشأن بدائل المشروعات الاستثمارية العامة من الضروري مقارنة المنافع الاجتماعية مع التكاليف الاجتماعية، ثم اختيار البديل الذي يحقق أكبر عائد على المجتمع، وبالتالي زيادة رفاهيته .

إن الحاجة لتحليل التكلفة - العائد من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع تبرز، لأن معيار الربحية التجارية، وهو يوجه القرارات الاستثمارية للمستثمرين من القطاع الخاص، قد لا يكون أداة مناسبة لتوجيه قرارات الاستثمار العام، فالمستثمرون من القطاع الخاص وهم يهتمون أساساً في تعظيم أرباحهم الخاصة، يأخذون بالحسبان الآثار النقدية المباشرة للمشروع الاستثماري الخاص، أي الإيرادات والمصروفات النقدية المباشرة التي تؤثر على الأرباح الصافية للمشروع.

إن نقطة انطلاق التحليل الاجتماعي للتكاليف والمنافع هي أنه لا يقبل أن تكون الإيرادات النقدية المباشرة كمقياس حقيقي للمنافع الاجتماعية، وكذلك لا يقبل أن تكون النفقات النقدية المباشرة كمقياس حقيقي للتكاليف الاجتماعية.

وحيث تختلف التكاليف والمنافع الاجتماعية عن التكاليف والمنافع الخاصة، فإن قرارات الاستثمار المبنية كلياً على أساس معيار الربحية التجارية يمكن أن تؤدي إلى مجموعة من القرارات الخاطئة من زاوية الرفاه الاجتماعي. وهكذا إن تقييم المشروعات الاستثمارية من وجهة النظر الخاصة (الربحية التجارية) في أحيان كثيرة لا يؤدي إلى معرفة مدى مساهمة المشروع من وجهة نظر المجتمع (الربحية الاجتماعية). تتشابه الطريقتان من حيث الشكل في تقييم المشروع، حيث إن كلاهما يهدف إلى تحديد التكاليف والعوائد وبالتالي تقدير الربحية الصافية، إلا أنهما يختلفان فيما يلي:

1. يهدف تحليل الربحية التجارية إلى تقدير صافي العائد المالي الخاص للمشروع، بينما يهدف تحليل الربحية الاجتماعية إلى تقدير العائد الاجتماعي الصافي، ودراسة آثار تنفيذ المشروع على الاقتصاد القومي.

2. يأخذ تحليل الربحية التجارية في الحسبان الآثار النقدية المباشرة للمشروع، في حين يأخذ تحليل الربحية الاجتماعية بجميع الآثار المباشرة وغير المباشرة.

3. يعتمد تحليل الربحية الخاصة (التجارية) على أسعار السوق، في حين يعتمد تحليل الربحية التجارية على أسعار السوق المعدلة، أو ما يعرف بالأسعار المحاسبية (القومية) Accounting prices أو أسعار الظل Shadow prices وهي الأسعار التي يتم حسابها من وجهة نظر الاقتصاد القومي لتعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع.

4. تُعالج مشكلة التفضيل الزمني في تحليل الربحية التجارية عن طريق استخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، وفي تحليل الربحية الاجتماعية يستخدم معدل الخصم الاجتماعي Social discount rate.

يعرف الربح الاجتماعي Social profit على أنه الفرق بين المنافع الاجتماعية Social benefits والتكاليف الاجتماعية Social costs. ويتضمن حساب الربحية الاجتماعية للاستثمار إجراء عملية مكونة من ثلاث خطوات هي:

أولاً: تحديد دالة الهدف Objective function المراد تعظيمها وهي عادة صافي المنافع الاجتماعية. مثل زيادة الدخل القومي، والتوظيف الكامل، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات للدولة، والاستقرار الاقتصادي، وتحسين توزيع الدخل وتحقيق عدالة التوزيع، وحماية البيئة وغير ذلك.

ثانياً: تقدير الأسعار الاقتصادية، أو "أسعار الظل"، ومعدل الخصم الاجتماعي. وأسعار الظل تعبر عن تكلفة الفرصة الحقيقية للموارد من وجهة نظر المجتمع، ومعدل الخصم الاجتماعي هو السعر الذي تخصم به التكاليف والمنافع الاجتماعية المتوقعة للمشروع، وبالتالي الوصول لتقييم يعكس وجهة نظر

الاقتصاد القومي أو المجتمع، وذلك لأن أسعار الفائدة السوقية والتي يستخدمها المستثمرون من القطاع الخاص، لخصم التكاليف والإيرادات المتوقعة للمشروع قد لا تكون صالحة لحساب الربحية الاجتماعية للاستثمار .

ثالثاً: اختيار المشاريع بموجب معايير محددة، حيث تستخدم هذه المعايير لقبول أو رفض مشروع، أو لاختيار مشروع أو أكثر من بين عدة مشاريع بديلة.

1-1 تصميم الإطار العام للخطة

يوصف التخطيط بأنه العملية التي يتم بموجبها رسم مسار الانتقال بالاقتصاد الوطني من الوضع الحالي، وهو نقطة البداية بالنسبة للخطة، إلى الوضع المرغوب تحقيقه في نهاية فترة الخطة. إن التخطيط يتطلب تحديد أهداف معلومة وواضحة من جهة، وتحديد الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف خلال فترة زمنية محددة من جهة أخرى. وفي المرحلة الأولى يجري تصميم الإطار العام للخطة الإنمائية للاقتصاد الوطني، ويتكون الإطار العام للخطة من العناصر التالية:

1. الأهداف الإنمائية المنشودة.
2. الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.
3. تحديد نسبة نمو الاقتصاد خلال فترة الخطة.

1-1-1 تحديد الأهداف الإنمائية (التطويرية)

يهدف التخطيط إلى تطوير حياة الإنسان مادياً ونوعياً، فالهدف النهائي للتخطيط هو رفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان عبر الزمن، والهدف النهائي هو هدف إجمالي عام ينطوي على مجموعات من الأهداف التفصيلية بشأن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية. إن الأهداف الإنمائية ينبغي أن تكون واقعية، بحيث تعكس الإمكانيات المتاحة، والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، إذ إن المبالغة في الأهداف المختارة يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وإلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة:

أولاً: أهداف اقتصادية

1. زيادة الدخل القومي.
2. زيادة حجم العمالة.
3. تنويع هيكل الاقتصاد القومي وتطوير المستوى الفني للإنتاج.
4. تقليص درجة التبعية الاقتصادية للخارج.

ثانياً: أهداف اجتماعية

1. تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وفي مستويات التطور بين أقاليم البلاد ومناطقها الجغرافية..

2. مكافحة البطالة.

3. تقليل مستويات ومعدلات الفقر.

4. تحسين أوضاع التعليم كمّاً ونوعاً.

5. تحسين الأوضاع الصحية.

ثالثاً: شروط بمثابة أهداف

1. المحافظة على استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار.

2. المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

إن الأهداف الاقتصادية تتصل بمسألة الكفاءة الإنتاجية (تحقيق أقصى نفع مادي ممكن باستخدام الموارد المتاحة) في حين تتعلق الأهداف الاجتماعية بمسألة العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والإسكان، وتشكل الكفاءة والعدالة ركنين أساسيين للرفاه البشري، أما الشروط التي اعتبرت بمثابة أهداف، فإن دورها ينصب على حفظ مسيرة التنمية من التعرض للهزات والانتكاسات التي قد تنشأ في سياق عملية التنمية ذاتها.

فالعجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى استنزاف العملات الأجنبية، وإلحاق الضرر بالعملية الوطنية، في حين يسبب التضخم النقدي تغييراً في تركيب أثمان عوامل الإنتاج، ويؤثر في تكاليف إنشاء المشاريع، وربما يؤدي إلى استنزاف مصادر التمويل المخصصة للمشاريع، مما يؤدي إلى توقف حركة الإنشاء جزئياً أو كلياً.

ومن المشكلات التي تواجه عملية التخطيط أن تعدد الأهداف يسبب تنازع الأهداف على الموارد المتاحة، كما أن بعض الأهداف قد تتضارب مع بعضها الآخر، بحيث إن تحقيق أحدها إلى أقصى مدى يتناقض أو يتصادم مع تحقيق هدف آخر. وبناءً على ذلك ينبغي التوفيق بين الأهداف وترتيبها حسب معيار الأولوية، فتعطى الأسبقية للأهم فالأهم وهكذا.

1-1-2 تحديد وسائل بلوغ الأهداف

تتحدد سرعة السير نحو الأهداف المنشودة تبعاً لكمية ونوعية الموارد المتاحة من جهة، واتخاذ السياسات الاقتصادية والتدابير المناسبة من قبل القائمين على شؤون التنمية والتخطيط من جهة أخرى. إن وسائل بلوغ الأهداف المنشودة تتألف من مجموعتين يكمل بعضها بعضاً وهي:

1. الموارد المادية والبشرية، والتي يمكن تعبئتها وحشدتها في مختلف ميادين التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وتتمثل في موارد العمل والأرض، ورأس المال، والتنظيم أو الإدارة.

2. السياسات الاقتصادية والتدابير التي يمكن اتخاذها لدعم عملية التنمية وضمان السرعة

والتوازن في حركتها، وأبرزها السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، والضرائب، والاقتراض)

والسياسة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية، وسياسات العمل، والأجور، والتسعير، والتعليم

... إلخ.

1-1-3 تحديد نسبة النمو لمجموع الاقتصاد الوطني

بعد تقدير الإمكانيات المتاحة للاقتصاد القومي وتقرير السياسات الاقتصادية المناسبة، يمكن تعيين نسبة نمو مجموع الاقتصاد الوطني. والمعيار الذي يستخدمه الاقتصاديون لقياس النمو هو الدخل الحقيقي للفرد، باعتباره يمثل حجم الإنتاج.

ويمكن تعيين نسبة النمو على ضوء العلاقة الوظيفية بين رأس المال والمنتج الذي يتولد نتيجة لمساهمة رأس المال (مع العناصر الإنتاجية الأخرى) في تكوينه. ويزداد رأس المال من خلال زيادة الاستثمار، وبالتحديد بواسطة صافي الاستثمار ومصدر الاستثمار هو الادخار. أي أن زيادة مقدار الاستثمار السنوي تتطلب زيادة المدخرات الوظيفية السنوية أو اللجوء إلى التمويل الأجنبي أو الاثنين معاً.

1-2 تنسيق المشاريع الإنمائية، واختيار أساليب الإنتاج الفنية

- تنسيق المشروعات الإنمائية

تهدف عملية تنسيق مشاريع الخطة الإنمائية إلى إقامة الاتساق (التناسق) بين مشروعات الخطة عن طريق مراعاة ترابطها، وتكاملها مع بعضها، وإزالة حالات التكرار والازدواجية، وبالتالي إخراج مجموعة المشاريع على هيئة خطة إنمائية متناسقة داخلياً، ومتكاملة هيكلياً.

- اختيار أساليب الإنتاج الفنية

تشير طريقة الإنتاج الفنية أو ما يعرف بالفن الإنتاجي Production Technique مسألة الجمع والتأليف بين عناصر الإنتاج في المشروع المعين، ويؤثر الفن الإنتاجي على مستوى إنتاجية العمل ورأس المال، كما يحدد الطلب على العمل، وبالتالي على مستوى العمالة (الاستخدام)، وأيضاً يحدد الطلب على رأس المال والنقد الأجنبي، أي أن اختيار الفن الإنتاجي يؤثر على كيفية استخدام مختلف عناصر الإنتاج، وبالتالي تعدّ مسألة اختيار طريقة الإنتاج الفنية إحدى القضايا الأساسية المتعلقة بتحديد سياسة الاستثمار في الخطة الاقتصادية القومية.

في الغالب توجد أكثر من طريقة فنية واحدة للإنتاج مما يتطلب الاختيار بين هذه الطرق، ومن المعلوم أن كل طريقة فنية للإنتاج تقوم على نسبة معينة بين العمل ورأس المال، أي بين اليد العاملة ورأس المال العيني (الآلات، والمواد الخام وغيرها) نسبة تختلف عن تلك التي تقوم عليها الطرق الأخرى. والسؤال، كيف يمكن اختيار إحدى هذه الطرق عند تساوي النتائج الفنية؟

في اقتصاد السوق يتم الاختيار بين الطرق الفنية للإنتاج، على أساس الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج، أي على أساس الطريقة الأقل تكلفة، وهي تلك التي تستخدم نسبة كبيرة من عامل الإنتاج الأقل ثمناً، والأكثر وفرة. أما في البلدان النامية وهي عادة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، فينصح باعتماد طريقة الإنتاج الفنية التي تعتمد أساساً على عنصر العمل، وهي تسمى أيضاً بالطريقة "الموفرة لرأس المال".

2- مرحلة تنفيذ الخطة

لا تنتهي عملية التخطيط بمجرد الانتهاء من إعداد الخطة، بل يتبع ذلك عمليات متعددة: التنفيذ والمتابعة والتقييم .

فبعد الانتهاء من صياغة الخطة واعتمادها وإقرارها من السلطة التشريعية تدخل الخطة في مرحلة التنفيذ، حيث تقوم هيئة التخطيط العليا (مجلس أو وزارة التخطيط) بإرسال الخطة إلى أجهزة التنفيذ المعنية من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة، ليصار إلى تنفيذها كل حسب اختصاصه ودوره ومسؤولياته المحددة في الخطة. تقوم هيئة التخطيط العليا بتجزئة الخطة القومية المتوسطة الأجل (خمس سنوات مثلاً) إلى خطط سنوية قبل إرسالها إلى الجهات التنفيذية .

من ناحية أخرى إن تنفيذ الخطة يمكن أن يعتمد على أحد الأسلوبين التاليين أو مزيج منهما.

الأسلوب المباشر:

أو أسلوب الأوامر الإدارية. وطبقاً لهذا الأسلوب فإن قرارات هيئة التخطيط المركزية تصدر إلى الوحدات التنفيذية المختلفة في الاقتصاد القومي بصيغة أوامر لا تترك المجال للتصرف خارج نطاقها، فهي تحدد للجهات المنفذة للخطة ما ينتج؟ وكم ينتج؟ وكيف ينتج؟ كما تحدد الموارد المادية والمالية اللازمة لذلك، وتوزعها بصورة مركزية، وبالتالي لا تترك الحرية للوحدة الإنتاجية القاعدية (أو المشروع) لاتخاذ قرارات سوى العمل بموجب القرارات المستلمة من أعلى.

وكما هو واضح يستخدم أسلوب الأوامر الإدارية على سبيل الحصر في القطاع العام. أما بالعلاقة مع القطاع الخاص فإن الأسلوب الممكن هو الأسلوب غير المباشر.

الأسلوب غير المباشر:

طبقاً لهذا الأسلوب فإن قرارات هيئة التخطيط المركزية لا تأخذ صيغة الأمر الإداري، وإنما تحاول التأثير في نشاط الوحدات الاقتصادية وقراراتها باستخدام الوسائل غير المباشرة مثل نظام الحوافز الاقتصادية، وأدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية ذات التأثير غير المباشر على النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ذات العلاقة ومثال هذه الأدوات: الأسعار والضرائب، وأسعار الفائدة البنكية، والقروض والأرباح، وإعانات الإنتاج والتصدير وأدوات الاستيراد وغيرها من الحوافز ومؤشرات السوق. هنا يترك للجهة المنفذة الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بنشاطها من حيث تحديد كمية الإنتاج ونوعيته وكيفية تحقيق هذا الإنتاج.

تظهر كفاءة هذا الأسلوب عندما يكون قرار الوحدات الاقتصادية التنفيذية هو القرار نفسه الذي كان بالإمكان اتخاذه بصيغة أوامر إدارية. بمعنى آخر، وضع نظام للحوافز وسياسات ووسائل اقتصادية تحث المنتجين والمستهلكين على أن يفعلوا بالدقة ما تتطلبه الخطة.

3- مرحلة متابعة وتقييم أداء الخطة

إن عملية التخطيط عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد وضع الخطة موضع التنفيذ، حيث تصاحب عملية التنفيذ، عملية أخرى هي عملية متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أدائها. وتهدف عملية متابعة وتقييم أداء الخطة إلى:

- التأكد من أن التنفيذ يتم وفقاً لأهداف الخطة.
- الكشف عن الانحرافات وحالات الاختناق التي قد تظهر أثناء التنفيذ، وتحديد أسبابها، واقتراح الحلول لمعالجتها في الوقت المناسب.
- جمع المعلومات عن الواقع الاقتصادي أثناء تنفيذ الخطة للاستفادة منها في إعداد الخطة اللاحقة.

تتم عملية متابعة الخطة من خلال تقارير دورية تقوم بإعدادها الجهات التنفيذية للخطة، وتبين هذه التقارير سير تنفيذ مشاريع وبرامج الخطة في مجالات الاستثمار والإنتاج، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي أو مستوى المشروع، وبالتالي توفير البيانات اللازمة لتقييم أداء الخطة تتضمن عملية تقييم أداء الخطة مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير أو الأهداف المحددة بالخطة، ثم الكشف عن الانحرافات (إن وجدت) بين المخطط (المستهدف) والفعلي، وتبيان أسباب ذلك وتحديد مسؤولية ذلك. وقد يكون السبب اختلاف الأوضاع الفعلية عما كان مفترضاً وجوده عند وضع الخطة أو أخطاء في التخطيط نفسه مثل المبالغة في تقدير الأهداف بدرجة تفوق الموارد المتاحة للمجتمع أو بسبب عدم القدرة على التنبؤ في المستقبل .

وقد ترجع أسباب الانحرافات إلى قصور التنفيذ نتيجة القيود على التمويل، أو الإدارة أو المهارات، أو أنها تعود لسوء الأحوال المناخية، أو لعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها من قبل المخطط مثل التقلبات الحادة في الأسواق العالمية، أو التغيرات المصاحبة في الموقف الدولي.

وعن طريق تفسير الفروق بين النتائج الفعلية والنتائج المستهدفة في الخطة، وتحديد الانحرافات وأسبابها، يمكن وضع الحلول المناسبة للتغلب على هذه الانحرافات، والصعوبات التي تحول دون الوصول إلى أهداف الخطة. وقد يتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات في الأهداف أو في الوسائل المستخدمة لتنفيذها، شريطة أن لا يحدث ذلك أي تغيير جوهري في أهداف الخطة.

وهكذا فإن لعملية المتابعة وتقييم أداء الخطة منافع أثناء تنفيذ الخطة الحالية من خلال العمل على الكشف المبكر للانحرافات، والعمل بسرعة على معالجتها، وبالتالي الارتقاء بمستوى التنفيذ إلى المستوى اللازم لبلوغ الأهداف المنشودة، كما أن لها فوائد في مرحلة ما بعد تنفيذ الخطة، إذ تساعد في تحسين عملية وضع الخطط اللاحقة عندما تأخذ بالحسبان ظروف تنفيذ الخطة الحالية.

..... انتهت المحاضرة.....

التنمية البشرية

1- تعريف التنمية البشرية

2- منهج التنمية البشرية ومنهج التنمية التقليدية

3- قياس التنمية البشرية

3-1 دليل التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

3-2 دليل الفقر البشري (HPI) Human poverty index

3-2-1 دليل الفقر البشري للبلدان النامية (HPI-1)

3-2-2 دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (HPI-2)



القراءات المساعدة والمراجع

- ❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- ❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

1- تعريف التنمية البشرية

تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفاً للتنمية البشرية، يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي "عملية توسيع خيارات الناس. وترفض التنمية البشرية أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان، النوع، أو الأصل، أو المعتقد. كذلك لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية على التمتع المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة البشرية الكريمة. من حيث المبدأ إن أحقيات «خيارات» البشر غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقي البشرية، ولكن الاستحقاقات "الخيارات" الثلاثة الأساسية في نظر تقرير التنمية البشرية الأول 1990 وعند أي من مستويات التنمية هي «العيش حياة مديدة وصحية healthy، واكتساب المعرفة Knowledge والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق decent».

تركز عملية التنمية البشرية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية بتحسين الصحة والتعليم والمهارات التي تمكن الناس من الوصول إلى مستوى رفاه إنساني راقٍ، والعيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة.

لثاني: التوظيف العادل للقدرات البشرية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج، والتمتع بأوقات الفراغ، والمشاركة الفاعلة في شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

وعليه تعبر التنمية البشرية عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات البشرية، بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكنة للإنسان من أعمال قدراته البشرية. تتعزز الخيارات البشرية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. ولا تسعى التنمية البشرية إلى زيادة القدرات والفرص فقط، بل تسعى أيضاً إلى ضمان التوازن المناسب بين الجانبين الأساسيين لها، وبالتالي تجنب الإحباط الذي قد ينجم عن فقدان الاتساق بينهما.

2- منهج التنمية البشرية ومناهج التنمية التقليدية

يقوم مفهوم التنمية البشرية على أساس أن «البشر هم الثروة الحقيقية للأمم» وأن الإنسان هو محور التنمية، وهو وسيلتها وهدفها في آن واحد. إن مفهوم التنمية البشرية أوسع بكثير من مفاهيم التنمية المعروفة تقليدياً حتى من تلك التي تركز على البشر كتنمية الموارد البشرية بالمعنى المرادف لرأس المال البشري.

1-2 منهج الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو منهج الدخل Income approach

ليس ثمة ارتباط تلقائي بين الدخل والتنمية البشرية. فالزيادة بالدخل لا تترجم بالضرورة بصورة تلقائية إلى تنمية بشرية. فهناك أقطار حققت تقدماً ملموساً في نوعية حياة مواطنيها مع أنها تعدّ فقيرة بمقياس النمو الاقتصادي. وعلى العكس ثمة أقطار حققت معدلات نمو سريعة ومرتفعة ومع ذلك لا زالت

مستويات التنمية البشرية فيها متواضعة. وإن ما يهم ليس مستوى الدخل فقط، بل أوجه استخدام هذا الدخل أيضاً. فالمجتمع قد ينفق دخله على الأسلحة أو على التعليم أو الصحة، والفرد قد ينفق دخله على المخدرات أو الغذاء الضروري.

إن الدخل وسيلة مهمة للتنمية البشرية، لكنه ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيقها، وإن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية لكنه غير كافٍ. والفقر من منظور التنمية البشرية متعدد الجوانب، فانعدام الدخل أو فقر الدخل ليس إلا مظهراً واحداً من الفقر الإنساني. فالحرمان يمكن أن يقع أيضاً في ميادين أخرى: حياة قصيرة أو معتلة، عدم معرفة القراءة أو الكتابة (الأمية)، المنع من المشاركة، الشعور بعدم الأمان، أي أن الفقر الإنساني أعم من فقر الدخل.

2-2 منهج تنمية الموارد البشرية Human resources development approach

إن منهج تنمية الموارد البشرية يعامل الناس كمورد أو كمدخل **input** - مثل أي مورد إنتاجي آخر - في عملية التنمية، لا كمنتفعين منها. وهو يرى ضرورة تحسين إنتاجية هذا المورد من أجل زيادة العائد من استخدامه. كما أنه يقيم الاستثمار في رأس المال البشري **Human capital** كالاستثمار في الصحة والتعليم، والتغذية من حيث الدخل أو الإنتاج الزائد الذي يولده هذا الاستثمار، ويحكم عليه أنه ذو قيمة أو جدوى، إذا كان معدل العائد على الاستثمار يفوق تكلفة رأس المال.

أما نهج التنمية البشرية، وهو يقبل الدور الرئيسي لرأس المال البشري في زيادة وتحسين إنتاجية البشر فإنه يقيم الاستثمار في الناس من خلال تأثيرها على قدراتهم المرتبطة في الصحة والتعليم والتغذية، .. إلخ، وينظر إليها غايات بحد ذاتها، وإلى الدخل وسيلة لتحقيق هذه الغايات. ويحكم على هذا الاستثمار بأنه مجدٍ إذا ساهم في تحسين قدرات الناس في مجالات التعليم والصحة والتغذية، حتى إذا كان معدل العائد المالي الصافي صفرًا.

2-3 منهج الحاجات الأساسية Basic needs approach

يركز منهج الحاجات الأساسية على احتياجات الناس من السلع والخدمات الأساسية، لا على خياراتهم. وهذه الحاجات هي الغذاء والملبس والسكن والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم. وهو بذلك يغلق الخيارات البشرية بحدود حزمة من الحاجات الأساسية الضرورية للمعيشة. أما نهج التنمية البشرية لا يهتم فقط بتوفير الحاجات الأساسية، بل أيضاً بوسائل وكيفية تأمين هذه الحاجات، بما في ذلك من ديناميكية ومشاركة من قبل الناس أنفسهم، كي يصبحوا قادرين على تأمين عيشهم بأنفسهم.

وبالتالي تقتصر المداخل أو المناهج التقليدية للتنمية على جانب واحد فقط من جوانب عملية التنمية، في حين أن نهج التنمية البشرية يأخذ التنمية من منظور إنساني شامل لكل جوانبها. كما أنه يتميز عنها من حيث كونه يعتبر الإنسان وسيلة التنمية وهدفها في آن واحد، وهو ينظر إلى التنمية البشرية كقضية مطروحة على كل المجتمعات، الغنية منها والفقيرة على حد سواء.

3- قياس التنمية البشرية:

يوجد حتى الآن، أربعة مقاييس لقياس التنمية البشرية، وهي دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (النوع الاجتماعي)، ومقياس تمكين المرأة ودليل الفقر البشري. لكن تجب الإشارة إلى أن مفهوم التنمية البشرية أوسع من أي مقاييس مقترحة، فلا يستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كلياً ثراء واتساع ذلك المفهوم.

3-1 دليل التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

يعد دليل التنمية البشرية مقياساً مختصراً للتنمية البشرية، وهو يقيس متوسط الإنجازات المحققة في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية حسبما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- اكتساب المعرفة، حسبما تقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلثا الأهمية)، ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي، والثانوي، والعالى (ثلث الأهمية).
- مستوى معيشة لائق، حسبما يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) PPP.

يتطلب حساب دليل التنمية البشرية إعداد دليل لكل بعد من هذه الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية، وهذه الأدلة هي: دليل العمر المتوقع، ودليل التعليم، ودليل الناتج المحلي الإجمالي ولحساب هذه الأدلة تم اختيار قيم دنيا وقصى لكل مؤشر أساسي، وذلك كما يلي:

المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	25	85
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين (%)	0	100
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم (%)	0	100
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	100	40,000

يعبر عن الأداء في كل بعد من هذه الأبعاد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد من خلال تطبيق المعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد (Dimension index)} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

بعد ذلك يحسب دليل التنمية البشرية (HDI) كمتوسط بسيط لأدلة الأبعاد. كذلك تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح، ويستخدم دليل التنمية البشرية في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية، حيث تصنف دول العالم وفقاً لهذا الدليل إلى ثلاث مجموعات:

دول ذات تنمية بشرية مرتفعة (قيمة الدليل 0.8 إلى 1)

دول ذات تنمية بشرية متوسطة (قيمة الدليل من 0.5 إلى 0.79).

دول ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من 0.5).

• حساب دليل التنمية البشرية: مثال جنوب أفريقيا

لحساب دليل التنمية البشرية نتبع الخطوات التالية

1. حساب دليل العمر المتوقع Life expectancy index

يقيس دليل العمر المتوقع الإنجاز النسبي لبلد ما في العمر المتوقع عند الولادة . وفي المثال، بلغ العمر المتوقع في جنوب إفريقيا 48.4 سنة عام 2003. وعليه يكون:

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{25 - 48.4}{25 - 85} = 0.390$$

2. حساب دليل التعليم Education index

يقيس هذا الدليل الإنجاز النسبي لبلد ما في معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وإجمالي نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية، وبحسب كل من دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالدراسة، ثم يجمعان للتوصل إلى دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق بالدراسة.

في جنوب إفريقيا بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 82.4 % عام 2003، وبلغت نسب الالتحاق الإجمالية 78 % في العام الدراسي 2002/2003 ، وعليه يكون:

$$\text{دليل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين} = \frac{0 - 82.4}{0 - 100} = 0.824$$

$$\text{دليل نسب الالتحاق الإجمالية} = \frac{0 - 78}{0 - 100} = 0.780$$

$$\text{دليل التعليم} = \frac{1}{3} (0.780) + \frac{2}{3} (0.824) = 0.809$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي GDP index

يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). في دليل التنمية البشرية يتم تعديل الدخل باستخدام لوغاريتم (log) الدخل. وفي مثال جنوب إفريقيا التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10,346 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) عام 2003 يكون:

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم } 10,346 - \text{لوغاريتم } 100}{\text{لوغاريتم } 40,000 - \text{لوغاريتم } 100} = 0.774$$

4. دليل التنمية البشرية (HDI)

بحسب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لدلائل الأبعاد الثلاثة وذلك على النحو التالي:

دليل التنمية البشرية (مثال جنوب إفريقيا) = $\frac{3}{1} \text{ (دليل العمر المتوقع)} + \frac{3}{1} \text{ (دليل التعليم)}$

+ $\frac{3}{1} \text{ (دليل الناتج المحلي الإجمالي)}$

$$0.658 = \frac{3}{1} (0.774) + \frac{3}{1} (0.809) + \frac{3}{1} (0.390)$$

تمرين: أجب عن السؤال التالي:

البيانات التالية تتعلق بالبرازيل ، وهي عن عام 2004 :

متوسط العمر المتوقع عند الولادة = 70.8 سنة

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين = 88.6 %

نسب الالتحاق (القيد) الإجمالية بالدراسة = 86.0 %

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

= 8,195 دولار

المطلوب : حساب دليل التنمية البشرية

3-2 دليل الفقر البشري (HPI) Human poverty index

إذا كان دليل التنمية البشرية (HDI) يقيس متوسط الإنجازات، فإن دليل الفقر البشري (HPI) يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، والمتضمنة في دليل التنمية البشرية. فبينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس الإنجازات والتحسينات التي حدثت في أبعاد التنمية البشرية الأساسية، إضافة إلى توضيح التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة معينة من الزمن، فإن دليل الفقر البشري يوضح أوجه القصور والحرمان في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية. هذا يعني أن دليل الفقر البشري له دلالة معاكسة لدليل التنمية البشرية، فانخفاض قيمة دليل الفقر البشري تعني أن نسبة قليلة من السكان تكون محرومة، بينما ارتفاع قيمة هذا الدليل (HPI) له دلالة سلبية وتعني أن نسبة كبيرة من السكان تعاني من الحرمان. يوجد دليلان للفقر البشري، الأول خاص بالدول النامية، ويسمى دليل الفقر البشري (1-HPI)، والثاني خاص بالدول الصناعية، ويسمى دليل الفقر البشري (2-HPI).

3-2-1 دليل الفقر البشري للبلدان النامية (1-HPI) Fir Developing Countries

يقيس هذا الدليل أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية في البلدان النامية، والمندرجة في دليل التنمية البشرية. بعبارة أخرى إنه يقيس ثلاثة أبعاد أساسية للحرمان البشري، وهي:

1. الحرمان من الحياة المديدة، والصحية، حسبما يقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين.

2. الحرمان من المعرفة، حسبما يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.

3. الحرمان من مستوى معيشة لائق، معبراً عنه بالافتقار إلى سبل الحصول على الإمداد الاقتصادي العام provisioning Lack of access to overall economic ، ويتم تمثيله بمتغير مركب (P_3)، يقاس بالمتوسط غير المرجح لثلاثة مؤشرات هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة (P_{31})، والنسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية (P_{32}) والنسبة المئوية للأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (P_{33}). وعليه يقاس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بأخذ المتوسط الحسابي غير المرجح للمتغيرات الثلاثة كما يلي:

$$P_3 = (P_{31} + P_{32} + P_{33}) / 3$$

تجدر الإشارة إلى أن حساب دليل الفقر البشري مباشر أكثر من حساب دليل التنمية البشرية، فالمؤشرات المستعملة لقياس أوجه الحرمان (Deprivation) قد تم تعديلها طبيعياً بين صفر ومئة (لأنه يعبر عنها بالنسب المئوية)، وبالتالي ليست هناك حاجة لإعداد أدلة للأبعاد كما هو في حالة دليل التنمية البشرية.

الملاحظة الثانية، هي أن الحرمان من مستوى المعيشة اللائق يقاس في الأصل أو يعبر عنه من خلال ثلاثة مؤشرات، لكن نظراً لنقص البيانات الموثوقة حول الخدمات الصحية، فإن الحرمان من مستوى المعيشة اللائق في تقرير التنمية البشرية يقاس بمؤشرين بدلاً من ثلاثة، وهما النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مصدر دائم للمياه المأمونة، والنسبة المئوية للأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم.

وعليه يحسب دليل الفقر البشري ($HPI - 1$) وفق المعادلة التالية:

$$HPI - 1 = \left(\frac{1}{3} P_1^\alpha + \frac{1}{3} P_2^\alpha + \frac{1}{3} P_3^\alpha \right)^{\frac{1}{\alpha}} = \frac{1}{3} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)^{\frac{1}{3}} \quad \text{For } \alpha = 3$$

حيث α (alpha) معلمة مقاومة الفقر Poverty aversion ولقيمة α أثر مهم على قيمة دليل الفقر البشري. إذا كانت $\alpha = 1$ فإن دليل الفقر البشري هو متوسط أبعاده، لكن مع زيادة α تعطي أهمية أكبر للبعد الذي يعاني حرماناً أكبر. وكلما زادت قيمة α باتجاه اللانهائية يميل دليل الفقر البشري باتجاه قيمة البعد الذي يعاني من أكبر قدر من الحرمان.

• حساب دليل الفقر البشري ($HPI - 1$): مثال أنغولا

المعطيات: السكان الذين ليس لديهم مصدر دائم للحصول على مياه مأمونة = 50%،

الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم = 31%. قياس الحرمان من مستوى

المعيشة اللائق = المعدل غير المرجح $1/2$ (50 %) + $2/1$ (31 %) = 5.40 %

ثم يحسب دليل الفقر البشري - 1 وفقاً للمعادلة التالية:

$$HPI - 1 = \left(\frac{1}{3} P_1^\alpha + \frac{1}{3} P_2^\alpha + \frac{1}{3} P_3^\alpha \right)^{1/\alpha}$$

حيث:

P_1 : الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين (مضروباً بمئة)

P_2 : معدل الأمية لدى البالغين.

P_3 : المعدل غير المرجح للسكان الذين ليس لديهم مصدر دائم للحصول على مياه مأمونة،

وللأطفال دون الوزن الطبيعي .

$$3 = \alpha$$

عينة حسابية: أنغولا

$$P_1 = 48.1 \%$$

$$P_2 = 33.2 \%$$

$$P_3 = 40.5 \%$$

$$\begin{aligned} HPI-1 &= \left[\frac{1}{3} (48.1^3 + 33.2^3 + 40.5^3) \right]^{1/3} \\ &= \left[\frac{214309.134}{3} \right]^{1/3} = (71436.378)^{1/3} \end{aligned}$$

باستخدام الآلة الحاسبة نجد أن

$$HPI - 1 = 3 \times \sqrt[3]{71436.378} = 41.5 \%$$

3-2-2 دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (HPI-2)

يقيس دليل الفقر البشري - 2 أوجه الحرمان في نفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري - 1،

إضافة إلى بعد رابع هو الاستبعاد الاجتماعي (social exclusion).

وعليه يُظهر دليل الفقر البشري - 2 أوجه الحرمان في أربعة أبعاد هي:

1. الحرمان من حياة مديدة وصحية، حسبما يقاس عند الولادة باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن

الستين عاماً.

2. الحرمان من اكتساب المعرفة، حسبما يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (16 - 65 سنة) الذين يعانون من الأمية الوظيفية .
3. مستوى معيشة لائق، حسبما يقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (المحدد بنسبة السكان دون الدخل الوسيط) .
4. الاستبعاد الاجتماعي، حسبما يقاس بنسبة البطالة الطويلة الأجل (12 شهراً أو أكثر).
- حساب دليل الفقر البشري - 2 (HPI-2): مثال أستراليا
المعطيات:

P_1 : احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين عاماً (مضروباً بمائة)

P_2 : نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين.

P_3 : نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر (نسبة السكان دون الدخل الوسيط)

P_4 : معدل البطالة طويلة الأجل (التي تستمر لمدة 12 شهراً أو أكثر).

$$3 = \alpha$$

عينة حسابية: أستراليا

$$P_1 = 7.7\%$$

$$P_2 = 17.0\%$$

$$P_3 = 14.3\%$$

$$P_4 = 0.9\%$$

$$HPI-2 = \left(\frac{1}{4} (P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha + P_4^\alpha) \right)^{1/\alpha}$$

$$HPI-2 = \left[\frac{1}{4} (7.7^3 + 17.0^3 + 14.3^3 + 0.9^3) \right]^{1/3} = 12.8\%$$

1. إذا توفرت لديك عينة حسابية خاصة بناميبيا .

P_1 : الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين (مضروباً بمئة) = 45.4 %

P_2 : معدل الأمية لدى البالغين = 15 %

P_3 : المتوسط غير المرجح للسكان المحرومين من مصدر دائم للحصول على مياه مأمونة

والأطفال دون الوزن الطبيعي لأعمارهم = 18.5 %

$$3 = \alpha$$

المطلوب: حساب دليل الفقر البشري - 1 (HPI-1)

2. إذا توفرت لديك عينة حسابية تخص الولايات المتحدة الأمريكية :
- P_1 : الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين (مضروباً بمئة) = 11.8 % .
- P_2 : نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين = 20 % .
- P_3 : نسبة السكان تحت مستوى الفقر (نسبة السكان دون الدخل الوسيط) = 17 % .
- P_4 : معدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهراً أو أكثر) = 0.7 %
- المطلوب : حساب دليل الفقر البشري - 2 (HPI-2)

.....انتهت المحاضرة.....

تمويل التنمية الاقتصادية

1- مصادر تمويل التنمية

1.1 مصادر التمويل المحلية (الموارد المحلية)

2.1 مصادر التمويل الخارجي

2- أزمة المديونية في الدول النامية

1.2 الأسباب الداخلية لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية

2.2 الأسباب الخارجية لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية



القراءات المساعدة والمراجع

❖ صبيح، ماجد (2022)، التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة القدس المفتوحة.

❖ عاطف، قبرصي (2002)، إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية –الاقتصادية"،

المستقبل العربي، المجلد 25، العدد 282، ص 78.

❖ Todaro, Michael (2020) Economic Development, 13 th ed, London: Addison Wesley Longman Limited.

1-مصادر تمويل التنمية:

تتعدد مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، فمنها الداخلية: كالضرائب والرسوم والغرامات والاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، ومنها الخارجية: كالقروض والهبات والمساعدات، سواء من الأشخاص أم الدول أم الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

1-1 مصادر التمويل المحلية (الموارد المحلية)

وتتمثل في:

أولاً: مدخرات القطاع العائلي

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد تسديد الضرائب) وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعد مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية، مقارنة بالدول المتقدمة، بسبب عدم وجود قطاع خاص كبير واستثمارات ضخمة كما في الدول المتقدمة. ويتوقف الادخار على حجم الدخل القومي وطرق توزيعه، فكلما كان نصيب الفرد من الدخل القومي صغيراً، كان ميله للادخار أقل، لأن معظم الدخل تذهب إلى بنود الاستهلاك الضرورية كما في معظم الدول النامية.

ثانياً: مدخرات قطاع الأعمال الخاص

وهو ما تقوم الشركات والمنشآت الصناعية والاستثمارية والخدمية بادخاره، ومدخرات القطاع الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادياً، بسبب وجود قطاع صناعي واستثمارات ضخمة في هذه الدول مما ينتج عنه أرباح كبيرة تعد المصدر الرئيسي للادخار في قطاع الأعمال، وليس هناك خلاف بين الاقتصاديين على أهمية أرباح المنشآت كمصدر رئيسي لتمويل المدخرات، فقد نجحت في الماضي والحاضر في بناء اقتصاد متقدم وقوي، يتمثل فيما تمتلكه من رأس مال إنتاجي واجتماعي، إضافة إلى ثروة اقتصادية متميزة.

ثالثاً: مدخرات قطاع الأعمال العام

أصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاع عام، يقوم بجزء كبير من النشاط الاقتصادي، ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط التنمية وبرامجها، إلا أن فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به، أدى إلى تراجعته وعلى الأخص في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبذلك زاد دور القطاع الخاص إذ أولته حكومات كثير من الدول النامية اهتماماً أكبر.

رابعاً: الادخار الحكومي

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض، اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد الديون الداخلية والخارجية، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، فوقع عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات

الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائماً على تنمية مواردها وضغط نفقاتها، بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، وتشكل الضرائب الجزء الأكبر إن لم يكن الوحيد من إيرادات الدولة، وهي تعتبر لونا من ألوان الادخار الاجباري، وتمثل اقتطاعاً نهائياً من قبل الدولة من دخل الأفراد.

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين:

1.الضرائب المباشرة

تتمثل في الضرائب على الأرباح والقيم المنقولة والدخل والتركات وغيرها، ولكن هذه الضرائب لا تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الدول النامية، فهي تلائم الدول المتقدمة، بسبب ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل والأرباح، لذلك فأهمية الضرائب المباشرة تزيد بزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية

2.الضرائب غير المباشرة

يلتزم هذا النوع من الضرائب اقتصاديات الدول النامية، إذ يستطيع من يقوم بدفعها نقل عبئها إلى الآخرين، وهنا لا بد من الإشارة إلى نوعين من الضرائب:

أ- الضرائب على الصادرات

هي قليلة الأهمية بالنسبة للدول النامية، بسبب ضعف صادرات هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، فحجم صادرات الدول النامية إلى العالم يشكل نسبة بسيطة من حجم الصادرات العالمي، أما إذا كانت الدولة تتمتع بمركز احتكاري في السوق الدولية لسلع معينة، فإن هذه الدولة تستطيع فرض رسوم صادرات يتحمل المستوردون الأجانب الجزء الأكبر منها، ومثال ذلك فرض تشيلي رسوم صادرات مقدارها 25% على ما يعرف "نترات تشيلي"، وهي نوع من السماد الكيماوي تتفرد تشيلي بإنتاجه، ولا بد أن نشير إلى تناقص أهمية هذا النوع من الضرائب في السنوات الأخيرة، إذ أصبح هم الدول زيادة صادراتها إلى الخارج، لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية من جهة وتخفيض العجز في الميزان التجاري من ناحية أخرى، بل إن بعض الدول لجأت إلى أساليب السياسات النقدية والتجارية لزيادة حجم الصادرات.

ب-الضرائب على الواردات

تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول النامية، وبسبب اعتماد الدول النامية على الاستيراد من الخارج وخاصة السلع الصناعية كالآلات والمعدات والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات وبعض السلع الاستهلاكية.

ويتعين على الدول النامية أن تسعى إلى زيادة مواردها المالية - دون أن تؤثر على الإنتاج - ، من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول والقيام بمشاريع البنية التحتية التي تعد ضرورية

جدا، إذا أرادت الدولة أن تقوم بتنمية اقتصادية حقيقية، ونورد فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية وإلى زيادة فاعلية الإنفاق الحكومي وكفاءته:

- تطوير النظام الضريبي وإعادة النظر في قوانين الضرائب وطرق التحصيل والتقدير
- استحداث ضرائب ملائمة، بهدف إخضاع جميع الأنشطة، ومنع التهرب من دفع الضريبة
- ترشيد الإنفاق العام.
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.
- الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي أكثر من الاعتماد على القروض الأجنبية.

خامسا: تكوين الادخار الإجباري عن طريق التضخم

إن عدم كفاية الادخار الاختياري لمواجهة متطلبات التنمية أدى إلى اعتماد الحكومة على المدخرات الإجبارية، ومنها زيادة التضخم من أجل إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم، لإجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع، وكذلك باستخدام سياسة التضخم، يتم نقل الثروة من المستهلكين إلى المنتجين بصورة أسعار مرتفعة في صورة أرباح استثنائية، وهذه الطريقة تعد حافزا للتوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح. فالدول النامية التي ترغب في تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم في زيادة المدخرات، عليها زيادة الناتج من السلع والخدمات، مما يحول دون ارتفاع معدلات الأسعار، لأن الدول النامية يجب أن تتعرض لقدرة من التضخم نتيجة للتنمية الاقتصادية، بسبب زيادة انخفاض نسبة البطالة وزيادة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

وهناك بعض المآخذ على التضخم على الرغم من كونه مصدراً مهما لتكوين الادخار الإجباري، فهو يعمل على إعادة توزيع الدخل من أصحاب الدخل الثابتة إلى أيدي فئة أصحاب الأعمال والتجار، وكذلك لا يوجد ما يضمن إعادة استثمار الأموال الناتجة عن التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن زيادة التضخم عن حد معين، يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية وتدهور ميزان المدفوعات.

إن المدخرات الاختيارية غير كافية لمقابلة حاجة الدول النامية إلى الأموال. ويكفي القول إن معدلاتها ضئيلة وكانت في العديد من الدول النامية في حالة ثبات، أما بالنسبة للمدخرات الإجبارية فلا يمكن التوسع فيها بشكل كبير، بسبب القيود الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، لذلك تلجأ الدول النامية إلى سد هذه الفجوة الادخارية عن طريق الحصول على المدخرات الأجنبية في صورة منح وقروض واستثمارات مما يفسح المجال أمام تحقيق مزايا اقتصادية متبادلة بين الدول المتقدمة والنامية.

1-2 مصادر التمويل الخارجي

يأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

أولاً: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

فقد أصبح للمنظمات الدولية دور كبير في التمويل الدولي للدول النامية وبرز في هذا الشأن منظمات عديدة أبرزها:

-البنك الدولي:

هو ثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية برتن وودز **Bretton Woods** عام 1944 وهذا البنك يقوم بتقديم المعونات والقروض للدول النامية، ويحصل البنك على التمويل اللازم من حصص الدول الأعضاء ومن حصيلته ما يصدره من سندات في الأسواق العالمية وتجعله المقرض الأول في العالم

-وكالة التنمية الدولية **IDA (International Development Association)**:

تمثل هذه المؤسسة مصدراً مهماً للقروض السهلة وهي قروض فوائدها شديدة الانخفاض وطويلة الأجل، وتقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وتعد المنح التي تقدمها 32 دولة كل 3 سنوات المصدر الرئيسي لتمويل قروض المؤسسة.

-وكالة التمويل الدولية:

تأتي في المرتبة الثانية بعد وكالة التنمية الدولية، ويحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول، وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية.

ثانياً: المنح والمعونات الأجنبية الرسمية **ODA (Official Development Assistance)**

تعد المعونات والمنح التي تقدمها الدول الصناعية والنفطية والاسكندنافية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقد لعبت تلك المعونات دوراً هاماً في مساعدة تلك الدول، حيث أسهمت في توفير قدر من حاجيات هذه الدول للغذاء والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء، ومن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك لعدد من الأسباب، أبرزها: صغر المعونات في حالات عديدة. نادراً ما توجه إلى الدول الأكثر حاجة. تفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي الخاص

يلعب الاستثمار الأجنبي الخاص دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول النامية إذ إن المدخرات المحلية الاختيارية والاجبارية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، ويقسم الاستثمار الأجنبي الخاص إلى: الاستثمار المباشر: عندما يكون الاستثمار في امتلاك أصول رأسمالية، تتيح للمستثمر السيطرة وحق الإدارة، ويشكل أهم مصادر النقد الأجنبي في الدول النامية.

الاستثمار غير المباشر: يتمثل في صورة شراء أسهم وسندات، لا يترتب عليها حق الإدارة، ويستطيع أي شخص في العالم شراء أسهم وسندات في أي سوق مالي، إن لم يكن هناك أي مانع قانوني.

إن الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هبات أو قروضا، لا بد أن يؤدي بالدول النامية إلى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة ، كما أنه يزيد من حدة التفاوت في الدخل ويؤدي إلى تراخ في جهود الدولة في استخدام طاقتها المحلية، فيهدد قدراتها على التنمية في المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية، لذا يجب السير على مبدأ الاعتماد على الذات أولا وعلى المساعدات الخارجية ثانيا، فالبلدان النامية إذا أرادت الاعتماد على نفسها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانها يجب أن تعتمد على قدراتها الخاصة البشرية والمادية والاقتصادية، وأن يتولى أبنائها إدارة مؤسساتها الاقتصادية، فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون المساعدات الأجنبية أيا كان حجمها بل يرفضون أن ترسم الدول المتلقية للمعونات استراتيجية تنموية على أساس حجم المعونات الخارجية، بدل النظر إلى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات في خطة تم وضعها بعيدا عن المساعدات الخارجية ويجب كذلك ألا تقوم الدول المانحة بتحديد الطرق التي يجب أن تتفق بها الأموال أو تحديد نوع المشاريع التي تمنح الدعم، وأن تحافظ الدول المتلقية للمساعدات على استقلالها الاقتصادي وحرية القرار الاستثماري.

2- أزمة المديونية في الدول النامية

زادت حدة مشكلة المديونية للدول النامية خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة تفوق كثيرا الإنتاج والتصدير والادخار، وقد صاحب كل ذلك بيئة خارجية غير مواتية تمثلت في تفاقم شروط الاقتراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول، مما أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع العجز الجاري لميزان المدفوعات وتفاقم أزمة الديون الخارجية.

وبسبب تدهور وضع موازين المدفوعات الخارجية للدول النامية، فقد بدأت تواجه صعوبات كبيرة في المواءمة بين الوفاء بديونها الخارجية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية، وبدأت تتعثر في سداد ديونها في مواعيدها المحددة، ولجأت إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وذلك بالاتفاق مع الدول الدائنة على إطالة مدة السداد والوصول إلى شروط أخرى تسدد بها هذه الديون في المستقبل.

2-1 الأسباب الداخلية لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية

هنا أسباب داخلية أدت لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية:

1. الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية

يتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

2. سوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينات، على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخطئها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية إلى اشتراكية، أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وسوء استخدام الاقتراض للرفع من مستوى معيشة الشعوب بشكل مصطنع لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة، وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.

3. تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج، وإيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

4. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية، مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

5. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات، إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية

2-2 الأسباب الخارجية لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية

هناك عدة أسباب خارجية لتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية:

1. ارتفاع أسعار الفائدة

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دور حاسم في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت الفوائد الزائدة المدفوعة في كثير من البلدان، قيمة التمويل الإضافي الصافي، وتكدست البلدان المدينة بمبالغ متزايدة عبر السنين، وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

3. آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية

نظراً لاندماج معظم الدول النامية -ومنها الدول العربية- في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً، فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان. ومنذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم، أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي، وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

إن إسهام الدول الرأسمالية والدول الغنية في إمداد الدول النامية الفقيرة بالأموال يكون في صور مختلفة، في صورة استثمارات أو في صورة معونات أو في صورة قروض، وفي الغالب لا تقدم هذه الأموال بدون مقابل أو بدون ضمانات، فهنا يفرض الطرف الأقوى المقدم لهذه الأموال شروطه على الطرف الأضعف المتلقي لهذه الأموال، وقد تطورت آلية هذه الشروط منذ عام 1982م حينما وصلت مديونية الدول النامية في ذلك العام إلى 575 مليار دولار، حيث توضع الشروط من خلال طبيعة العلاقة بين الدولة الدائنة والدولة المدينة، ومن خلال طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما، حيث تدور الشروط في الغالب حول سعر الفائدة وفترات السماح وأجال السداد والضمانات وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد مواد معينة من الدولة الدائنة.

..... انتهت المحاضرة.....